



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس النواب

#### محضر الجلسة الخامسة

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ٣٠/رجب/١٤١٧ هجرية ١١/١٢/١٩٩٦ ميلادية.

الجلد (٣٤)

العدد (٥)

#### جدول الاعمال

##### الصفحة

٦

٦

١ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات:-

- ١ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد حماد ابوجاموس
- ٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبدالمنعم ابوزنط
- ٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزه منصور
- ٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيدة توجان فيصل
- ٥ - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس علي ابو الراحب
- ٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الحنيطي
- ٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس
- ٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة

ملحق من الملحق

- ٩ - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس  
١٠ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش  
١ - الردود على الاسئلة:-  
١ . كتاب معالي وزير العدل رقم (٥٣١) تاريخ ١٩٩٦/١/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٧٩)  
المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفي.  
٢ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٣١٦٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤، جواباً على السؤال رقم  
(١١٠) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل.  
٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٦٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٩، جواباً على السؤال رقم  
(١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.  
٤ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٤٩٢١) تاريخ ١٩٩٦/٣/٣١، جواباً على السؤال  
رقم (١١٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.  
٥ . كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية رقم (٤٠٥٤) تاريخ  
١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال رقم (٦٥) المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.  
٦ . كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٩٥١٢) تاريخ ١٩٩٦/١١/٧، جواباً على السؤال رقم  
(٢٩٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي.  
٧ . كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٤٤٠٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٣، جواباً على السؤال  
رقم (٥٢) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.  
٨ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٣٩٨٢) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٧، جواباً على  
السؤال رقم (٢٠٥) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.  
٩ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٢٨٠٠) تاريخ ١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال رقم  
(١٤٦) المقدم من سعادة النائب السيد علي الشطي.  
١٠ . كتاب معالي وزير التعمير رقم (٤٨٧٠) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٤، جواباً على السؤال رقم  
(٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.  
١١ . كتاب معالي وزير الزراعة رقم (٧٨٤٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٤، جواباً على السؤال رقم  
(٨٨) المقدم من سعادة النائب السيد حمزة منصور.  
١٢ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٢٦٩) تاريخ ١٩٩٦/٩/٧، جواباً على السؤال  
رقم (٢٦٥) المقدم من معالي النائب السيد طه الهباهيه.

كل من اشغول

- ١٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٢٠٠) تاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠، جواباً على السؤال رقم  
(٧١) المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي.  
١٤ . كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (٤٢٩) تاريخ ١٩٩٦/٥/٧، جواباً على  
السؤال رقم (١٢٠) المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد.  
١٥ . كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (٥١٤٦) تاريخ ١٩٩٦/٤/١، جواباً على  
السؤال رقم (١٦٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش.  
١٦ . كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٤٩٩٥) تاريخ ١٩٩٦/٦/٣، جواباً على السؤال  
رقم (١٩٩) المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.  
١٧ . كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٥٩٤٣) تاريخ ١٩٩٦/١٠/٢، جواباً على السؤال  
رقم (٢٧٨) المقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.  
١٨ . كتاب معالي وزير التعمير رقم (١١٧٨٤) تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢، جواباً على السؤال رقم  
(٢٦٧) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.  
١٩ . كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم (٨١١٥) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٦، جواباً على الاسئلة  
ذوات الارقام (١٨٢، ١٨٣، ١٩١) المقدمة من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.  
٢٠ . كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان بالوكالة رقم (٨٥٠٤) تاريخ ١٩٩٦/٦/١١،  
جواباً على السؤال رقم (١٩٧) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.  
٤ - الردود على الاقتراحات برغبه  
١ . كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم (١٨٥٠) تاريخ ١٩٩٦/٤/٣، جواباً على  
الاقتراح برغبه رقم (٢٩) المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني.  
٢ . كتاب معالي وزير النقل رقم (٩٠٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٠، جواباً على الاقتراح برغبه رقم  
(١٤) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.  
٣ . كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٤٩٦) تاريخ ١٩٩٦/٤/٦، جواباً على الاقتراح برغبه  
رقم (٣٤) المقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة.  
٤ . كتاب معالي وزير الأشغال العامة والاسكان رقم (٦٢٥٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣، جواباً  
على الاقتراح برغبة رقم (٣٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.  
٥ . كتاب معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية رقم (٢١٥٤) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٢، جواباً على  
الاقتراح برغبة رقم (٤٣) المقدم من سعادة النائب السيد عبد المنعم أبوزنط.

## الصفحة

٦. كتاب معالي وزير الداخلية رقم (٧٠٠٢٨) تاريخ ١٩٩٦/٨/١، جواباً على الاقتراح برغبه رقم (٢٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.
- ٥ - قرارات اللجنة المالية والاقتصادية:
- ١ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٦/٨/١٢، المتضمن مشروع القانون المعدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦.
- ٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/٨/١٢، والمتضمن مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستولى عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦.
- ٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- \* عينت يوم الاحد تاريخ ١٩٩٦/١٢/١٥.

١٢٨

## بسم الله الرحمن الرحيم

## محضر الجلسة

٦. معالي السيد جمال الصرايره: وزير البريد والاتصالات.
٧. معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.
٨. معالي الدكتور صالح ارشيدات: وزير السياحة والآثار.
٩. معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
١٠. معالي الدكتور عارف البطاينة: وزير الصحة.
١١. معالي الدكتور عبدالسلام العبادي: وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.
١٢. معالي السيد محمد الذويب: وزير دولة للشؤون البرلمانية.
١٣. معالي السيد هشام التل: وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء.
١٤. معالي المهندس حماد ابوجاموس: وزير التنمية الاجتماعية.
١٥. معالي المهندس منير صوير: وزير التموين.
١٦. معالي الدكتور عبدالحافظ الشخاينة: وزير العمل.
١٧. معالي السيد مفلح الرحيمي: وزير دولة.
١٨. معالي الدكتور أحمد القضاة: وزير الثقافة.
١٩. معالي الدكتور مصطفى شنيكات: وزير الزراعة.
٢٠. معالي السيد محمود الهويل: وزير دولة.
٢١. معالي السيد محمد داودية: وزير الشباب.
- في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ١١/١٢/١٩٩٦ ميلادي.
- عقد مجلس النواب جلسته (الخامسة) من الدورة (العادية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل السرور، والنائب الاول لرئيس المجلس سماحة الشيخ عبدالباقى جمو وحضور أمين عام مجلس النواب: (د. محمد المصالحه).
- وتغيب بإجازة من الأعضاء السادة : لا أحد.
- وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: حماد ابوجاموس/عبدالمعزم ابوزنط/حمزة منصور/توجان فيصل/علي ابوالراغب/محمد الحنيطي/ذيب اتيس/د. محمد عويضه/د. هاشم الدياس/د. بسام العموش.
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء: السيد خليل حدادين.
- وحضر من الحكومة:-
١. دولة السيد عبدالكريم الكباريتي: رئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.
٢. معالي الدكتور عبدالله النصور: وزير التعليم العالي.
٣. معالي الدكتور عوض خليفات: وزير الداخلية.
٤. معالي المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الأشغال العامة والاسكان.
٥. معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير العدل.

هكذا من الأهل



٢٢. معالي السيد محمد عوده نجادات: وزير دولة.

٢٣. معالي الدكتور منذر المصري: وزير التربية والتعليم.

٢٤. معالي السيد مروان عوض: وزير المالية.

٢٥. معالي المهندس ناصر اللوزي: وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة:-

١- السيد نذير عطيات.

٢- السيد علي الحسان.

٣- السيد محمد الرديني.

٤- السيد غسان التجداوي.

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم



النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة. السيد

الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام

بسم الله الرحمن الرحيم

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: يعفى

السيد الامين العام

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات.

١- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حمزة منصور.

٢- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش.

٣- طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة.

٤- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب أنيس.

٥- طلب معذرة مقدم من معالي السيد حماد أبو جاموس.

٦- طلب معذرة مقدم من سعادة السيدة توجان فيصل.

٧- طلب معذرة مقدم من معالي السيد علي أبو الراغب.

٨- طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد الحنيطي.

٩- طلب معذرة لمدة ساعة مقدم من معالي السيد عبدالكريم الدغمي.

١٠- طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور هاشم الدباس.

معالي رئيس المجلس

هل يوافق المجلس الكريم على السادة النواب؟ موافقة. في بند ما يستجد من اعمال لدي عدد كبير من الزملاء طالبن الحديث، ما يسمح به الوقت سأعطي حسب ترتيب الاسماء كما سجلت لدي. ابدأ أولاً الدكتور فرح الرضوي.

الدكتور فرح الرضوي

شكراً معالي الرئيس.

قامت الحكومات المتعاقبة في هذا البلد بإنشاء مجمعات رياضية في كل محافظات المملكة فيما عدا محافظة عجلون، وجرش أخيراً إنما نفذ بها. عندما صدرت موازنة ١٩٩٦ لم تتضمن أي مخصصات لهذه الغاية، ولكن همة دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الشباب، بهمة هؤلاء استطعنا أن نثبت مبلغ (٢٠٠) ألف دينار للبدء بإقامة هذا المجمع لأنه ممكن أن يخدم الأردن بشكل عام وخاصة فيما يتعلق بتبادل الزيارات بين الشباب في مختلف دول العالم وفي فترة الصيف.

وتقدمت بلدية عجلون بالتبرع بمساحة (٢٥) دونماً مجاناً لوزارة الشباب، ولكن الفنيين في الوزارة قرروا بأن هذه القطعة لا تتوافر فيها الشروط اللازمة لأقامة هذا المجمع، مما اضطرنا أن نلجأ الى معالي وزير الزراعة. وعلى الرغم من احترامي الشديد ومحبيتي الشخصية لمعالي وزير الزراعة إلا أنه لم ينفذ لنا هذه الرغبة بحجة أن القطعة التي قامت اللجنة باختيارها فيها كثافة من اشجار البلوط. وأريد أن أذكر هنا أن تلك القطعة لا يوجد فيها من الاشجار الكثيفة الا المكان السهل الذي توقفت فيه سيارة معالي وزير الزراعة، لأن الارض تتجه نحو عجلون وهذه الارض لا يوجد بها أشجار كثيفة، ومن هنا فقد تفاجأت من أخي الدكتور مصطفى أن يرفض هذا الطلب.

أضع الامر الان بين يديه مرة أخرى وأرجو من دولة رئيس الوزراء ومن معالي وزير الشباب أن يتابعوا هذه القضية ويعطوها الاهتمام اللازم. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير الزراعة.

معالي وزير الزراعة

شكراً معالي الرئيس.

بداية اشكر سعادة النائب الدكتور فرح الرضوي على اهتمامه بالقضايا العامة في منطقته وهذا حق أساسي وأنا اشكره على هذا الاهتمام.

زملاتي الكرام الحقيقة أنا مع إعطاء الاراضي الحرجية للمنفعة العامة وبالأذات البلديات، وكل الطلبات التي قدمت من البلديات ومن الاخوة النواب للبلديات أنا على إستعداد أن أقوم فيها.

الحديث الذي تحدث فيه سعادة الاخ بطلب قطعة أرض من أجل ملعب رياضي، كان رأي الفنيين أن هذه القطعة مملوءة بغابة كثيفة من الملول والاشجار الحرجية المعمرة، يبلغ عمرها أكثر من (٥٠٠) عام.

فتكررت الطلبات حتى في المرحلة الاخيرة ذهبت وزرت هذه المنطقة ووجدت أنها حقيقة مليئة بالاشجار، وتحدثت لسعادة الاخ وللأخوان في البلدية أن يختاروا أي قطعة أخرى تكون كثافة الاشجار فيه خفيفة وليس مثل هذه القطعة. نحن مع البلدية ومع المنفعة العامة ومع



قضايا الشباب ولكن على أساس أن لا تتعارض  
وقانون الحراج.. شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، المتحدث الذي يليه السيد جميل  
الحشوش.

السيد جميل الحشوش

شكراً معالي الرئيس

أكتفي بطرح الموضوع الذي طرح من  
الاستاذ هاني مصالحة في جلسة سابقة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

السيد بدر الرياطي

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

بعد إعارة عدد من المعلمين الى السعودية تم  
الاعلان من قبل وزارة التربية والتعليم في  
وسائل الاعلام المختلفة عن حاجتها الى عدد من  
الخريجين ليعملوا على أساس التعليم المفتوح،  
يعني الاضافي، راتب شهري قدره (٢٠٠) دينار  
ليحلوا محل المعلمين المعارين.

وتقدم من بين المتقدمين عدد من الخريجين  
الحاصلين على بكالوريوس هندسة، وأوكل إليهم  
ما أوكل الى غيرهم من التدريسين وينصاب من  
الحصص يتجاوز (٢٥) حصة لدى معظمهم.

وبعد مرور ثلاثة أشهر من العمل فوجئوا  
بانهم ادرجوا على حساب التعليم الاضافي براتب  
مطلوع (١٠٠) دينار بحجة أنهم يحملون  
تخصصات غير تعليمية (هندسة).

في ما جريدة هولة وهم يعملون في نفس

الحقل التعليمي ويحملون شهادة البكالوريوس  
بغض النظر عن التخصص فضلاً عن أن  
بعضهم عين في قرى نائية وخاصة في الجنوب  
لا تكفي المائة دينار أجور مواصلات للتنقل بين  
مواقع عملهم والمدينة.

أمل أن يتم مساواة هؤلاء بزملائهم من حيث  
الراتب... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

راجعتي الكثير من أهل المواشي نظراً  
لأحباس الامطار ولشح الموارد المالية لديهم،  
ونظراً لغلاء الاسعار. لذلك أتمنى على الحكومة  
الرشيدة أن تخفض أسعار الاعلاف سيما ونحن  
في حالة قحط.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ ابراهيم زيد

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس.

من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أوفى الشكر  
للحكومة على ترجمتها للارادة الملكية بالعمو عن  
السجناء بوضع اسس ومعايير تخدم الامن  
والاستقرار والعدالة في الاردن. ولأول مرة فيما  
أذكر تترجم الارادة الملكية بقرار من مجلس  
الوزراء الموقر بتحديد اسس ومعايير تستثنى فيه

نعرف به قبل (٢٤) ساعة لأننا شركاء في  
المسؤولية. أما أن يصبح هذا البند سيدي الرئيس  
مع كل الاحترام والاحلال لك مجال للحديث عن  
أي موضوع يهم أي منا... أنا قلت أنه ليس  
تعليق على ما قلت شيخ ابراهيم ولكنك كنت مش  
فاضي.

معالي رئيس المجلس

يا استاذ عبدالرؤوف لو سمحت خاطب الرئاسة.  
تفضل

السيد عبدالرؤوف الروابدة

على كل حال يا سيدي أحترم مقام الرئاسة،  
إذا كان هكذا الموضوع أرجو تسجيل اسمي  
على كل الجلسات القادمة اسبوعياً لأن لدي كثير  
من المواضيع التي لأخاطب بها قواعدي  
الانتخابية.. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الموضوع عائد للمجلس وهذا البند  
استقر عليه تقليد المجلس في دورات عديدة  
سابقة ويبقى الرأي للمجلس الكريم، إذا احببتم أن  
تنهي هذا البند لكي لا يطرح في بداية أول  
الجلسة فالرأي لكم، أنا أحترم رأي المجلس في  
هذا الموضوع، تفضل استاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

يا سيدي لي اقتراح، إذا كان هذا الامر يريد  
المجلس فهو نقطة نقاش، يصبح من حق كل منا  
أن يتدخل في أي موضوع يطرح، أما أن تأتي  
خطاباً إما أن يرد عليه من الحكومة أو أن لا  
يُرد حسب رأي الحكومة، فهو يعني أن نكتفي

كثير من الجرائم التي لا يجوز أن يعفى عنها.  
كجرائم التجسس والاعتصاب، وأضافوا إليها  
جرائم مخالفات السير التي كان يعفى عنها، بينما  
تشكل جرائم السير قتلًا وضحايا وخسائر  
للمجتمع الاردني حتى أصبحنا من أكثر دول  
العالم في هذا المجال.

ومن أكثر ما لفت نظري في هذه الاسس  
والمعايير أنها وضعت مقياساً شرعياً حتى لا  
يعفى عن الشخص القاتل العمد أو القصد، لا  
يعفى عنه إلا بموافقة ولي الدم. وهذا السبأ هر  
الذي يصلح بين الناس، وقد شاركت في كثير  
من الجاهات التي نشطت بعد هذا الاساس وحل  
انونام والصلح بعد الخصام والعداوة.

وحيدا لو راعينا مبادئ الشريعة الاساسية  
في هذا المجال لاستقر السن واستقر النظام.  
فأكرر الشكر للحكومة وأخص دولة الرئيس  
ومعالي وزير الداخلية ومعالي وزير العدل الذي  
بذل جهداً في هذا المجال... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكرا لك، نقطة النظام استاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابدة

سيدي يادى ذي بدء إن كلامي ليس  
منصرفاً الى كلام الزميل المحترم الذي سبقني  
وليس تعليقاً عليه، وإنما تعليق على مجمل ما  
يدور.

ليس ما يجد من اعمال جزء من عمل هذا  
المجلس ولا يبيحه النظام الداخلي، لأن النظام  
الداخلي يشترط أن أي موضوع سيبحث أن

بما سيعلن عنه. أما أن تطرح نقطة ويقال أنها عرضة للمناقشة فنقبل بها أو لا نقبل بها.. شكراً سيدي الرئيس.

#### معالي رئيس المجلس

المناقشة العامة لها آلية واضحة في النظام الداخلي، وما يستجد من أعمال له أسلوب متبع في السابق. إذا كان رأي المجلس أن نلغي هذا البند القرار للمجلس، إذا تحبوا أن أطرحه على المجلس أطرحه، إذن نستمر في بند ما يستجد من أعمال، الدكتور طراد القاضي.

#### الدكتور طراد القاضي

معالي الرئيس الزميلة والزملاء الكرام.

من خلال تجوالي ومقابلاتي مع المواطنين في منطقتنا وشمال المملكة لمست اليأس والإحباط عند الغالبية العظمى من المواطنين وشعورهم بالحمل الثقيل نتيجة ارتفاع الأسعار عامة والخبز والأعلاف خاصة فتناقصت الثروة الحيوانية بشكل ملحوظ وازدادت أعباء الحياة المنزلية لكثرة العيال وقلة المسال والعمل وشطرت البادية الشمالية إلى قسمين - البادية الشمالية بلواء خاص - والجزء الآخر الحق بمدينة المفرق - نتيجة خلل التقسيمات الإدارية الحديثة - فأحدث هذا العمل الغير معقول إلى تقسيم العائلة بدل توحيدها.

ناهيك عن البطالة المزعجة وخاصة بين صفوف الجامعيين وحملة الدبلوم والفقراء على الرغم من وجود أعداد هائلة من العمالة الوافدة في الدوائر الرسمية والمصانع الخاصة، فأحدث

كل ما تقدم خلافاً في البنية الاجتماعية وخاصة بعد منع الأغنام الدخول للملكة من الأقطار العربية المجاورة والتي يستفيد منها الرعاة وخزينة الدولة.. فأتجه الشباب إلى تهريب السلاح والمخدرات وأصبح الصدام الدموي يومياً مع قوى الأمن وحرس الحدود فيسقط كل يوم الضحايا من شباب الوطن.

ولهذا أهيب بالحكومة تصحيح الانقسام بإحداث لواء آخر يضم أكثر من اثني عشر بلدية وثلاثة عشر مجلساً قروياً. وإيجاد فرص عمل وتخفيض أسعار الخبز والأعلاف والخروج إلى الميدان وتنفذ الخدمات والتي أصبحت لا تفي بشيء، يذكر وإزالة الإحتقان واليأس من صدور الرعية وعدم الاصغاء إلى المزاويدين والمرترقة والمنافقين حتى لا يأتي اليوم الذي لا ينفع فيه الندم.. وشكراً سيدي الرئيس.

#### معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ سمير حباشنة.

#### السيد سمير حباشنة

شكراً معالي الرئيس

سبق وتقدمت إلى دولة رئيس الوزراء بمذكرة حول القبول الفني والرياضي في جامعة مؤتة، وقام دولة الرئيس بتحويلها مشكوراً إلى مجلس التعليم العالي، فجاءتني إجابة من معالي رئيس مجلس التعليم العالي وزير التعليم العالي تقول بأن الأمور في جامعة مؤتة أصولية.

أمامي وثيقة سوف أقوم بتوزيعها على أعضاء المجلس الكريم، والوثيقة تلخص بأنه

يستدعي العشرة فرادى، الذين قبلوا على أساس غير موضوعي، تحسباً لأخبارهم أن يقال لهم بأنكم اختبرتم ونجحتم في المسابقة.

سادساً:- التعامل مع الموضوع بسرية.

سابعاً:- اللجنة يمكن أن تتشكل من فلان وفلان.

ثامناً:- إذا سئلوا إعتد الجانب المهاري على الشهادات التي أحضرها المتقدمون للمسابقة، فقط في حالة السؤال عن كيفية إجراء الاختبار. ولأن العميد تغيير وغير موقعه من جامعة إلى جامعة يوقع لهم ورقة، لأنه غير موجود، بتاريخ سابق بأنه بعد أن توقع اللجنة يوقع باعتباره عميد شؤون الطلبة على ورقة فاضية مروسة من أوراق جامعة مؤتة.

أمل من دولة رئيس الوزراء ومن معالي وزير التعليم العالي أن توقف هذه المهزلة في جامعة مؤتة وفي مثيلاتها في بقية الجامعات.. وشكراً.

#### معالي رئيس المجلس

شكراً، تحدث ستة من الزملاء وبقي عدد من الزملاء ساوكلهم إلى الجلسة القادمة، لكنني أرجو من الزملاء الذين يتحدثون تحت هذا البند أن يكون البند حقيقة مستجد وغير قابل للانتظار، لأن هناك بعض النقاط التي تم فيها الحديث ممكن توجيهها بشكل سؤال خطي وهي لا تتغير مع تأخر الوقت في الإجابة. وأمل من الزملاء مستقبلاً أن ننشأ في الموضوع الذي

عندما جاء كتاب رئيس مجلس التعليم العالي يطلب إيضاح في القبول الفني والرياضي اجتمع مطبخ جامعة مؤتة، وهذه الورقة بيد إبراهيم حرب عميد شؤون الطلبة السابق، ووضعوا خطة (مؤامرة) للرد على تساؤل دولة رئيس الوزراء وعلى تساؤلي كناناب للمحافظة ونائب الأمة.

تقول المذكرة المؤامرة، بداية بخط اليد، تشكل لجنة لألعاب القوى، الجودو والكراتيه والتايكواندو، والمقصود تشكيل هذه اللجنة للقبول بعد أن أعان القبول بشهرين.

ثانياً:- تخصص ورقة لكل لعبة وبعد كشف بأسماء من سبعة أو ثمانية أشخاص.

ثالثاً:- يوزع العشرة الذين قبلوا بالواسطة وعلى أسس غير موضوعية على الكشوفات الثلاثة، برأس الكشوفات أنهم قد دخلوا الفحص وقد قبلوا.

رابعاً:- يكلف شخص معين، مكتوب اسمه بتنظيم الكشوفات على النحو التالي، يوضع الفائزون من الأسماء العشرة في المقدمة ثم يليهم أسماء وهمية، (٥-٦) أنهم قد دخلوا الامتحان وفشلوا ونجح الثلاثة الآخرين، والكشف أيضاً معد.

خامساً:- يراعي في الأسماء العشرة الذين قبلوا على أسس غير موضوعية وضع فلان وفلان وفلان لأن أوزانهم ثقيلة في لعبة الجودو، يوضع فلان وفلان في الكراتيه لأن أوزانهم خفيفة، يوضع فلان وفلان في التايكواندو.

هكذا من الأهل



سيطرح إن كان فعلاً مستجداً لا يقبل التأجيل أم لا. نقطة نظام، تفضل.

الدكتور عبدالمجيد الاقطش

سجلت منذ الأسبوع الماضي الحديث، والقضية التي أريد أن أطرحها قضية لا تحتل التأجيل، فإن يكون فائدة من تأخير طرح قضية إعتقال مواطن لمدة تزيد عن أسبوعين إلى أسبوع ثالث.

معالي رئيس المجلس

يا دكتور الآن وصلني، في هذه الجلسة، أن الدكتور عبدالمجيد يطلب الكلام.

الدكتور عبدالمجيد الاقطش

والله العظيم مقدمها من الجلسة الماضية منذ أسبوعين واسأل الأمين العام وبقرار خطي، أنا مقدمها منذ الأسبوع الماضي وإذا ما أوصلها لمعاليتك فهذا ليس ذنبي.

معالي رئيس المجلس

دكتور سأعطي بقية الزملاء وأنت منهم في الجلسة القادمة، السيد الأمين العام نعود لجدول الاعمال. لو سمحت دكتور الاقطش هناك لغة للتخاطب في هذا المجلس، ولغة التخاطب في هذا المجلس لا نقبل إلا أن تكون، وأنت استاذ في خلقك، لا نقبل إلا أن تكون محضه بالخلق.

السيد الأمين العام نعود لجدول الاعمال.

السيد الأمين العام

٣ - الردود على الأسئلة:-

١. كتاب معالي وزير العدل رقم (٥٣١)

تاريخ ١٩٩٦/١/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٧٩) المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩٥/٢٩/١٦/٣

التاريخ ١٩٩٦/١/١٧

معالي وزير العدل

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٧٩) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام

م. سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ٥/ شعبان/ ١٤١٦هـ

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٧

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير العدل المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ما هو المبرر القانوني لعدم

الدكتور نزيه عمارين

شكراً معالي الرئيس

سيدي المادة (١١٧) من النظام الداخلي الفقرة (ب) تنص على انه في موضوع الاسئلة والاجوبة أن الوزير المختص عليه الاجابة خلال ثمانية أيام من تسلمه السؤال. ولدي العديد من الاسئلة قمت بتوجيهها بالطرق القانونية الى العديد من السادة الوزراء، ومضى على بعضها أكثر من عامين ولأن لم احصل على الاجابة.

وتعلمون سيدي أن هذه الاسئلة إن تأخر طرحها للمناقشة فقدت قيمتها، ولذا أنا أصر على الاجابة. هذه الاسئلة كانت موجهة الى السادة وزير المياه والري والداخلية والتجارة والصناعة والصحة، وهناك أيضاً سؤال يتعلق بالوفود البرلمانية التي تم انتخابها من هذا المجلس لتمثل المجلس وهذا السؤال كان موجه الى الرئاسة الجلية، وقد قمت بتوجيه الشؤال ثانية ومضى عليه أكثر من عام ونصف ولم اتلقى الاجابة.

إنني أصر على حقي في الحصول على الردود على هذه الاسئلة للأهمية التي تقيها عليها.. وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، دكتور يا ليت فقط الاسئلة التي تأخرت مع الامانة العامة أو شؤون النواب، فقط مذكرة منك بأرقام الاسئلة لنعود للتأكيد على إرسال إجابة لك على اسئلتك، وبالمناسبة فاني أرجو من الوزراء في الحكومة أن لا تتأخر

اخلاء سبيل نقيب المهندسين الاردنيين المهندس ليث شيبلا لا بالكفالة القانونية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة العدل

عمان

الرقم : ٥٣١/٥/١٨

التاريخ: ١٩٩٦/١/٢٢

الموافق: ١/ رمضان/ ١٤١٦هـ

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

إشارة لكتاب معاليكم رقم (٩٥/٢٩/١٦/٣)

تاريخ ١٩٩٦/١/١٧، بخصوص السؤال الموجه من سعادة النائب الدكتور احمد الكوفحي.

القضية تحت يد محكمة أمن الدولة وهي صاحبة الولاية دستورياً وقانونياً في رؤيتها وروية ما يتفرع عنها باستقلالية، مع صونها من التدخل في شؤونها.

ولمعاليكم فائق الاحترام،،،،

هشام التل

وزير العدل

معالي رئيس المجلس

قبل ان اعطي الدكتور الكوفحي نقطة نظام دكتور نزيه عمارين.

الردود على أسئلة النواب لأنه فعلاً هناك تأخير على أسئلة النواب.  
أما موضوع توجيه سؤال لرئاسة المجلس فأرجو أن أتحدث معك مباشرة في هذا الموضوع. تفضل

السيد عبد الرحيم العكور

الحقيقة جاءت إجابات على بعض الاسئلة خلال الاجازة، ويبدو أن الاخوة في الامانة العامة درجوا على إهمال هذه الاسئلة وعدم إدراجها على جدول الاعمال. وأعتقد أن هذا أيضاً جذير بأن نلفت نظر الاخوان ومعاليك على أن هذه الاسئلة لم يتم بحثها تحت هذه القبة، وبالتالي لا بد أن تعود هذه الاسئلة الى جدول الاعمال كما هي على صورتها الطبيعية قبل الاجازة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

عفواً استاذ العكور لم يتم بحثها تحت القبة، أدرجت على جدول الاعمال؟

السيد عبد الرحيم العكور

لم تدرج إطلاقاً.

معالي رئيس المجلس

لم تدرج مضبوط لأن هناك عدد كبير من الاسئلة، والان يمكن بناء على الترتيب في

النظام الداخلي أن كل أربع جلسات نحدد جلسة لعرض الاجوبة على الاسئلة قد تعطينا فرصة لأدراج كل الاسئلة. هناك كم كبير من الاجابات موجود لدى الامانة العامة. تفضل الدكتور الكوفي.

الدكتور أحمد الكوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

مما يؤسف له أن هذا السؤال وجه والزميل السابق نقيب المهندسين الحالي الاستاذ المهندس ليث شيبيلات كان في فترة إعتداله الاولى والان يأتيني الجواب، والامر قد سوي وانتهى ولكني أسجل هذا الإهمال لأسئلة السادة النواب المحترمين. وأرجو من الحكومة أن يكون عندها الجواب ولا أرى أن في جيبها جواباً على الإطلاق. ولكن من باب فتح المجال أمام الحكومة لتجيب... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٢. كتاب معالي وزير المالية رقم (٣١٦٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤، جواباً على السؤال رقم (١١٠) المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٢٩/٢٩/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٢/١١

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١١٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل.  
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية الأكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: أرجو تزويدي بكافة الأوراق والوثائق والمعلومات عن تأخير أو بيع أي من أراضي الدولة لأي من المواطنين خلال عام ١٩٩٥، متضمناً إسم الشاري الرباعي وعمره ومقدار البذل الذي حصلته الحكومة ومن دفع رسوم المعاملات الرسمية، وبياناً مفصلاً بمساحات ومواقع وأرقام الأراضي المباعة أو الموجرة والاسباب الموجبة لهذا البيع أو التأجير

وبالطريقة التي اتبعت في البيع أو التأجير ومدى توفر العلنية والمنافسة المشروعة أمام المواطنين في تملك أو لانتفاع من هذه الأراضي.  
راجية أن يتم الإلتزام بالرد ضمن المدة الدستورية المقررة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

• النائب

توجان فيصل

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

عمان

الرقم : ٣١٦٦/١٩/٢

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليتكم رقم ٣٢٩/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ ومرفقة السؤال رقم (١١٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ المقدم من سعادة النائب السيدة توجان فيصل حول تأجير أو بيع أي من أراضي الدولة لأي من المواطنين خلال عام ١٩٩٥.

أرجو أن أرفق طياً كتاب عطوفة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة رقم ٦٠٠١/١٢/١٣ تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٠ الذي جاء رداً على سؤال سعادة النائب السيدة توجان فيصل المحترمة والذي يتضح منه ما يلي:



هكذا من الأهل

(١) أن المساحات التي تم تفويضها من الاراض المعتمد عليها من قبل المواطنين القاطنين عليها والذين اقاموا ابنية سكنية لهم وذلك وفق الشتريعات المعمول بها قد بلغت حوالي (٢٤٠٣) دونماً معظمها في منطقة عطل الزرقاء والرصيفة.

(٢) بلغ عدد الاشخاص المستفيدين من هذا التفويض (٥٠١١) شخصاً الامر الذي يصعب محله ذكر اسماء هؤلاء المواطنين من اربعة متسابع كما جاء في طلب سعادة النائب المختزمة.

(٣) بلغت قيمة بدل المثل الاراضي التي تم تفويضها حوالي (٦٠٦٨٤) مليون دينار.

أرجو معاليكم التكرم بالاطلاع واعتبار كتابي هذا ومرفقه رداً على سؤال سعادة النائب المحترمة علماً بأن هذه الوزارة على استعداد تام لاطلاع سعادة النائب المحترمة على اسماء جميع المواطنين الذين استفادوا من هذا التفويض او أي معلومات اخرى تود الاطلاع عليها وفق التشريعات المعمول بها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

• مروان عوض  
وزير المالية

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة المالية  
دائرة الاراضي والمساحة/عمان

الرقم : ٦٠٠١/١٢/١  
التاريخ: ١٩٩٦/٣/٢٠

معالي وزير المالية

الموضوع: سؤال النائب محمد بن فهد بن جابر  
تزويدة بالاشتراك مع النائب محمد بن جابر او بيع اراضي من املاك الدولة خلال عام ١٩٩٥.  
الاشارة:- كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٣٢٩/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١١ أرجو أن أبلغ معاليكم ما يلي:-

أ:- في عام ١٩٩٥ تم تفويض الاراضي المعتمد عليها من قبل المواطنين القاطنين والذين اقاموا ابنية سكنية لهم وذلك استناداً لاحكام المادة الثامنة فقره (ب)  
من قانون ادارة املاك الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته واحكام المادة الرابعة من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته في مختلف مناطق المملكة وحسب الترتيب التالي:-

ب فيما يتعلق بتزويد سعادة النائب باسماء الاشخاص المفوضين وعناوينهم واعمارهم فإنه يصعب ذلك لكثرة اعدادهم اما بالنسبة لاعمارهم فإنه لا يجوز تفويض أي شخص الا ان يكون بالغاً عاقلأ ورب اسرة ومسؤولاً عنها علماً بأن جميع المفوضين من المقيمين في المنطقة ومعتكبن على الارض المفوضة لهم.

ج بالنسبة لموضوع تأجير اراضي الدولة لاغراض زراعية فلم يتم تأجير اراضي خلال العام المذكور وقد قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة بموجب كتاب دولة رئيس الوزراء رقم ٧٩١٩/٨/٦/٤ تاريخ ١٩٩٥/٩/٦ وذلك لوضع سياسة عامة لتأجير وتفويض املاك الدولة يجري اقرارها من مجلس الوزراء قبل السير في اجراءات التفويض والتأجير،

الموقع	رقم الحوض واسمه	المساحة الكلية متر مربع	مجموع	قيمة بدل المثل دينار
عطل الزرقاء والرصيفة	(١) الشبيكات	٥٣١	٢٧٠	٤٦٣
عطل الزرقاء والرصيفة	(٢) الممر	٤٢	٧١١	٢٠٠٤
عطل الزرقاء والرصيفة	(٩) الابيض	٢٠٠	٢٣٨	٥٠٦
عطل الزرقاء والرصيفة	(١٠) ام بياضه	٩٠٩	٨٤	١٤٩
عطل الرصيفة	(١) النقب	٧٩١	٦٧	٤٠٨
عطل الرصيفة	(٤) المصانع	٧٨٨	٢١	٦٦
البتراوي	(٦) لاجرة شبيب	٥٨١	٤٠٠	١٠٨٢
للتقنا	٩٠٧٠٦٠٥٠٤٠٣٠٢٠١	١٤٣	٦٠٨	٣٣٤
				١٩٦٢٩٨

ومنذ تشكيل هذه اللجنة لم يتم تفويض او تأجير اية اراضي زراعية.  
أرجو معاليكم التفضل بالاطلاع والاحاطة علماً بمضمونه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
• مدير عام دائرة الاراضي والمساحة  
معالي رئيس المجلس  
السيدة توجان غير موجودة. البند الذي يليه.

السيد الامين العام  
٣. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٦٢) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٩، جواباً على السؤال رقم (١٨٤) المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
الرقم : ١٥١٣/٢٧/١٦/٣  
التاريخ: ١٩٩٥/٧/٤

سيادة رئيس الوزراء الأتقلم

أبعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (١٨٤) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٦ المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.  
أرجو التكرم الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة. لتلاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: يبعد مفاعل ديمونة العائد للعدو حوالي ٣٢ كيلومتراً عن الارض الاردنية، ما مدى تأثير هذا المفاعل من حيث الاشعاع النووي على المواطنين في الاردن؟ وهل لارتفاع نسبة الاصابة بالسرطان علاقة بذلك؟ وما هي الاجراءات التي بذلتها الحكومة لصيانة الارض والانسان من هذه الاخطار؟ وما هي الخبرات الفنية الاردنية المتوفرة في هذا المجال؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

• النائب الدكتور

بسام العموش

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ١٢٦٢/٣/١٠/١

التاريخ: ١٩٩٦/٣/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم (١٨٤) تاريخ

١٩٩٥/٦/٢٦ المقدم من سعادة النائب

الدكتور بسام العموش

اشارة الى كتابكم رقم ١٥١٣/٢٧/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ ومرققة صورة عن السؤال

المذكور أعلاه والموجه الى دولة رئيس

الوزراء.

أرجو اعلام معاليكم أن السؤال موضوع البحث قد تزامن توجيهه مع انباء كانت قد تناقلتها وكالات الانباء في مطلع شهر تموز ١٩٩٥ حول موضوع التلوث الاشعاعي وعلى اثر ذلك تم بحث الموضوع في مجلس الوزراء المقرر في حينه اضافة الى ما اعلنه معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية في ذلك الوقت من خلال التلفزيون الأردني بخصوص خلو المملكة من اية اشعاعات ضارة.

كما ارجو اعلامكم أن كتاب الوزارة رقم

٤٣٧٧/٣/١٠/١ تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٨ قد تضمن

الرد على السؤال رقم (٢٦٠) المقدم من سعادة

النائب الدكتور ذيب عبدالله حول الاشعاعات

أرجو إعلامكم أن الأجواء الأردنية خالية من أية إشعاعات نووية. وفي حال ظهور أية إشعاعات في أي منطقة فإن مراكز الرصد الإشعاعي التابعة للوزارة والمنشرة في مختلف مناطق المملكة تقوم بتسجيل المستوى الإشعاعي وإيلاعها إلى مركز الوزارة بشكل مباشر. ولم يسجل لتاريخه أية قياسات لإشعاعات غير اعتيادية. كما أنه يتم من وقت لآخر فحص عينات من التربة والمياه والأغذية من كافة مناطق المملكة. وعلى أثر الأنباء التي كانت قد تناقلتها بعض الصحف المحلية في الشهر الماضي عن احتمال وجود إشعاعات غير اعتيادية تم إجراء مسح شامل للمناطق التي ورد ذكرها في الصحف وتم إجراء الفحوصات والقياسات اللازمة. حيث تأكد عدم وجود أية إشعاعات غير اعتيادية في تلك المناطق.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية

سميح دروزه

معالي رئيس المجلس

الدكتور العموش أيضاً معتر.

السيد الامين العام

٤. كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم

(٤٩٢١) تاريخ ١٩٩٦/٣/٣١، جواباً على

السؤال رقم (١١٨) المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين.

والمرفق طياً صورة عنه. وبهذه المناسبة أرجو اعلامكم بخلو المملكة من اية اشعاعات نووية استناداً الى قراءات محطات الرصد الاشعاعي المنتشرة في المملكة والتي تقوم بتشغيلها ومتابعتها مديرية الطاقة النووية في الوزارة التي تتولى بموجب قانون الطاقة النووية والوقائية الاشعاعية رقم ١٤ لسنة ١٩٧٨ مراقبة العمل الاشعاعي والرصد الاشعاعي داخل المملكة من خلال الكوادر البشرية المؤهلة والاجهزة اللازمة المتوفرة في مختبرات هذه المديرية. هذا بالاضافة الى ان المديرية تقوم بالتعاون مع وزارة الصحة بإجراء دراسة حول اسباب مرض السرطان في المملكة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

• وزير الطاقة والثروة المعدنية

د. هاشم الدباس

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ٤٣٧٧/٣/١٠/١

التاريخ: ١٩٩٥/٩/٢٨

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم (٢٦٠) المقدم من سعادة

النائب الدكتور ذيب عبدالله

إشارة إلى كتابكم رقم ٢٢١٤/٢٧/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٥/٩/٢٤ ومرققة السؤال رقم (٢٦٠)

المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله.



بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم : ٣٥٨/٢٩/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٢/١٣

معالي وزير التعليم العالي

ابحث لمعالكم صورة عن السؤال رقم  
(١١٨) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، المقدم من سعادة  
النائب الدكتور نزيه عمارين.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى  
معالي وزير التعليم العالي للاجابة عنه خلال  
المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: تزويد المجلس باسماء الذين تم  
تعيينهم مستشارين ثقافيين وملحقين ثقافيين  
خلال السنتين الماضيتين مع بيان:- الاسس  
والشروط اللازم توفرها كهيئة اختيار هؤلاء  
المستشارين الملحقين اختصاص كل منهم  
وشهادة كل منهم مع درجاتهم ومدة خدمتهم  
واعمارهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. نزيه عمارين

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة التعليم العالي

الرقم : ٤٩٢١/٥/٧

التاريخ: ١٢ ذو القعدة ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٣/٣١ م

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة وبعد،

فأشير الى كتابكم رقم ٣٢٨/١٩/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/٢/١٣ بخصوص السؤال رقم

(١١٨) المقدم من سعادة النائب نزيه عمارين،

وارجو ان ابين لمعالكم بأن القضية موضوع

السؤال قد تم تحويلها الى محكمة العدل العليا

بانتظار صدور قرار القضاء بها، والذي سوف

نحترمه ولنلتزم بتنفيذه.

مشيراً في هذه المناسبة الى انه تم الرد على

السؤال رقم (١٠٦) المقدم من سعادة النائب

عبدالرحيم العكور حول نفس الموضوع بكتابي

رقم ٤١٩٨/٥/٧ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٨.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير التعليم العالي

د. عبدالله النسرور

معالي رئيس المجلس

الدكتور نزيه عمارين.

الدكتور نزيه عمارين

شكراً معالي الرئيس.

ايضاً لقد تأخر الرد على هذا السؤال قرابة

معالي رئيس مجلس النواب  
أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى  
معالي وزير الأوقاف للاجابة عنه خلال المدة  
المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال: اعتقد أن وزارة الأوقاف هي  
الجهة المسؤولة عن المقابر الإسلامية في  
المملكة الأردنية الهاشمية ما حدود هذه  
المسؤولية وما ابعادها، وكيف يتم التعامل مع  
المقابر التي أوقف استعمالها بسبب الاكتظاظ.

كيف تعاملت الوزارة مع مقبرة مخيم  
الحسين سفح النزهة التي أصبحت في وضع  
مزر فيه انتهاك لحرمة الأموات وكيف ستتعامل  
مع هذه المقبرة ومثيلاتها في المستقبل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ٢١/١/١

التاريخ: ١٤١٦/١١/١٥ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٤/٣ م

معالي رئيس مجلس النواب الاحرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معالكم رقم

١٥٠/٢٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٠ المربوط

العام ولا أستطيع التعليق لأن الاجابة لم تشمل  
أية معلومات حول السؤال...وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، البند الذي يليه.

السيد الامين العام

٥. كتاب معالي وزير الاوقاف والشؤون

والمقدسات الاسلامية رقم (٤٠٥٤) تاريخ

١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال رقم (٦٥)

المقدم من سعادة النائب السيد عبدالعزيز جبر.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٥٠/٢٠/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١/٢٠

معالي وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات  
الاسلامية

أبحث لمعالكم صورة عن السؤال رقم (٦٥)

تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٥ والمقدم من سعادة النائب

السيد عبدالعزيز جبر.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٩٩٥/١٢/٢٠

معه صورة عن السؤال رقم (٦٥) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٥ والمقدم من سعادة النائب عبدالعزيز جبر. أرجو أن أيبين لمعاليكم ما يلي:-

١. ان انشاء المقابر والمحافظة عليها من مهام وواجبات المجالس البلدية والقروية استناداً الى المادة (٤١) فقرة (٢٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥.
٢. ان المقابر الاسلامية تسجل وفقاً لاسلامياً صحيحاً تنفيذاً للاحكام الشرعية وبموجب قانون الاوقاف رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦.
٣. ان المقابر التي اوقف الدفن فيها او المندسة تصبح من مسؤولية هذه الوزارة.
٤. قام عدد من المواطنين بالدفن في قطعة الارض المملوك جزء منها لأحد المواطنين والجزء الآخر لأمانة عمان الكبرى دون ان يتم تخصيصها مقبرة اسلامية بالطرق الرسمية، واصبحت تعرف باسم: (مقبرة مخيم الحسين "سفع النزهة") وقد قام بعض المواطنين باعتداء على بعض القبور في هذه المقبرة وعلى أثر ذلك قامت لجنة من هذه الوزارة وامانة عمان الكبرى بالكشف على الموقع وتم الاتفاق على تسوير هذه المقبرة بجدران حجرية (سلاسل حجرية) للمحافظة على حرمة الموتى بحيث تساهم هذه الوزارة بجزء من التكاليف، مرفقاً طيه صورة عن الكتب المتبادلة بين هذه الوزارة وامانة عمان الكبرى بهذا الخصوص.
٥. اما بالنسبة لكيفية تعامل الوزارة مع

المقابر الاسلامية ومن ضمنها هذه المقبرة، فأرجو أن أيبين لمعاليكم بأن مسؤولية الوزارة تنحصر في المقابر المندسة او التي اوقف الدفن فيها. شريطة ان يكون الدفن قد تم في ارض مخصصة مقبرة، ومسجلة وفقاً لاسلامياً وتطبق عليها الوزارة الاحكام الشرعية المتعلقة بالمقابر.

أما الاعتداء بالدفن في الاراضي غير المخصصة مقابر والمملوكة للمواطنين فان الوزارة تتعامل مع كل حالة حسب ظروفها بالتعاون مع المجالس البلدية ذات العلاقة، بحيث يتم نقل هذه القبور الى المقابر العامة المخصصة للدفن، واذا تعذر ذلك، يشار على البلديات بمعالجة الأمر عن طريق شراء الارض او استملاكها ان أمكن.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

• وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

الدكتور عبدالسلام العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ١٨٣٠/٢/٦/٤

التاريخ: ١٤١٦/٩/٢٤هـ

الموافق: ١٩٩٦/٢/١٣م

معالي امين عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لاحقاً لكتابي رقم ٧١٨٩/٢/٦/٤ تاريخ

معالي امين عمان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

١٤٩٠٢/٦/١١ تاريخ ١٩٩٣/١٠/١٤

بخصوص مقبرة النزهة/عمان. أرجو اعلام معاليكم بان فريقاً هندسياً قد قام بالكشف على المقبرة المذكورة واقتراح تجديد بعض الاماكن فيها بالحجارة وتسوير البعض الآخر بالاسمنت، واستناداً الى المادة (٤١) فقرة (٢٣) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٩، والذي يفيد بان انشاء المقابر والمحافظة عليها في بعض الاماكن واسوار من الدكة في الاماكن الاخرى، واستناداً الى المادة (٤١) فقره (٢٣) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٩ والذي يفيد بان انشاء المقابر والمحافظة عليها وحراستها وتنظيفها من اختصاص الامانة، الا انه وحرصاً منا على المساهمة في هذا العمل حفاظاً على حرمة قبور اموات المسلمين فاني اقترح قيام لجنة مشتركة من مهندسي الاوقاف وامانة عمان للكشف على الواقع وتحديد مواقع الجدران الحجرية، لكي تقوم اجهزتك بتنفيذها لما لها من خبرة في هذا المجال، وكذلك تحديد مواقع اسوار الدكة وتقدير كلفتها لتحديد مساهمة كل من وزارة الاوقاف وامانة عمان في هذا العمل المبرور.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

• وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

د. عبدالسلام العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

الرقم : ٧١٨٩/٢/٦/٤

التاريخ: ١٤١٥/١/١٣هـ

الموافق: ١٩٩٤/٦/٢٢م

• وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات

الاسلامية

د. عبدالسلام العبادي

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر

هكذا من الشغل



بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة الموضوع يتعلق بالاموات وكنت أود من معالي الاخ وزير الاوقاف أن يعطي هذا الموضوع اهتماماً خاصاً لأنه يتعلق بحرمه الاموات. وجاء جوابه حسب سؤالي ان هذه المقابر التي اوقف فيها الدفن فعلاً هي من إختصاص وزارة الاوقاف، والمقبرة التي سألت عنها هي مقبرة في سفح جبل النزهة ولمخيم الحسين، وقد اوقف الدفن فيها قبل ٢٠-٢٥ سنة، وهذه من مسؤولية وزارة الاوقاف حسب القانون.

أنا لا أريد ان أثير مشكلة رغم أن الاذى لحق بهذه المقبرة وأن كثير من الاعتداءات وحتى الحاويات التابعة للأمانة أصبحت تحتل جزءاً من هذه المقبرة، وكثير من المجاورين أصبحت مواقف لسياراتهم على بعض هذه القبور التي أقارب أصحابها لا يزالون أحياء وينظرون إليها وهم يتأذون بهذا.

أنا لا أريد إلا من معالي الاخ وزير الاوقاف أن يعطيني وعداً حسب ما كتب لمعالي الامين أن تسور هذه المقبرة وأن يعتنى بهذه القبور وأن يزال الاذى عنها، ونحن نريد عنباً ولا نريد أن نقاتل الناطور... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

٦. كتاب معالي وزير المالية رقم (٢٩٥١٢)

تاريخ ١٩٩٦/١١/٧، جواباً على السؤال رقم (٢٩٦) المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٥٦٠/٣٤/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١٠/٢٨

معالي وزير المالية

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٩٦) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٦ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ: ١٩٩٦/١٠/١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: في الوقت الذي تحاول فيه حكومتنا الموقرة تشجيع المزارعين الاردنيين

على استصلاح اراضيهم وزراعتها بالحبوب والاشجار المثمرة لم تحاول دائرة الاراضي والمساحة حل معضلة يعاني منها المواطنون في محافظة عجلون بصورة خاصة والمملكة بصورة عامة واعني بها عدم موافقة دائرة الاراضي على ربط اراضي هؤلاء المواطنين بالطرق الزراعية والطرق العامة. فالارض بدون طريق لا تساوي شيئاً. فهل يمكن وضع تشريعات تراعي ظروف مواطنينا وتساعد دائرة الاراضي على المساهمة في حل هذه المشكلة؟ وما هي الاسباب التي تحول دون مساهمة دائرة الاراضي في هذا الحل؟

النائب

د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الاراضي والمساحة/عمان

الرقم : ٢٩٥١٢/١٩

التاريخ: ١٩٩٦/١١/٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٥٦٠/٣٤/١٦/٣ تاريخ ٩٦/١٠/٢٨ والمتعلق بسؤال رقم (٢٩٦) تاريخ ١٩٩٦/١٠/١٦ والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي فائني ارجو ان ابين ما يلي:-

١. لقد تقدم سعادة النائب بسؤال مشابه رقم (٢٧٥) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ حول امكانية ربط الاراضي الزراعية التي لا تخدمها طرق في محافظة عجلون وغيرها بالطرق الزراعية، ولقد تم الاجابة عليه بموجب كتابي رقم ٤٠١٢٦/١٤/١٢ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٦ والمرفق صورة عنه.

٢. اؤكد على كتابي السابق بان قانون تسوية الاراضي والمياه الساري يسمح لمدير عام دائرة الاراضي والمساحة بتوصيل قطع الاراضي الزراعية بالطرق الزراعية اذا كان قد سهى عن ترسيم هذه الطرق حين اعمال التسوية اما القطع الواقعه داخل حدود التنظيم فانها تقع ضمن اختصاص المجالس البلدية والقروية.

٣. ان دائرة الاراضي والمساحة تنظر بأي طلب يقدم لها من قبل اصحاب العلاقة وتحاول كل جهدها لإيجاد الحلول المناسبة ضمن الانظمة والقوانين المرعية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير المالية/ الاراضي والمساحة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الاراضي والمساحة/عمان

الرقم : ٤٠١٢٦/١٤/١٢

التاريخ: ١٩٩٥/١٢/٢٦

## معالي رئيس مجلس النواب

بالإشارة إلى كتاب معاليكم رقم ٢٨٢١/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١١/٢٩ ومرفقه السؤال رقم (٢٧٥) تاريخ ١٩٩٥/١١/١٢ المقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي حول امكانية ربط الاراضي الزراعية التي لا تخدمها طرق في محافظة عجلون وغيرها بالطرق الزراعية. أرجو أن أبين بأن قانون تسوية الاراضي والمياه الساري يسمح لمطوفة مدير عام دائرة الاراضي والمساحة بتوصيل قطع الاراضي الزراعية بالطرق الزراعية مروراً بالقطع المجاورة وذلك اذا كانت الاراضي الزراعية لا تخدمها مثل هذه الطرق، ويتم ذلك بناء على طلب مقدم من مالك الارض غير المخدومة بمثل هذه الطرق وعلى ان يكون قد سهي عن ترسيم طرق لها منذ اعمال التسوية وليس نتيجة للأفراز.

وسوف تنظر دائرة الاراضي والمساحة في مثل هذه الامور بالتعاون مع الوزارات المعنية وذلك حسب الحاجة مع التأكيد بما ورد في القانون المذكور.

أرجو التكرم بالاطلاع واعتبار ما جاء اعلاه رداً على سؤال سعادة النائب المحترم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

معالي رئيس المجلس

الدكتور الربضي

## شكراً معالي الرئيس

وأشكر معالي وزير المالية على إجابته ولكني أريد أن أبين بأن ما قصدته هو أن هنالك وقتاً طويلاً جداً تقتضيه فتح الطرق الزراعية في محافظة عجلون، سميت لحوالي (٩٦) قطعة أرض تمر بها طريق واحدة فأضيت حوالي عامين كاملين حتى حصلت على الجواب، وكانت هذه الطريق عبارة عن وصلة (٤٠٠) متر. بعد عامين كاملين جوبهت بأن على هؤلاء المزارعين أن يدفعوا ثمن هذه الطريق ومساحتها لا تزيد عن دونم واحد. الحقيقة أن هناك ظاهرة في عجلون وهي أن معظم القطع المملوكة لا تخدمها طرق زراعية، نحن نشكر لوزارة الاشغال في عجلون ومديرية الاشغال في عجلون أيضاً بأنها تخدم هذه الطرق الزراعية عندما تكون مرسومة، تحاول كل جهدها لفتح هذه الطرق مساهمة منها في تعزيز القوة الانتاجية لهذه الاراضي. أما أن يدفع المواطنون ثمن الارض العامة فهذا أمر غير مقبول من قبل هؤلاء لأن معظمهم حالتهم المادية لا تساعد في أغلب الحالات على دفع ثمن هذه الطرق.

فترجو من معالي وزير المالية ومن الحكومة الموقرة أن تتساهل في هذا الامر وأن تحاول فتح هذه الطرق لأن العديد من القطع الزراعية غير مخدومة بالمرّة... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً البند الذي يليه.

## السيد الامين العام

٧. كتاب معالي وزير السياحة والآثار رقم (٤٤٠٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٣، جواباً على السؤال رقم (٥٢) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٤٥/٢٩/١٦/٢

التاريخ : ١٩٩٦/١/٢٠

## معالي وزير السياحة والآثار

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٥٢) تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤، المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد. أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ : ٢٨/رجب/١٤١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٠ م

## معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي إلى معالي وزير السياحة والآثار للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ما هي الاجراءات التي قمت بها لتنفيذ المطالب التي تقدمت بها لمجلس الوزراء الموقر في محافظة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥ والتي تقع ضمن اختصاصكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

• النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٤٤٠٨/٨/١٠/١١

التاريخ : ١٤١٦/١١/٢٥ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٤/١٣ م

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٨١٥/٣٠/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٦/٣/٣١ ومرفقة سؤال رقم ٥٢

لسعادة النائب سليمان السعد حول الاجراءات

المتخذة عقب اجتماع مجلس الوزراء الموقر في

مدينة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥.

أرجو التكرم بالعلم بأن القضايا المتعلقة

بالسياحة والتي جرى بحثها في الاجتماع

المذكور هي:-



- توفير فنادق سياحية لاستيعاب زوار المدينة.
- ترميم موقع البركتين.
- انشاء فرع للكلية الفندقية لتدريب أبناء المنطقة.
- زيادة حملات الترويج لمدينة جرش.
- وكما تعلمون معاليكم بان اقامة المؤسسات الفندقية وغيرها فان توجه الحكومة لابقاء الاستثمار في القطاعات السياحية لمبادرات القطاع الخاص وتقوم من جانبها باستمرار على توجيه اهتمام المستثمرين لمدينة جرش وجدوى الاستثمار السياحي فيها اذ انها مواقع الجذب السياحي الاساسية.
- ولهذه الامة ولتحسين الخدمات والمراقب الاساسية فقد تم طرح المعطيات التالية:
- ١. عطاء بقيمة ٤١٣ الف دينار لتحسين مدخل المدينة الاثرية وتنظيم السوق الشعبي والتحف الشرقية المجاورة لمركز الزوار لتلائم مع مكانة المدينة الاثرية والسياحية والاسهام في تعميم الفائدة من عائدات السياحة لانباء المنطقة وستتم المباشرة باعمال هذا العطاء خلال الايام القادمة.
- ٢. عطاء بقيمة ٢٥١ الف دينار لاعادة ترميم المدينة الاثرية وذلك لصيانة وترميم الآثار داخل المدينة الاثرية.
- اما بخصوص زيادة حملات الاعلام والترويج للمدينة واثارها فاننا نقوم بالترويج لكافة المواقع السياحية بشكل شعولي ودون

استثناء وبمنظور وطني متكامل ونتيجة لهذه الحملات الترويجية في الاسواق العالمية فقد بلغ عدد زوار مدينة جرش خلال العام الماضي ٢٨٣٥٩٥ زائر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

د. صالح ارشيدات

وزير السياحة والآثار

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٨١٥/٣٠/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٣١

معالي وزير السياحة والآثار

أشير إلى كتابي ذي الرقم ١٤٥/٢٩/١٦/٣ المؤرخ في ١٩٩٦/١/٢٠ والمتعلق بالسؤال رقم (٥٢) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد، ويرجى العلم أنني ما أزال بانتظار اجابتيكم عن السؤال المذكور لتمكنني من ابلاغها إلى سعادة النائب، وذلك سنداً لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب. واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

شكراً معالي الرئيس

وكنت أود أن أتبه إلى قضية تأخير الاسئلة وقد سبقني إليها اخوتي، ولذلك أعرض عن هذا الموضوع. أما في موضوع الرد على جواب معالي وزير السياحة فأنتي أشكر معالي وزير السياحة على الرد، ولكن لي ملاحظات على هذا الجواب.

أولاً:- إن المذكرة التي رفعت لمجلس الوزراء الموقر والذي انعقد في محافظة جرش بتاريخ ١٩٩٥/٩/٥ تضمنت مطلباً رئيساً أغفله جواب معالي، وهو أن يحول إلى بلدية جرش ما نسبته ٢٠٪ من واردات السياحة في جرش. حيث أن بلدية جرش تقوم بتقديم الخدمة اللازمة والمهمة من حيث النظافة وما شابه ذلك دون أن تستفيد البلدية أية عوائد من السياحة، وهذا فيه إجحاف بحق بلدية جرش. فالخدمة التي تقدمها البلدية في فترة المهرجان فقط تعجز عنها كبر البلديات في المملكة وهذا على حسب الخدمات الاخرى المقدمة إلى أهالي مدينة جرش، ولا تستطيع البلدية بمقدراتها المالية الحالية أن تقوم بخدمة السياح والوافدين للمهرجان وسكان المدينة في آن واحد، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإن هناك شكوى قديمة

المستفيدون من السوق الشعبي والتحف الشرقية حيث طلبت وزارة السياحة بترحيلهم إلى منطقة باب عمان وهم يشكون من عدم تنظيم هذا الترحيل، وأن بعض التجار لم يجدوا المحل المناسب في المكان المخصص لهم. كما أنني سمعت بأن الاجرة التي ستقترضها وزارة السياحة على هؤلاء التجار باهظة وهم ذوو عائلات فقيرة، منهم من قامت وزارة التنمية الاجتماعية بفتح هذه الاكشاك لهم.

ولذا فأنتي أرجو معالي وزير السياحة بمراعاة ظروف أصحاب هذه المحلات، وأخشى أن تتحول هذه الاكشاك للمتفذين أو لأناس خارج أهالي جرش تحديداً.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير السياحة

معالي وزير السياحة

شكراً معالي الرئيس.

كل الشكر لسعادة النائب سليمان السعد على اهتمامه بالسياحة، وجواباً على بعض استئلته أقول أن الحكومة وافقت على تخصيص (٤٠) ألف دينار من مخصصات دعم السياحة للبلديات، وإن شاء الله سيستلم رئيس بلدية جرش هذا المبلغ في شهر (١) من العام العام القادم.

بالنسبة للعشرين بالمئة من عوائد رسوم الدخول للأماكن السياحية القانون لا يسعنا، تقدمنا بقانون معدل لقانون الآثار لأضافة مثل

هكذا من الأشغال

هذه من الشؤون

هذا البند والموضوع موجود في ديوان التشريع، وأرجو من الله أن نوفق في الحصول على ذلك.

بالنسبة للسوق الشعبي، وزارة السياحة والآثار تقوم منذ عام بتجميل مدخل مدينة جرش وإضافة بعض المحلات المعمارية المناسبة لجرش، وجرش مدينة تأخذ إهتمام كبير من وزارة السياحة. هناك مشاريع بحوالي مليون دينار هسرفت في العام الفاتت، وهناك أيضاً مخصصات للعام القادم.

بالنسبة للسوق الشعبي معظم مالكي هذا السوق للأسف قاموا باقامة أكشاكهم دون ترخيص وبالتعدي، ولكن هذا جانب آخر من الموضوع. نحن نقوم الآن بإنشاء سوق تقليدي شعبي على مدخل مدينة جرش وسيأخذ كل مالك لكشك أو معرض من المعارض الشعبية، سيأخذ حقه في الحصول على أولوية بعد إنهاء المشروع في أن يكون صاحب محل في السوق الجديد.. شكرأ معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكرأ لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

٨. كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (٣٩٨٢) تاريخ ١٩٩٦/٦/١٧، جواباً على السؤال رقم (٢٠٥) المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب

الرقم: ١٣٩٦/٣٢/١٦/٣  
التاريخ: ١٩٩٦/٦/٣

معالي وزير الصناعة والتجارة

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٠٥) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥ والمقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال:

أرجو التكرم بتزويدي باسم المستشار الاقتصادي لدى سفارتنا في إسرائيل، وصورة عن عقد تعيينه وما هي مؤهلاته وخبراته وآخر مكان كان يقيم به.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

م. النائب فوز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم  
رئاسة الوزراء

الرقم: ٤٣٧٤/١/٥/٣١  
التاريخ: ١٩٩٦/١٢/١٩  
الموافق: ١٩٩٦/٥/٧ م

معالي وزير الصناعة والتجارة

أشعر الى كتابتكم رقم ١٢٥٥٩/١/١/١٣ و ٢٦٣٥/٢/١٢ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ و ١٩٩٦/٤/١٧.

بعد أن اطلعت على كتابتكم المشار اليهما لامانع من تعيين السيد مازن محمد خلف سعيد خلف في ملاك وزارة الصناعة والتجارة (بموجب عقد) اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل واستثناء ذلك من بلاغ رئاسة الوزراء رقم (٤) لسنة ١٩٩٥ تمهيداً لتعيينه مستشاراً اقتصادياً بدولة اسرائيل، علماً بأن تعيين السيد مازن بالوظيفة الشاغرة في جدول تشكيلات الوظائف الحكومية لعام ١٩٩٦ فصل (٥٠) مادة (١٠٣/٤) من صلاحية معاليتكم بموجب احكام المادة (٣٧) من نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨.

واقبلوا فائق الاحترام

م. رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة الصناعة والتجارة

عمان  
الرقم: ٣٩٨٢/٢/١٢  
التاريخ: ١٩٩٦/٦/١٧  
الموافق: ١٤١٧/١/١

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتابكم رقم ١٣٩٦/٣٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٦/٣ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٢٠٥) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٥ المقدم من سعادة النائب السيد فوز الزعبي بخصوص المستشار الاقتصادي بالسفارة الاردنية في تل اببيب.

ارجو ان ابين ما يلي:

١- الاسم الكامل للمستشار الاقتصادي لدى سفارتنا بدولة اسرائيل هو السيد مازن محمد خلف سعيد خلف.

٢- كما ارفق صورة عن عقد تعيينه وعن السيرة الذاتية التي تبين مؤهلاته وخبراته ومكان اقامته.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

م. وزير الصناعة والتجارة

م. علي ابو الراغب



بسم الله الرحمن الرحيم



## ديوان الخدمة المدنية

دائرة - وزارة المناطف والتجارة

عقد إستخدام

منظم بموجب نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٨٨

هكذا من الله

الفريق الأول : معالي وزير الصناعة والتجارة / المهندس علي ابو الراغب

الفريق الثاني : مازن محمد خلف سعيد خلف

جنسيته : اردني

عنوانه : عمان هاتف ٦٤١٨٢١

استناداً إلى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به في المملكة الأردنية الهاشمية، المتعلقة باستخدام الموظفين يعقود، فقد اتفق الفريقان المشار إليهما أعلاه على ما يلي:-

المادة (١) : يوافق الفريق الأول على استخدام الفريق الثاني في وزارة / المناطف والتجارة

المناطف والتجارة ليعمل فيها بوظيفة .. محلل اقتصادي

المادة (٢) : مدة هذا العقد سنة واحدة اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل

تبدأ من التاريخ المحدد فيه لذلك، ولا يجوز تجديده أو اعتباره مجدداً إلا خطياً بتوقيع

الفريقين، وذلك بالرغم مما هو منصوص عليه في أي تشريع آخر.

المادة (٣) : لا تعتبر خدمات الفريق الثاني بموجب هذا العقد مقبولة للتقاعد أو خاضعة له بمقتضى أي

تشريع معمول به وتتعلق أحكامه بتقاعد موظفي الحكومة، إلا إذا تضمن هذا العقد شرطاً

بفضي باعتبار خدمات الفريق الثاني بموجبه خاضعة للتقاعد.

المادة (٤) : تسري على الفريق الثاني جميع التشريعات والتعليمات والقرارات المتعلقة بالخدمة المدنية في

الولايات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة، وذلك فيما يتعلق فيها بالأمور

الإدارية والسلوكية، ويترتب على الفريق الثاني التقيد بها والعمل بموجبها إلى المدى الذي

تنطبق عليه، ولا تتعارض مع أحكام هذا العقد والشروط المنصوص عليها فيه.

المادة (٥) : يدفع للفريق الثاني راتباً شهرياً مقداره ( ٩١ ) ديناراً بالإضافة إلى منحه

العلاوات والبدلات التالية:-

أ - علاوة فئة بنسبة ٤٠% من الراتب ( ٣٦,٤٠٠ ) ديناراً

ب - علاوة درجة بنسبة ١٠% من الراتب ( ٩,١٠٠ ) ديناراً

ج - علاوة عقد بنسبة ٢٥% من الراتب ( ٢٢,٧٥٠ ) ديناراً

د - علاوة شخصية ( ٦٧,٠٠٠ ) ديناراً

هـ - علاوة غلاء معيشة بالتدبير ( ٦٥ ) ديناراً

و - ( ) ديناراً

المادة (٦) : أ - يمنح الفريق الثاني الإجازات التالية وفقاً لأحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به:-

١ - إجازة سنوية عادية تعادل مدة الإجازة السنوية التي يستحقها الموظف المماثل له في

الراتب الأساسي بمقتضى نظام الخدمة المدنية ٣٠ يوماً

٢ - إجازة مرضية لا تزيد مدتها على (١٤) يوماً في السنة.

٣. الإجازات المرضية.

٤. إجازة الحج.

٥. إجازة الأمومة للموظفة.

٦. الإجازة الدراسية.

٧. الإجازة دون راتب وعلاوات

ب. بدفع للفريق الثاني بدل يعادل مجموع رواتبه وعلاواته عن مدة الإجازة السنوية التي كان يستحقها عند انتهاء خدمته بغير العزل أو فقد الوظيفة.

المادة (٧) : تطبق على الفريق الثاني خلال مدة سريان هذا العقد التشريعات التالية المعمول بها، والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبها:

١. نظام الانتقال والسفر.

٢. نظام التأمين الصحي المدني.

٣. قانون الضمان الاجتماعي.

المادة (٨) : للفريق الأول نقل الفريق الثاني إلى أي وظيفة أخرى في الوزارة أو الدائرة أو المؤسسة نفسها، أو انتدابه إليها، أو تكليفه بأي عمل منفرد أو إختافي فيها، دون أن يكون له رتب للفرق الثاني أي حق في الاعتراض على ذلك أو عدم القيام بتنفيذ القرار الخاص بذلك

المادة (٩) : يجوز نقل الفريق الثاني إلى أي وزارة أو دائرة أو مؤسسة أخرى، للقيام بأعمال أي وظيفة فيها تتناسب مع مؤهلاته واختصاصه وخبرته، وذلك وفقاً لأحكام النقل في نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة (١٠) : إذا استنكف الفريق الثاني عن تنفيذ هذا العقد بعد التوقيع عليه، أو تخلف عن العمل الذي كلف به، واستمر استنكافه أو تخلفه عن العمل لمدة عشرة أيام متصلة دون أن يبين سبباً أو عقراً مشروعاً يقبل به الفريق الأول، فيعتبر الفريق الثاني فاقداً لوظيفته كما يعتبر هذا العقد منتهياً حكماً من تاريخ الاستنكاف أو التخلف عن العمل.

المادة (١١) : إذا ارتكب الفريق الثاني أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٢٢) من نظام الخدمة المدنية أو أي نظام آخر بعده، أو يحل محله فتطبق عليه الإجراءات التأديبية المنصوص عليها في ذلك النظام، ويخضع للمقربات التأديبية المبينة فيه، باستثناء عقوبة تنزيل الدرجة، ويحال للمجلس التأديبي المختص بالموظف المائل له في الراتب الأساسي.

المادة (١٢) : إذا أكمل الفريق الثاني الستين من عمره خلال سنة العقد، فيستمر في العمل حتى نهاية سنة هذا العقد، ويجوز تجديد التعاقد معه سنة فسنة، أو لأي جزء من السنة وللعدة التي يوافق عليها رئيس الوزراء إذا كانت مؤهلات الفريق الثاني واختصاصه وخبراته تبرر ذلك.

المادة (١٣) : تحدد الإجراءات التي يجوز أو يجب اتخاذها بحق الفريق الثاني بمقتضى أحكام التشريعات المعمول بها بصفته موظفاً، وفقاً للإجراءات ذاتها التي يجوز أو يجب اتخاذها بحق الموظف المائل له في الراتب الأساسي وإذا كان الفريق الثاني يتقاضى مبلغاً شاملاً للراتب الأساسي والعلاوات فيعتبر راتبه الأساسي هذا وفقاً لما يستحقه بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

المادة (١٤) : أ. مع مراعاة الحالات والأسباب الأخرى التي ينتهي بها هذا العقد أو يعتبر مفسوخاً بموجبها فإن هذا العقد يعتبر منتهياً في أي من الحالات التالية:

١. يفقد الفريق الثاني وظيفته بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

٢. بالاستغناء عن خدمة الفريق الثاني أو بعزله من الوظيفة بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

٣. يفقد الفريق الثاني الجنسية الأردنية أو تخليه عنها إذا كان أردنياً.

٤. بالغا، الوظيفة أو الجهة التي عين فيها الفريق الثاني بمقتضى أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به.

ب. لا يستحق الفريق الثاني أية مكافأة أو تعويض أو أي مبلغ آخر إذا انتهى هذا العقد، أو اعتبر منتهياً في أي من الحالات أو الأسباب المنصوص عليها في البندين (١) و(٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة.

المادة (١٥) : يعتبر أي تبليغ للفريق الثاني على عنوانه المرفج في هذا العقد تبليغاً قانونياً له، صحيحاً من جميع الوجوه، ولا يكون الفريق الأول مسؤولاً عن أي تغيير في ذلك العنوان أو تعديل عليه إذا لم يتم الفريق الثاني بتبليغه إليه فور وقوعه.

المادة (١٦) : شروط إضافية أخرى (إن وجدت) على أن لا تتعارض مع التشريعات والتعليمات المتعلقة بالخدمة المدنية

وقع هذا العقد في وزارة الصناعة والتجارة من قبل الفريقين بتاريخ ٣/٥/١٩٩٦.

الفريق الثاني مارون محمد خلف سعيد خلف

الفريق الأول المهندس علي أبو الراغب

المهندس علي أبو الراغب

مارون محمد خلف

هكذا من الأشهر



مازن محمد خلف

ص ب ٥٠١٦

١١١٨٢ عمان - الأردن

هاتف (مكتب) ٦٠٣٦٦٠ (منزل) ٦٤١٨٢١

فاكس : (٩٦٢) ٦٨٤٥٦٨

## الخبرة :

مستشار مشروع وطني

لمركز الدولي للتجارة

أي ت سي أنكتاد جات

مشروع الأردن / ٩٢/٠٠٢

عمان - الأردن

أب ١٩٩٢ - أب ١٩٩٥

## الواجبات :

وضع خطة عمل المشروع وعمل كقائمة

الترتيبات الإدارية والوجبة لتسهيل تنفيذ

المدخلات الاستشارية الفنية ونشاطات

المشروع الأخرى .

دراسة تقارير المركز الدولي للتجارة والوثائق

الفنية المتعلقة بترويج المصناعات في الأردن

وتقديم الاقتراحات للمركز الدولي للتجارة

وللمدير العام للوكالة الزميلة بهدف المتابعة .

زيارة المصانع الأردنية التي لديها القدرة على

التصدير لتقدير احتياجاتهم للمساعدة الفنية

لتمريرها إلى المركز الدولي للتجارة والمؤسسة

الزميلة .

اجراء الدراسات للتعريف بفرص سوق

للتصدير للمنتجات الأردنية .

المساعدة في تنظيم نشاطات وترتيبات التدريب

واختيار المشاركين المحليين .

تأمين الاتصال الوثيق وعلاقات العمل بين

المؤسسة الزميلة ومجتمع الأعمال والمسؤولين

الحكوميين ذوي العلاقة لتسهيل تنفيذ المشروع .

ممنول مسيح السوق

مدير بالوكالة

المركز الدولي للتجارة

أي ت سي / أنكتاد جات

مشروع الأردن / ٨٧/٠٠١

عمان - الأردن

حزيران ١٩٩٠ - تموز ١٩٩٢ :

## الواجبات :

تحديد المنتجات الأردنية الواحدة للتصدير ومدى

قابليتها للأسواق الأجنبية المتوقعة .

تقدير البيئة الاقتصادية العامة والمناخ

الاستثماري وأثرها على جهود وتطوير

التصدير .

المشاركة في الدراسات القطاعية بما في ذلك

تحليل عنصر الإنتاج العالي وقدرات المصناعات

الأردنية والطلب المتوقع عليها في أسواق

أوروبا الشرقية .

تنسيق لانشطات والعمل على ضمان الأداء

والتفقد فحيد للمشروع .

## الواجبات :

مدير خدمات العملاء

مجموعة بنوي الصناعية

جدة - السعودية

كانون ثاني ١٩٨٩ - كانون أول ١٩٨٩

تزويد العملاء بالمساعدة الفنية والمهنية قبل

وبعد البيع .

المشاركة في اعداد خطة العمل السنوية

الإشراف على سير العمل اليومي لدوائر خدمة

العملاء والشحن والمخازن

هكذا من الأشغال

مسؤول تصدير

شركة الشرق الأوسط للخدمات التجارية  
(بورتلاند، أوريغون - الولايات المتحدة)

١٩٨٢ - ١٩٨٤

الواجبات :

تحديد الصناعيين الأميركيين الذين يلبون  
احتياجات المشترين فيما وراء البحار .اعداد الميزانيات المالية وتسيير عمل المكتب  
اليومي .

الواجبات :

الحصول على المعلومات الأساسية للفروض  
التجارية .اعداد التكاليف المالية وعمل التوصلات للموافقة  
النهائية .

المؤهلات العلمية :

أيلول ١٩٨٨

ماجستير إدارة أعمال من  
City University  
Bellevue, WA, U.S.A

حزيران ١٩٨٧

بكالوريوس إدارة أعمال من  
City University  
Bellevue, WA, U.S.A

حزيران ١٩٨٥

دبلوم في معالجة المعلومات وبرمجة الكمبيوتر من  
ITT, Seattle, WA, USA

١٩٧٤

شهادة الدراسة الثانوية العامة (توجيهي أردني)  
الفرع العلمي

التدريب :

للتسويق إلى أوروبا في ١٩٩٢ .

برلين ولندن ( تشرين ثاني / كانون أول ١٩٩٠ )

نظمت من قبل TDI - Ireland DFCTA-UK and D.S.E. ( المؤسسة الألمانية للتنمية  
الدولية ) ألمانيا .تركزت الدورة على تشكيل استراتيجيات التسويق لاختراق الأسواق الأوروبية في أعقاب أوروبا  
١٩٩٢ اشتمل التدريب على نقاش متعمق عن البيئة التنظيمية ، التسويق وقنوات التوزيع ،  
السياسات ، النشاطات للترويجية والمتطلبات المتعلقة بتوافق المنتج .

معلومات شخصية :

تاريخ الميلاد : ١٩٥٥

الجنسية : أردني

اللغات : العربية والانجليزية

الحالة الاجتماعية : متزوج ، لدي ٤ أطفال

هكذا من أجل



معالي رئيس المجلس  
الاستاذ فواز الزعبي غير موجود، السؤال  
الذي يليه.

السيد الامين العام  
٩. كتاب معالي وزير المياه والري رقم  
(٢٨٠٠) تاريخ ١٩٩٦/٤/٣، جواباً على السؤال  
رقم (١٤٦) المقدم من سعادة النائب السيد علي  
الشطي.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
الرقم : ٥١٤/٢٩/١٦/٣  
التاريخ : ١٩٩٦/٣/٩

معالي وزير المياه والري  
أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم  
(١٤٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢ المقدم من سعادة  
النائب السيد علي الشطي.  
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،،  
م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي رئيس مجلس النواب  
أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير المياه والري للاجابة عنه خلال المدة  
المحددة في النظام الداخلي  
نص السؤال :

ما هي خطة الوزارة بخصوص تمليك  
الاراضي المستغلة من قبل المزارعين منذ  
سنوات طويلة والواقعة في مناطق الكثار، حيث  
قام هؤلاء المزارعين باستعمالها وزراعتها وقد  
كلفتهم الكثير، علماً بان السلطة قامت بتمليك  
عدد من المواطنين من هذه الاراضي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب  
علي الشطي

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة المياه والري  
سلطة وادي الاردن  
الرقم : س و ٢٠٨٠٠/٦/٥/١  
التاريخ : ١٩٩٦/٤/٣

معالي رئيس مجلس النواب  
اشاره لكتاب معاليكم رقم ٥١٤/٢٩/١٦/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٣/٩ بخصوص السؤال رقم  
(١٤٦) المقدم من سعادة النائب السيد علي  
الشطي.

أرجو معاليكم التكرم بالعلم بان هذه الاراضي  
من الصنف السادس ومساحتها كبيرة جداً وقد تم

في عملية التوزيع لأبناء الاغوار وخاصة الذين  
لا يملكون اراضي زراعية.  
وأخيراً أتمنى عليه كذلك وهذا ما نتوخاه به  
أن تكون هنالك عدالة في عملية التوزيع ما بين  
المواطنين...وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً، معالي وزير المياه والري.  
معالي وزير المياه والري  
شكراً معالي الرئيس.

يعلم الاخ سعادة النائب علي الشطب أن  
هنالك قانون ونحن نتعامل في سلطة وادي  
الاردن من خلال قانون وأولويات في هذا  
القانون. أما موضوع الارض الكثار في منطقة  
الاخ علي الشطي، هي ليست المنطقة المثلى  
للري، الموضوع ليس أراضي، الموضوع مياه،  
لا قيمة للأرض دون مياه. وهنالك أراضي من  
أجود الاراضي في الشمال ونحاول الان لري  
بعضها، وهي من أجود الاراضي التي سوف  
تعطي مردود في استعمال المياه وهي أفضل من  
الكثار. ولكن أمنيته أن أزود أو أسجل أو  
أخصص وحدة زراعية لكل عائلة في الاغوار  
وأنت تعلم ذلك، لكن هنالك محددات ونحن  
نتعامل مع محددات ومع قانون. وسوف نحاول  
جهداً لتلبية الرغبات بقدر الامكان.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً لك، السؤال الذي يليه.

استثاؤها من المشروع بسبب ملوحتها الزائدة أو  
بسبب وعورتها مما يصعب استغلالها كوحداث  
زراعية، علماً بأنه يجري حالياً معالجة معاملات  
اصحاب الحقوق ضمن المشروع عن طريق  
استحداث اجزاء صغيرة منها، وفي حالة توفر  
كميات مياه ري اضافية يمكن ادخال بعض هذه  
الاراضي التي يمكن استغلالها كوحداث زراعية  
ضمن المشروع.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

وزير المياه والري  
سمير قعوار

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ علي الشطي  
السيد علي الشطي  
شكراً معالي الرئيس

أشكر معالي وزير المياه والري على إجابته  
على هذا السؤال، لكن عندي بعض الامنيات  
على معاليه بخصوص هذا الموضوع الذي  
يتعلق بتفويض مساحات الاراضي غير المفوضة  
على المواطنين في مناطق الكثار في مناطق  
الاغوار. هذه الامنيات تتعلق أولاً في طلب  
الاسراع في عمليات التفويض لتلبية حاجات  
المواطنين المتزايدة والمستمرة للأراضي  
وخاصة المواطنين الذين لا يملكون هذه  
الاراضي.

ثانياً:- أتمنى على معاليه أن تعطى الاولوية

هكذا من الشطي

## السيد الامين العام

١٠. كتاب معالي وزير التموين رقم (٤٨٧٠) تاريخ ١٤/٤/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (٣١) المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله خطاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٨٢١/٣٠/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٣/٣١

## معالي وزير التموين

أشير الى كتابي المدرج رقماً هما وتاريخهما في أدناه، ويرجى العلم أنني ما أزال بانتظار اجابتيكم عن السؤالين الواردين فيهما لتمكينني من ابلاغها الى مقدميها، وذلك سنداً لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

رقم السؤال	تاريخه	مقدم السؤال
٣٠٩٣/٢٨/١٦/٣	١٩٩٥/١٢/٢٤	سعادة النائب السيد ذيب عبدالله
٥٤/٢٨/١٦/٣	١٩٩٦/١/١٣	سعادة النائب السيد فوزي الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٠٩٣/٢٨/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٢٤

## معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٨٢١/٣٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٣/٣١

أرجو معاليكم التكرم بالعلم بأجابتي على مضمون السؤال المشار اليه المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله الوارد طي كتابكم رقم ٣٠٩٣/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ بموجب كتابي رقم ١١٥/١٦/١٠/٩ تاريخ ١٩٩٦/١/٤ المرفق طياً صورته عنه.

وتفضلوا بقبول الاحترام

وزير التموين

المهندس منير صوير

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١١٥/١٦/١٠/٩

التاريخ : ١٩٩٦/١/٤

الموافق : /شعبان/١٤١٦هـ

## معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابي معاليكم رقم ٣٠٧٨/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقه صورة عنه السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش وكتاب رقم ٣٠٩٣/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٤ ومرفقه صورته عن السؤال رقم ٣١ تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور

## معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٣١) تاريخ ١٩٩٥/١٢/١٤ المقدم من سعادة النائب الدكتور ذيب عبدالله.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٥/١٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التموين للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ما هي السلع التي تم رفع اسعارها (من غير الكماليات) ولماذا تم رفع سعرها بشكل حاد، وماذا سيكون تأثير ذلك على المواطن وهل تعتقدون ان هذا التأثير سيكون ايجابياً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. ذيب عبدالله

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

عمان

الرقم : ٤٨٧١/١٦/١٠/٩

الموافق : ١٤ نيسان ١٩٩٦

ذيب عبدالله، أرجو معاليكم التكرم بالعلم بما يلي:-

أولاً: ان أهم مرتكزات السياسة التموينية هو العمل على استقرار اسعار المواد التموينية والسلع الاخرى المحددة من قبل مجلس الوزراء الموقر حيث حددت هذه المواد على النحو الآتي.

أ - المواد الغذائية الاساسية:-

تحدد اسعار المواد الغذائية الاساية وهي (القمح، دقيق القمح، السكر، الارز، الحليب (ماركة حليينا) من قبل مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير التموين هذا وقد عملت الوزارة خلال العام على استقرار اسعار المواد الغذائية الاساسية ولم يطرأ أي ارتفاع على اسعارها بالرغم من الارتفاعات المتواصلة في اسعار تلك المواد من بلد المنشأ.

ب - المواد التموينية المستوردة.

حددت هذه المواد من قبل مجلس الوزراء الموقر والتي تشكل اهمية نسبية في سلة انفاق المواطن على النحو الآتي:-

الاسماك

اللحوم المجمدة

المرتديلا (يونيووم)

الشاي

اللحوم المعلبة

التونة

السردين المعلب

الاجبان (مثلثات وقرالب)

حيث يتم تحديد اسعار هذه المواد من قبل لجنة مختصة مشكلة من وزارة التموين/وزارة الصناعة والتجارة/دائرة الجمارك وتقوم هذه اللجنة بتحديد الكلفة حسب الاسس المقرره من قبل الوزارة والتي تعتمد على البيانات الجمركية الفعلية والفواتير المعززة لذلك واطراف هامش ربح محدد حيث تعطى جميع المواد التموينية المستوردة بالاضافة الى كلفتها المصاريف وهوامش الربح التالية.

٢٪ مصاريف ادارية وتخزين

٨٪ هامش ربح للجملة

٧٪ هامش ربح للتجزئة

اما مادة الشاي فتعطى:-

٢٪ مصاريف ادارية

٦٪ هامش ربح بالجملة

٥٪ هامش ربح تجزئه.

ج - المواد والسلع الاخرى المتجة محالياً او المستوردة فيتم تحديد السعر بناء على تسعير لجنة يشكلها وزير التموين لدراسة كلفة المنتج المنوي تحديد سعره حيث تقوم هذه اللجنة بدراسة كافة عناصر الكلفة اعتماداً على الميزانيات العمومية والبيانات المالية المعززة وبعد التوصل الى كلفة المنتج تعرض نتيجة الدراسة على وزير التموين علماً بأن هامش الربح المعطى للمنتجات المحلية يعتمد على نوع السلعة ونسبة الدوران لها ومدة الصلاحية وتضمن لجنة تحديد الكلفة يعتمد على نوع السلعة ونسبة

الدوران لها ومدة الصلاحية وتضمن لجنة تحديد الكلفة للوزارات والدوائر ذات الاختصاص وهي وزارة التموين، وزارة الصناعة والتجارة، دائرة الجمارك، دائرة ضريبة الدخل، مندوب عن غرفة صناعة عمان، الجمعية الملكية لحماية المستهلك وهذه السلع حسب ما تم تحديد من قبل مجلس الوزراء هي:-

الدفاتر المدرسية المنتجة محلياً

الزيت المدرس للثلاث

القوط والورق الصحي (صنف ثاني)

المنظفات الكيماوية - عالية الرغوة

المعكرونة

الحلاوة السادة والمحشية

ملح الطعام

الالبان

السمنة النباتية - الغزالين

السجائر المحلية

قطع غير السيارات

د - اما بالنسبة لمادتي الدجاج والبيض فان دور الوزارة في ذلك هو تحديد سقف سعري لهذه المواد من خلال لجنة مشتركة مكونة من وزارة التموين، وزارة الزراعة، مندوبين عن المزارعين حيث يتم وضع السقف السعري بناءً على العرض والطلب لهذه المواد حيث ينخفض السعر في حالة زيادة الكميات المعروضة كما حصل في اسعار مادة الدجاج وترتفع الاسعار في حال انخفاض الكميات المعروضة

وباستعراض اسعار مادة البيض للطبق اكثر من ١٩٥٠ غم تبين الآتي:-

١٩٩٥/١٢/١٣	١٢٠٠ فلس
١٩٩٥/٤/١٢	١٠٥٠ فلس
١٩٩٥/٦/٦	١١٠٠ فلس
١٩٩٥/٨/٢١	١٣٠٠ فلس
١٩٩٥/١١/١٣	١٥٥٠ فلس
١٩٩٥/١٢/١٣	١٥٠٠ فلس

ومن المتوقع انخفاض الاسعار خلال الفترة القادمة لزيادة الانتاج.

هذا وقد انخفض عدد مزارع الدجاج البيضاء من ٢١٦ مزرعة في عام ١٩٩٤ الى ١٥٠ مزرعة في عام ١٩٩٥ علماً بأن المعدل الشهري للاستهلاك يقدر بـ ٦٥ مليون بيضة.

ويعود سبب انخفاض عدد المزارع الى ما يلي:-

- ١ - الخسارة التي تكبدها المزارعين نتيجة انخفاض الاسعار في الاشهر الأولى من هذه السنة.
  - ٢ - اغلاق الكثير من الاسواق الخارجية المصدر لها.
  - ٣ - ارتفاع كلفة الانتاج لارتفاع اسعار كثير من المواد الأولية الداخلة في التغذية والعلاجات مثل فول الصويا، المركبات، الادوية.
- ثانياً: أ - ان مقدرة الوزارة في استقرار اسعار هذه المواد والسلع مرتبط بعدة عوامل اهمها:-
- استقرار اسعار هذه المواد في بلد المنشأ.

- استقرار التكاليف على هذه المواد.
- استقرار سعر صرف الدينار الاردني مقابل العملات الاجنبية.
- العرض والطلب على هذه السلع والمواد في البلدان المصدرة.
- ب - وبالرغم مما تقدم فقد كانت التغيرات التي طرأت على اسعار المواد والسلع الخاضعة للتسعير من قبل الوزارة خلال عام ١٩٩٥ الاكثر استهلاكاً من قبل ذوي الدخل المحدود على النحو الآتي:-

المادة	نسبة التغير
الاسماك	+٤,٥٪
اللحوم المجمدة الضان	٢,٢٪-١١,٦٪
اللحوم المجمدة العجل	٥,٥٪-١٧٪
اللحوم المعلبة	٥٪-١٠٪
الشاي	غير متغير على السعر
التونة المعلبة	٣,٣٪-٣,٤٪
السردين المعلب	٧,٤٪
جبنه مثلثات	١٠٪-٢٠٪
المرتديلا (بونيوم)	٦,٥٪
الالبان	١,٤٪-٧,٥٪
المشروبات الغازية	٤,٢٪-١٢,٥٪
سمنة الغزالين	١٠٪-١٤٪
الدفاتر المدرسية	٥,٥٪-٣١٪
الورق الصحي	١٣٪-٢٣٪
القوط الصحية	٢,٨٪-١٢٪

هذا ونود ان نشير بأن الوزارة ملتزمة باستقرار

هكذا من الشاهل



اسعار المواد الغذائية الاساسية ولا يوجد أي  
تسبب من قبل الوزارة لمجلس الوزراء المؤقت  
برفع اسعار هذه المواد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

معالي رئيس المجلس

الدكتور ذيب خطاب

الدكتور ذيب خطاب:-

شكراً معالي الرئيس.

لقد كان هذا السؤال قبل سنة ونهبت فيه  
الحكومة الى خطورة ارتفاع الاسعار، إلا أنها  
استمرت تتحدى افواه المواطنين وجيوبهم في  
ارتفاع صارخ. لقد كان هذا السؤال قبل سنة من  
تفاهم الامور، أي قبل هنا بسنة كما يقولون.  
وحدث ما حدث، ولكن حرص المواطن ووعيه  
طرق الاحداث وتحول صراخه إلى أنين، واضعاً  
يده على جرحه مثالماً بدون صراخ.

معالي الرئيس-إن ارتفاع الاسعار سيؤدي  
الى استمرار تآكل الطبقة الوسطى، وهو أمر  
خطير ومدمر. فإبني أدعو الحكومة الى اتخاذ  
الاجراءات السريعة لتخفيف معاناة المواطنين  
وجعل الحاجيات الاساسية واليومية في متناول  
جميع المواطنين... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

١١. ككتاب معالي وزير الزراعة رقم  
(٧٨٤٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٤، جواباً على

السؤال رقم (٨٨) المقدم من سعادة النائب السيد  
حمزة منصور.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٩٦/٢٩/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١/٢٥

معالي وزير الزراعة

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٨٨)  
تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ المقدم من سعادة النائب  
السيد حمزة منصور.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل المسور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٨ شعبان ١٤١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٥/١٢/٣٠ م

دولة رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي  
وزير الزراعة رئيس مجلس ادارة مؤسسة

السؤال رقم (٨٨) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ المقدم  
من سعادة النائب حمزة منصور حول موضوع  
المقترض السيد عبدالله سليمان اليوسف.

أما فيما يتعلق بالسؤال رقم (٨٩) تاريخ  
١٩٩٦/١/٢١ المقدم من سعادة النائب حمزة  
منصور حول الاكطار التي يحظر استيراد  
اللحوم الطازجة منها فقد تم مخاطبة معاليكم  
بالرد بموجب كتابي رقم ١٠/٧/٣٠/١٥٦٦  
تاريخ ١٩٩٦/٣/١١ والمرفق طياً صورة عنه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الدكتور مصطفى شنيكات

وزير الزراعة

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاقراض الزراعي

الرقم : ٤١٢٩٢

التاريخ: ١٩٩٦/١/٢

سيادة رئيس الوزراء الاخفم

أرجو أن أبين لسيادتكم ظروف قروض السيد  
عبدالله سليمان اليوسف- مقترض رقم  
٤١٢٩٢/٤/مادبا والاجراءات القانونية التي اتخذتها  
مؤسسة الاقراض الزراعي حول تلك القروض  
نتيجة لتخلف المقترض عن تسديد الالتزامات  
المتروكة عليه للمؤسسة لا سيما وان المؤسسة قد  
قدمت له تلك القروض منذ عام ١٩٨١ لتنفيذ  
مشروع زراعي على القطعة رقم (٨) من  
حوض رقم (٩) من اراضي المشقر حيث كان  
المقترض غير ملتزم بتسديد الاقساط والفوائد  
على الرغم من تكرار مطالبته بالتسديد لعدة

الاقراض الزراعي المحترم للاجابة عنه خلال  
المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: كيف تم استملاك مشروع  
المواطن عبدالله سليمان اليوسف الواقع جنوب  
سيل حسيان وغرب المشقر؟ وما هو المبلغ  
المقرر لاستملاكه؟ ومن هي الجهة التي قررت  
وكيف يتم بيع هذا المشروع؟ ومن الجهة التي  
قامت ببيعه؟ ومن الذي اشتراه؟ وما هو الثمن  
الذي بيع به؟ وما هو نص الاعلان الذي  
بموجبه؟ وما مقدار المبلغ المتحقق لمؤسسات  
الاقراض الزراعية من هذا المبلغ؟ وكيف تم  
التصرف بالمبلغ الزائد عن مستحقات مؤسسة  
الاقراض الزراعي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

حمزة منصور

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم : ١٠/٧/٣٠/٨٤٨

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٤

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٨٢٨/٣٠/١٦/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٣/٣١.

أرفق طياً صورة عن كتاب عطوفة مدير عام  
مؤسسة الاقراض الزراعي رقم ٤٠/٤١٢٩٢  
تاريخ ١٩٩٦/١/٢ الموجه للرئاسة رداً على

مرات في كل سنة منذ حصل على تلك القروض، مما اضطر المؤسسة في نهاية المطاف للمباشرة باتخاذ الاجراءات القانونية بحقه لتحصيل تلك القروض، وفيما يلي الصورة الكاملة للاجراءات حسب تسلسلها.

أولاً : لقد حصل المقترض على القروض التالية:

• القرض الاول: بقيمة ٤٠٠٠ دينار تاريخ ١٩٨١/٢/٤، للمساهمة في حفر بئر ارتوازية ١٥٠م، الحجز درجة اولى للقطعة ومساحتها ١٣٨ دونم حوض ٩ قطعة ٨.

• القرض الثاني: بقيمة ٢١٠٠٠ دينار بتاريخ ١٩٨١/٦/٢، من اجل شراء معدات للبئر (مضخة ومحرك) وعمل بركة ومواسير تغليف ومواسير لنقل المياه.

• القرض الثالث: بقيمة ٩٥٠٠ دينار تاريخ ١٩٨٣/٨/١٨، من اجل شراء وتركيب شبكة ري لمساحة ٨٠ دونم.

• القرض الرابع: بقيمة ٧٠٠٠ دينار قرض موسمي بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧ من اجل زراعة خضار لمساحة ١٣٧ دونم.

ثانياً: قامت المؤسسة بوضع اشارات الرهن من الدرجة الاولى والثانية والثالثة والرابعة على قيد القطع المقدمة من المقترض كضمان لتلك القروض وهي القطعة رقم (٨) حوض (٩)، ومساحتها (١٣٨) دونم اضافة الى قطعتين صغيرتين بمساحة (٥) دونمات و (٣) دونمات في نفس الموقع.

ثالثاً: لم تسدد هذه المبالغ ضمن المدة المحددة لها.

رابعاً: تمت مطالبة المقترض وبشكل مستمر ومتواصل للتسديد حسب الاصول، ونتيجة لعدم تجاوبه مع المؤسسة بالتسديد فقد تم طلبه بواسطة الجهات الرسمية للحضور للمؤسسة لمناقشة اوضاعه ولم يستجب لذلك، مما اضطر بالمؤسسة في عام ١٩٩١ الى توجيه ابلاغات له في الصحف للمبادرة بالتسديد.

• ولما لم يستجب لذلك فقد قامت المؤسسة بتوجيه الانذارات القانونية له.

• باشرت المؤسسة باتخاذ الاجراءات القانونية لتحصيل الدين بطرح ارضه للبيع بالمزايدة العلنية وذلك في ١٩٩٢/١١/٢٤، حيث تم تنظيم صك بالاموال غير المنقولة والمرهونة للمؤسسة لقاء القروض.

• وصلت مراحل تنفيذ الدين حتى نشر الاعلانات وعند قيامه بمراجعة المؤسسة تم ايقاف الاجراءات بناءً على وعد منه بالتسديد بموجب تسوية جديدة للدين، الا انه لم يتم بالالتزام بالتسوية ولم يسدد اية مبالغ للمؤسسة، مما اضطر بالمؤسسة مجدداً في ١٩٩٣/٤/١١ الى نشر اعلان بيع جديد حيث تم نشر ثلاثة اعلانات حسب الاصول الاول بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٢ والثاني في ١٩٩٣/٤/٢٥ والثالث في ١٩٩٣/٥/١١.

• تقدم في حينه مزاد واحد بمبلغ (٢٠٥٠٠) دينار ونظراً لانخفاض قيمة بدل

المزايدة المدفوع ونقصه نقصاً فاحشاً عن قيمة الدين المترتب على المقترض قامت المؤسسة بدخول المزايدة وذلك ببدل يعادل قيمة الدين والفوائد ونفقات التحصيل وذلك حسبما نصت عليه قوانين المؤسسة وانظمتها، حيث تم إحالة القطعة احالة مؤقتة لاسم المزايد الاخير وهو مؤسسة الاقراض الزراعي في ١٩٩٣/٨/٥.

• تم نشر اعلان في الصحف المحلية للحالة المؤقتة وذلك بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١.

• تمت احالة القطعة احالة قطعية باسم المؤسسة في ١٩٩٣/١٢/٢٢ وذلك بقيمة بدل المزايدة.

• صدر سند تسجيل جديد باسم المؤسسة بتاريخ ١٩٩٤/٢/٨ بعد ان آلت ملكية القطع الى المؤسسة بالمزايدة العلنية.

• وحيث ان القطعة تحتوي على بئر ارتوازي وعليها معدات ضخ كاملة فقد قامت المؤسسة بنشر اعلان برغبتها في تأجير المشروع للراغبين بالاستثمار، وذلك للمحافظة على صلاحية البئر ومعدات الضخ المركبة عليها، ولم يتقدم أي راغب في الاستئجار بما في ذلك المقترض المذكور.

• بعد مضي ٤ أشهر على نشر اعلان الرغبة في التأجير، وبعد مضي ١٤ شهراً على تملك المؤسسة للمشروع وحرصاً من المؤسسة على عدم تلف الآلات والمعدات او ردم البئر سيما وان المؤسسة لا تستطيع استغلال المشروع بطريقة مباشرة حسب قانون المؤسسة فقد

اضطرت الى القيام بطرح المشروع للبيع بالمزايدة العلنية بصفتها صاحبة المشروع قانونياً حيث تم نشر الاعلان الاول للبيع في ١٩٩٥/٥/٤.

• تم نشر اعلان بيع ثاني بتاريخ ١٩٩٥/٥/٢٢ لطرح الارض للبيع.

• تم نشر اعلان بيع بالمزايدة للمرة الثالثة بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٢.

• تم ايقاف اجراءات البيع نتيجة لقيام المقترض المذكور بمراجعة المؤسسة لرغبته في استعادة المشروع وتسديد الدين، فتم إهماله لمدة شهر للقيام بذلك، ولما لم يتم بتسديد المبلغ او تقديم تسوية قامت المؤسسة باعادة طرح المشروع الذي تملكه للبيع بالمزايدة العلنية وذلك بنشر اعلان في الصحف المحلية بتاريخ ١٩٩٥/٧/٥.

• راجع المقترض مرة ثانية فأمهل حتى ١٩٩٥/٨/٦ حيث نشر اعلان اعادة طرح للبيع للمرة الثالثة.

• تقدم ثلاثة مزاولين للشراء بالمزايدة العلنية حيث تم اقبال المزايدة العلنية بمبلغ (١١٤٠٠٠) دينار على المزاولين فارس عطا الله الشهبان وزهير عبدالرحيم مهيبار.

• قامت المؤسسة بنشر اعلان احالة مؤقتة بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٩ للمشروع باسماء المزاولين المذكورين.

• لم يتم المقترض السابق بالتقدم للمؤسسة

هكذا من الأشغال

ضمن المهلة القانونية المعطاة بموجب القوانين واللائحة.

\* وبتاريخ ١٩٩٥/٩/١٧ تمت الاحالة القطعية لاسماء المزاويدين ونقل ملكية المشرع من اسم المؤسسة الى اسميهما حسب الاصول بعد ان تم تسديد الثمن للمؤسسة.

مما سبق يتضح لسيادتكم بأن الاجراءات التي قامت بها المؤسسة قد تمت بصورة قانونية تماماً وفقاً لاحكام قانون المؤسسة رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ وانظمتها المعمول بها وقانون تحصيل الاموال الاميرية. وان بدل البيع الاخير هو من حق المؤسسة وفقاً للقانون بعد ان تملك المشروع بالشراء بالمزايدة العلنية وقامت ببيعه بعد انقضاء المدة القانونية، واصبحت ملكيته قانونياً للمزايدين الاخيرين المذكورين اعلاه.

راجياً من سيادتكم التفضل بالاطلاع.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

المدير العام

المهندس محمد عربيات

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الزراعة

الرقم : ٤٥٦٦/١/٣٠/٧/١٠

التاريخ: ١٩٩٦/٣/١١

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

١٩٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٥ والمتعلق

بالسؤال رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٦/١/٢١ المقدم

من سعادة النائب السيد حمزة منصور.

ارفق لمعاليكم طيه اجابة هذه الوزارة على

السؤال اعلاه.

راجياً التكرم باجراء ما ترونه مناسباً لاطلاع

سعادة النائب عليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

الدكتور مصطفى شنيكات

وزير الزراعة

الموضوع : اجابة السؤال رقم (٨٩) تاريخ ١٩٩٦/٣/٢١ المقدم من سعادة النائب حمزة منصور  
الرفق بكتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٧/٢٨/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٥

تعتقد وزارة الزراعة في قراراتها بالسماح او بمنع الاستيراد للحيوانات الحية واستجابتها بما فيها اللحوم الطازجة من اية دولة على الحالة الصحية للثروة الحيوانية في تلك الدولة اضافة لامور اخرى مشمل اشاع مساحة تلك الدول ومدى وجود مناطق مغلقة حالياً من الامراض Disease Free zones وكافة الحدود البيطرية فيها من حيث قدرتها على تشخيص الامراض الحيوانية والسيطرة عليها والتي جانب ذلك تطبق هذه الوزارة الاسس الدولية المعتمدة للتجارة بتلك المواد كما وردت في دستور الصحة الحيوانية ( Animal Health Code ) والصادر عن مكتب الاوبه الدولي .

اما مصادر المعلومات التي تعتمد عليها هذه الوزارة فهي على النحو التالي :

- ١ - تقارير مكتب الاوبه الدولي ( OIE ) والاردن عضو دائم في هذا المكتب الذي يضم في عضويته اكثر من ١٢٠ دولة ومقره باريس .
- ٢ - تقارير منظمة الاغذية والزراعة الدولية ( FAO ) ومقرها روما .
- ٣ - تقارير منظمة الصحة العالمية ( WHO ) ومقرها جنيف .
- ٤ - تقارير مركز الشرق الاوسط للسيطرة على الامراض المشتركة - MZCC - ومقره اثينا والتابع لمنظمة الصحة العالمية .
- ٥ - التقارير الدورية الماددة من دول العالم .
- ٦ - المراجع العلمية الممتدة عالمياً في الطب البيطري والاوبه .
- ٧ - اية معلومات تتوفر من خلال مصادر المعلومات المختلفة كالموتشات وورشات العمل والسندات والمصاحف والاعلام واية دول او اطراف اخرى تتبادل معها المعلومات بموجب اتفاقات تتساون ثنائيه وفي حالة الشك في اية معلومة او في الوضع الصحي لدولة ما فان الشك ينسر لصالح عدم الاستيراد .

اما بخصوص الاقطار التي يحظر استيراد اللحوم الطازجة منها واسباب ذلك فلا بد من توضيح ما يلي :

- ١ - ان الوزارة تبحث في كل طلب استيراد على حده ولكل مرة على ضوء ما سبق من معلومات ويتم تحليل احتمالات المخاطر من كافة النواحي ويتم السماح او المنع على ضوء ذلك . كما يتم اعادة النظر في السماح او المنع حسب تغيير المعطيات المتوفرة وضمن الاسس العلمية والاعراف الدولية .
- ٢ - ولكن مصادر المعلومات متنوعة وكثيرة دول العالم وهي حالياً اكثر من ١٨٠ دولة ولان الاوضاع الصحية في تلك الدول متغيرة وشروط التجارة لكل منتج حيواني مختلفة فانه لا يوجد تائه ثابتة بالاقطار التي يمكن الاستيراد منها او بمنع الاستيراد منها ولكل منتج حيواني .

هكذا من الشاغل



هكذا من الشاهد

أما الاضرار التي سببها من وزارة الزراعة لقرارات بحظر استيراد اللحوم الطازجة منها في الوقت الحاضر وأساس ذلك فهي سببها نالها :-

اسم الدولة	نوع اللحوم	سبب المنع
١ - بريطانيا	لحوم الأبقار	مرض جنون البقر
٢ - رومانيا	لحوم الأبقار	بسبب عدم مصداقية الشهادات البيطرية الرومانية ( كما ظهر من خلال إصابة المعجول المستورد بالسل القوي خلافا للشهادات المعطاة لها )
٣ - تركيا	لحوم الأبقار والضأن	بسبب انتشار الحمى القلاعية في بعض مناطق تركيا
٤ - دول أمريكا باستثناء السودان	كافة أنواع اللحوم	بحسب النظام رقم ( ٣ ) لسنة ١٩٦٢

هذا ولا تعتبر هذه القائمة نهائية إذ أنها قابلة للتفسير ، أما بالاضافة أو الحذف بحسب المستجدات التي تطرأ

بسم الله الرحمن الرحيم  
مجلس النواب

الرقم : ٨٢٨/٣٠/١٦/٣  
التاريخ: ١٩٩٦/٣/٣١

معالي وزير الزراعة

أشير إلى كتابي المدرج رقماً هما وتاريخهما في أدناه، ويرجى العلم أنني ما أزال بانتظار إجابتيكم عن السؤالين الواردين فيهما لتمكينني من إبلاغها إلى سعادة النائب السيد حمزه منصور، وذلك سندا لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

رقم الكتاب تاريخه  
١٩٦/٢٩/١٦/٣ ١٩٩٦/١/٢٥  
١٩٧/٢٨/١٦/٣ ١٩٩٦/١/٢٥

معالي رئيس المجلس

الزميل حمزه منصور غير موجود. السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

١٢. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٤٢٦٩) تاريخ ١٩٩٦/٩/٧، جواباً على السؤال رقم (٢٦٥) المقدم من معالي النائب السيد طه الهياهي.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب  
الرقم : ٢٠١٣/٣٣/١٦/٣  
التاريخ: ١٩٩٦/٨/١٩

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (٢٦٥) تاريخ ١٩٩٦/٨/٦ المقدم من معالي النائب السيد طه الهياهي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه وللإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: تعاني منطقة الشوبك من أزمة مياه خائفة، وذلك لعدم وجود خزان مائي كبير يغطي اللواء كذلك تضخ مياه الشوبك الى الطفيلة... ما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة لحل هذه المشكلة بأسرع وقت ممكن، علماً بأن هناك عدة شكاوي ووفود قد وصلت للوزارة ولكن دون فائدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب  
طه الهياهي

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة المياه والري  
سلطة المياه

الرقم : س م/١٤/١٠/١٤٢٩٩  
التاريخ: ٧ أيلول ١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٠١٣/٣٣/١٦/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٨/١٩ بخصوص الموضوع  
اعلاه. ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي:-

١- الوضع المائي في لواء الشوبك جيد حيث  
ان معدل حصة الفرد من المياه المضخوخة  
حوالي ٢٠٠ لتر/يومياً.

٢- يجري العمل حالياً على استغلال ابار  
زبدا والمتوقع الانتهاء منه مع نهاية العام الحالي  
وكذلك تشغيل مشروع الحسا الذي سيتم  
تخصيص مياهه بالكامل الى محافظة الطفيلة  
الامر الذي سيؤدي الى تحسين الوضع المائي  
في لواء الشوبك.

٣- يجري العمل على تنفيذ مشروع الشوبك  
والمتضمن انشاء خزان وخط مياه حيث سيتم  
تحويل كامل مياه الشوبك لنفس المنطقة.  
واقبلوا الاحترام،،،

وزير المياه والري  
سمير فرحان قعوار

معالي رئيس المجلس

الزميل طه الهباهبه

السيد طه الهباهبه

معالي الرئيس، ايها الاخوة النواب

اولاً: اشكر معالي وزير المياه على رده  
السريع على السؤال المتعلق بأزمة المياه في  
لواء الشوبك، ولن ادخل في تفاصيل  
الاحصائيات، وما هي حصة الفرد من  
الاستهلاك المائي، ولكن الثابت ان هناك قرى  
وتجمعات سكانية تتقطع عنها المياه لمدة اربعين  
يوماً خلال الأشهر الماضية في المنصورة  
والمقارعه والمثلث، والجهير وليس في المناطق  
العالية كما قال الوفد الذي زار الشوبك بتاريخ  
١٩٩٦/٥/٢٧، لأن هذا الوفد لم يذهب لتلك  
القرى ولم يشاهد مأساتها الحقيقية كما شاهدت  
وكما سمع معالي وزير الاشغال أثناء زيارته  
لتلك المنطقة وأيضاً كما سمع معالي وزير  
الداخلية.

ثانياً: لقد تم الحديث عن حل جزئي خلال  
منتصف هذا العام نتيجة للعمل في بعض  
المصادر المائية لمحافظة الطفيلة والآن نسمع ان  
هذا الحل لن يكون قبل بداية هذا العام، في حين  
يتم الاستغناء عن الضخ كلياً في نهاية عام  
١٩٩٨، وأن طرح العطاء لن يتم قبل شهر  
نيسان القادم، وهذا يعني أن مشكلة المياه لن تحل  
في القريب، وأن الوعود ما زالت قائمة فهل  
بتحمل الناس في لواء الشوبك هذا الأمر!!؟

أو اسابيع، هذه المشاريع تحتاج الى الكثير من  
العمل والكثير من الاموال.

كنت أرجو من الاخ طه لو اطلع على  
الموازنة التي وافق عليها في العام الماضي،  
وأرجو أن يطلع على الموازنة في هذا العام  
أيضاً. لدي محددات وبالعكس الطفيلة والشوبك  
أخذت أدوار الكثير من المناطق الأخرى. وأظن  
أن مشكلة الشوبك والطفيلة سوف تحل سنة  
٢٠١٠ بأهمر قليلة قادمة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

١٣. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٢٠٠)  
تاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠، جواباً على السؤال رقم  
(٧١) المقدم من سعادة النائب السيد بدر  
الرياطي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٩١/٢٩/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/١/١٧

سيادة رئيس الوزراء الافخم

أبعث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (٧١)  
تاريخ ١٩٩٦/١/١٤ المقدم من سعادة النائب  
السيد بدر الرياطي.

ثالثاً: يجري الحديث عن إنشاء خزان، وتنفيذ  
خط مياه يغذي مناطق، نجل المثلث، المقارعه،  
المنصورة ومناطق أخرى لتحسين الوضع  
التشغيلي حيث يتوقع طرح العطاء والانتهاء منه  
مع نهاية العام القادم، أنني أرى الأمر لا يعدو  
كونه أمنيات، وطموحات فأين الحديث الجاد عن  
حل سريع للأزمة!!؟

إن اجابة معالي وزير المياه غير مقنعة لي  
شخصياً ولن تقنع أبناء الشوبك، ولن تقنع أبناء  
الطفيلة الذين ينتظرون الحلول بفارغ الصبر  
مثلهم مثل أبناء الشوبك وأملنا كبير في دولة  
رئيس الوزراء الذي أبدى اهتماماً بالمذكرة التي  
ارسلتها لدولته حول هذه الأزمة التي تهدد أبناء  
محافظة الطفيلة ولواء الشوبك على حد سواء..

معالي الرئيس..

اتمنى أن يولي معالي وزير المياه اهتماماً  
شخصياً بهذه القضية، وأنا على ثقة بأنه يملك  
القرار والجرأة والغيرة على مصلحة أبناء  
الوطن، وإن أبناء لواء الشوبك ومحافظة الطفيلة  
لمنتظرون.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير المياه.

معالي وزير المياه والري

شكراً معالي الرئيس.

شكراً للأخ طه الهباهبه على تعليقه، أولاً  
اوكد للأخ طه أنه لا يوجد لدي أي منطقة أخذت  
إهتمام بقدر الاهتمام الذي أخذته الشوبك  
والطفيلة، لكن هذه المشاريع لا تنفذ خلال أشهر

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

م... سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٥ شعبان ١٤١٦هـ

الموافق ٢٧/كانون الاول ١٩٩٥م

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة للأجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: ارجو تزويدي بالمعلومات

التفصيلية والوثائق الرسمية حول ما يلي:-

١- لمن تعود ملكية فندق الاكوامارينا عند التأسيس ولمن آلت في الوقت الحاضر؟

٢- اسهم المساهمين إن كان شركة مساهمة.

٣- مجلس ادارته، ومديره العام ومن يقوم

بتعيينهم؟

٤- امتياز أو ترخيص هذا الفندق هل يسمح

له بإنشاء فروع أخرى داخل العقبة؟

٥- كيف تم السماح له بالتجاوز على حدود

الشاطيء وإنشاء رصيف خاص به؟

٦- هل يملك هذه الفندق لانشاءات (عدها

والغاية من استعمالها) وكيف تم ترخيصها؟

٧- ما هي القنوات للاستلكية التي يستخدمها

وهل أخذ موافقات الجهات المختصة؟

٨- هل يملك هذا الفندق ترخيص لنقل

الركاب والسباح من المعابر الى المواقع الأثرية

وغيرها؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

بدر صالح الرياطي

نائب محافظتي معان والعقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٣٢٠٠/٤/١٢/٥١

التاريخ: ١٤١٦/١١/١١

الموافق : ١٩٩٦/٣/٣

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٩١/٢٩/١٦/٣ تاريخ

١٩٩٦/١/١٧، والمتعلق بسؤال سعادة النائب

السيد بدر الرياطي رقم (٧١) تاريخ

١٩٩٦/١/١٤.

ابعث اليكم صورة عن رد معالي وزير

السياحة والآثار رقم ٣٤٠٢/٩٤/٥١ تاريخ

١٩٩٦/٣/٢٤، ارجو العلم.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة السياحة والآثار

الرقم : ٣٤٠٢/٩٤/٢١

التاريخ: ١٤١٦/١١/٥

الموافق : ١٩٩٦/٣/٢٤

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم

٧١٠/٤/١٢/٥١ تاريخ ١٩٩٦/١/٢٩ ومرفقه

صوره عن كتاب معالي رئيس مجلس النواب

رقم ٩١/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/١/١٧

ومرفقه السؤال رقم (٧١) تاريخ ١٩٩٦/١/١٤

المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي بشأن

بعض المعلومات عن فندق الاكوامارينا.

ارجو دولتكم التكرم بالاطلاع على

الايضاحات التالية راجياً ان تفي بالغرض

المطلوب:-

١. تعود ارض الفندق لمؤسسة رعاية الشباب

مرفقاً طياً صورة عن عقد الاجار.

٢. ارفق طياً صورة عن كتاب مراقب

الشركات رقم م ش/٢/٥٤١/٢٠٤٤ تاريخ

١٩٩٤/٢/٧ المتضمن اسماء الشركاء بشركة

الاكوامارينا ومقدار حصصهم.

٣. ارفق طياً صورة عن كتاب مراقب

الشركات رقم م ش/اندماج/١٢٠٧٥/٥٤١ تاريخ

١٩٩٢/١١/٣ مبين به ان المفوض بالتوقيع عن

الشركة هو السيد سيمون سمعان خوري بكافة

الامور المالية والادارية والقضائية وكافة الامور

الاخرى منفرداً.

٤. لا يوجد امتياز لهذه الشركة وقد تم

ترخيصها وفقاً للاسس والاجراءات التي

وضعتها هذه الوزارة لترخيص المؤسسات

الفندقية، كما ان الفنادق المملوكة لهذه الشركة

(اكوامارينا ٣،٢،١) هي فنادق مستقلة بذاتها من

حيث التسجيل والترخيص والاداره ولا تعتبر

فروعاً لبعضها.

٥. قامت هذه الوزارة بالتوصية لدى دائرة

ترخيص السواقين والمركبات لترخيص الباصات

الخصوصية المملوكة لشركة اكوامارينا ذوات

الارقام (٣٧٢٢٢٦، ٣٩٦٣٨٧، ٣٦٢١٧٨)

لاستعمالها من قبل فنادق اكوامارينا ٣،٢،١ في

نقل موظفي الفنادق المذكورة وعدم استخدامها

للاغراض التجارية.

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

د. صالح ارشيدات

وزير السياحة والآثار

معالي رئيس المجلس

الاستاذ بدر الرياطي

هكذا من المأهول



السيد بدر الرياطي

شكراً معالي الرئيس.

بعد مرور عام على توجيه السؤال جاءت الإجابة يبدو أنها لرفع المتب. وردت لو أن الإجابة كانت على فروع السؤال الموجهة لكنني وجدتها مجزأة وبعضها مغيب أو غفل الجواب عنه. أما المرفقات فلم يصلني منها شيء حتى أتمكن من الاطلاع عليها، وعليه فأنتني أعتبر الإجابة غير كافية وأنتظر إجابة شافية وإقية لكل فروع السؤال. أملاً توجيه الأمانة العامة بإعادة السؤال من أجل الإجابة عليه.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، معالي وزير السياحة.

معالي وزير السياحة

شكراً معالي الرئيس.

شكراً للأخ بدر الرياطي على مداخلته ولكن الجواب كما ورد اليوم في المحضر هو بالتحديد جواب على كل البنود التي ذكرها سعادة النائب، وهو يعرف أن مكتبي مفتوح وهو يعرف أنني أكن له الود، فأهلاً وسهلاً بك في أي لحظة وستحصل على الاجوبة والمرفقات من مكتبي إن شاء الله... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام

١٤. كتاب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية رقم (٤٢٩) تاريخ ١٩٩٦/٥/٧،

جواباً على السؤال رقم (١٢٠) المقدم من سعادة النائب السيد انور الحديد.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٣٦٠/٢٩/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٢/١٣

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

ابعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم

(١٢٠) تاريخ ١٩٩٦/٢/٧، المقدم من سعادة

النائب السيد انور الحديد.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/١/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الخارجية/دائرة الشؤون الفلسطينية للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

سعادة النائب السيد انور الحديد بخصوص موضوع قيام لجنة تحسين خدمات مخيم الوحدات بجباية مبالغ مالية من سكان المخيم.

اعلمنا عطوفة مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية بكتابه رقم ٣٩٨٨/١/١٠ تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٥ بأنه ونظراً لوقوع بعض المخيمات ضمن حدود امانة عمان الكبرى وبعض البلديات (الوحدات، الحسين، حي الامير الحسن، مادبا، الطالبية، السفنة، الزرقاء، واربد) ولتخفيف الاعباء المالية على سكان هذه المخيمات... فقد اصدرت دائرة الشؤون الفلسطينية تعليمات جديدة تم بموجبها وقف جمع مبلغ خمسة دنائير من الذين يحصلون على اذونات اشغال لتوصيل الكهرباء والماء والهاتف وترخيص المحال التجارية من سكان المخيمات المذكورة اعلاه وذلك اعتباراً من ١٩٩٦/٤/١٥. اما بالنسبة للمخيمات (حطين، البقعة، جرش، سوف، ومخيم الشهيد عزمي المفتي) والتي تقع خارج حدود البلديات فإن لجان تحسين الخدمات فيها ستستمر بجمع مبلغ الخمسة دنائير كون اللجان في هذه المخيمات تقدم لسكانها الخدمات التي تقدمها البلديات. ارجو معاليتكم التكرم بالعلم.

وتفضلوا معاليتكم بقبول فائق الاحترام،،،

وزير الدولة للشؤون الخارجية

نص السؤال: تقوم لجنة تحسين مخيم الوحدات بجباية مبالغ من المال من سكان المخيم بحجة تقديم خدمات.

وبما ان امانة عمان الكبرى تقوم وحدها بتقديم جميع خدمات النظافة والصيانة اللازمة للشوارع وخدمات المياه والانارة والرقابة الصحية على المحلات التجارية وتنقاضي الامانة رسوم رخص مهن فانه لا يجوز للمواطن ان يدفع رسماً لجهة أخرى لا تقدم له أي خدمة.

أرجو أن يتلطف معالي وزير الخارجية اعلامي عن الاسباب الداعية الى ذلك مع رجائي بالايماز الى من يلزم للتوقف عن تحصيل مثل هذه الرسوم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

انور الحديد

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : م ك/٢٩/٧/٥

التاريخ: ١٩٩٦/٥/٧

معالي رئيس مجلس النواب

لاحقاً لكتابتنا رقم م ك/٣١٢/٧/٥ تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٥، والمتضمن السؤال المقدم من

هكذا من الأشغال

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الخارجية

الرقم : م ك/٧/٥/٣١٢

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٢٥

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم  
٣٦٠/٢٩/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٣ ومرفقة  
السؤال المقدم من سعادة النائب السيد انور  
الحديد بخصوص موضوع قيام لجنة تحسين  
خدمات مخيم الوحدات بجبالية المبالغ المالية من  
سكان المخيم.

اجابنا عطوفة مدير عام دائرة الشؤون  
الفلسطينية في كتابة رقم ١٥٢٢/٢/١٠ تاريخ  
١٩٩٦/٢/٢٧ والمرفق صورة عنه لاطلاعكم  
ان الدائرة كانت قد اصدرت تعليماتها عام  
١٩٩٤ للجان تحسين خدمات المخيمات لتحصيل  
مبالغ مالية لقاء خدماتها كمساهمة من السكان في  
تمويل مشاريع تحسين اوضاع مخيماتهم وذلك  
بسبب النقص في الموارد المالية التي تتلقاها  
الجان من الدائرة ووكالة الغوث الدولية.

هذا وتتوي الدائرة قريباً اصدار تعليمات  
جديدة للجان لوقف جباية هذه المبالغ من سكان  
المخيمات نتيجة تحسن اوضاع اللجان المالية  
وزيادة مخصصات دائرة الشؤون الفلسطينية.

اما فيما يتعلق بالمشاريع التي نفذتها امانة  
عمان الكبرى داخل مخيم الوحدات فقد تمت بناء

على تنسيق مشترك بين الدائرة والامانة تم  
بموجبه تحويل مبلغ ٥٠٠ ألف دينار من  
مخصصات الدائرة لامانة عمان الكبرى في عام  
١٩٨٨.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

وزير الدولة للشؤون الخارجية

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

الرقم : ١٧٥٢/٢/١٠

التاريخ: ١٤١٦/١٠/٨ هـ

الموافق: ١٩٩٦/٢/٢٧ م

معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية

تحية طيبة وبعد ،

إشارة لكتاب معاليكم رقم م ك/٧/٥/٢٤٧  
تاريخ ١٩٩٦/٢/١٧ ومرفقه السؤال رقم ٢٠٠)  
تاريخ ١٩٩٦/٢/٧ المقدم من سعادة النائب انور  
الحديد بشأن جباية المبالغ المالية التي تقوم لجنة  
تحسين خدمات مخيم الوحدات بتحصيلها من  
سكان المخيم.

ارجو ان اعلم معاليكم بأنه من مهام لجان  
تحسين خدمات المخيمات بما فيها لجنة تحسين  
خدمات مخيم الوحدات متابعة اوضاع المخيمات  
وتحديد احتياجاته من الخدمات العامة وتقديم  
الطلبات اللازمة بشأنها وطرح عطاءات مشاريع  
الخدمات التي توافق الدائرة على تنفيذها وفقاً

للأنظمة والتعليمات المرعية. ونتيجة للأوضاع  
السنية التي كانت تعاني منها مخيمات اللاجئين  
والنازحين بسبب النقص في موارد اللجان المالية  
التي تتلقاها من دائرة الشؤون الفلسطينية ووكالة  
الغوث الدولية فقد تم اصدار تعليمات للجان  
تحسين خدمات المخيمات لجمع مبلغ عشرة  
دنانير من اصحاب الوحدات السكنية والمحال  
التجارية التي تستفيد من مشاريع التعبيد  
والصبات الخرسانية وخمسة دنانير ممن  
يحصلوا على تصاريح ترميم وحداتهم السكنية  
واذونات اشغال لتوصيل الكهرباء والماء  
والهاتف وترخيص محالهم التجارية بموجب  
كتابي رقم ١٢٥٦٦/١/١٠ تاريخ ١٩٩٤/٨/١٥  
المرفق طياً صورة عنه كمساهمة من سكان  
المخيمات في تمويل مشاريع تحسين اوضاع  
المخيمات.

ومع تحسن اوضاع اللجان مالياً بسبب تنفيذ  
بعض المشاريع التجارية الخاصة بها والتي  
تؤمن موارد مالية ثابتة لها وزيادة مخصصات  
دائرة الشؤون الفلسطينية فان الدائرة مستقوم  
قريباً باصدار تعليمات جديدة للجان تحسين  
خدمات المخيمات لوقف جمع هذه المبالغ ومن  
الجدير بالذكر ان ابين لمعاليكم الآتي:

١- قامت لجنة تحسين خدمات مخيم  
الوحدات بإنشاء مقر لها في المخيم مكون من  
ثلاث طوابق، طابقين مخازن تجارية ومكاتب  
وعيادات لتأمين دخل ثابت والثالث مكتب للجنة  
وقاعة اجتماعات وقدمت اللجنة للدائرة قائمة

مشاريع مقترحة لتنفيذها خلال هذا العام في  
مخيم الوحدات ومن هذه المشاريع:

- تعبيد وترقيت ٢٢٥٠٠ م٢ بكلفة ١٢٣٠٠  
دينار.

- عمل خلطات اسفلتية سماكة ٥ سم  
٢١٢٠٠٠ م٢ بكلفة ٢٦٠٠٠ دينار.

- عمل صبات خرسانية بمساحة ٢١٨٠٠  
بكلفة ٩٠٠٠ دينار.

٢- ان الخدمات التي تقدمها امانة عمان  
الكبرى في مخيم الوحدات هي خدمات طوعية  
وان مساعدة الامانة في النظافة داخل المخيم  
مقتصرة على منطقة السوق التجاري وان  
النظافة في باقي شوارع ودخلات المخيم من  
مسؤولية وكالة الغوث الدولية وان المشاريع التي  
نفذتها الامانة داخل المخيم تمت بناءً على تنسيق  
مشترك بين الدائرة والامانة تم بموجبه تحويل  
مبلغ ٥٠٠ الف دينار من مخصصات الدائرة  
لامانة عمان الكبرى عام ١٩٨٨.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية

ابراهيم الترشيحي

السيد مدير مكتب

يرجى الاعمال للجان تحسين الخدمات في  
المخيمات التابعة لمكتبكم لجمع مبلغ عشرة  
دنانير من اصحاب الوحدات السكنية والمحال  
التجارية التي تستفيد من مشاريع التعبيد  
والصبات الخرسانية وكذلك خمسة دنانير ممن

يحصلوا على تصاريح ترميم وحداتهم السكنية وأدوات اشغال التوصيل الكهرباء والماء والهاتف وترخيص محالهم التجارية. واقبلوا الاحترام،،،

المدير العام  
المهندس عاصم عبدالله غوشه

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ أنور الحديد.  
السيد أنور الحديد  
بسم الله الرحمن الرحيم  
شكراً معالي الرئيس.

أشكر معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية، كذلك أشكر عطوفة مدير دائرة الشؤون الفلسطينية على الاجابة. لكنني في نفس الوقت أتساءل وكنت أتمنى أن يكون في هذا الاجتماع معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية حتى تتم الاجابة بشكل دقيق على سؤالي الذي وجه له.

أولاً: أنا استغرب أن تكون دائرة الشؤون الفلسطينية تابعة لوزارة الخارجية، لأنه لا علاقة لوزارة الخارجية بمثل هذه الدائرة الخدمية، كذلك فأني أسجل شكراً خاصاً الى اللجان الشعبية في المخيمات على جهودهم. أشكر بشكل خاص اللجنة الشعبية لمخيم الوحدات التي تقوم بواجبها خير قيام، بنفس الوقت أتساءل وأسأل الحكومة كيف سيتم تنفيذ ما ورد في كتب معالي وزير الدولة للشؤون الخارجية من أن إدارة دائرة الشؤون الفلسطينية ستقوم بإبابة عن اللجان

الشعبية في المخيمات بتقديم الخدمات علماً بأن موازنة هذا العام لدائرة الشؤون الفلسطينية قد انخفضت من ٢,٥ مليون دينار الى ٢ مليون دينار. علماً بأن الدائرة قد طالبت الحكومة بأن تكون المخصصات ٣ مليون دينار. أتساءل كيف سيتم عدم جباية من المواطنين، مواطني المخيمات، لقاء الخدمات التي تقدم لهم عن طريق دائرة الشؤون الفلسطينية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
شكراً لك، السؤال الذي يليه.

السيد الامين العام  
١٥. كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم (٥١٤٦) تاريخ ١/٤/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (١٦٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٦٨١/٣٠/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٢/٢٤

معالي وزير الاشغال العامة والاسكان

ابعت لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٦٥) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ المقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب حفظه الله  
تحية طيبة وبعد ،

أمل توجيه السؤال التالي الى معالي وزير الاشغال العامة.

ما هي الأسباب المؤدية الى التأخر في العمل والإنجاز البطيء في طريق عمان مادبا الشرقي؟

راجياً الإجابة ضمن المدة القانونية.

ولكم الشكر

النائب

د. عبدالمجيد الاقطش

١٩٩٦/٣/١٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ٥١٤٦/٣/١٢١

التاريخ: ١/٤/١٩٩٦

الموافق : ١٤١٦/١١/١٣

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: السؤال رقم ١٦٥ تاريخ ١٩٩٦/٣/١٩ والمقدم من سعادة النائب الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

لشارة لكتاب معاليتكم رقم ٦٨١/٣٠/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٣/٢٤ ومرفقه السؤال موضوع البحث.

أرجو العلم ان الظروف المحيطة بموقع العمل منذ اصدار امر المباشرة قد ادت الى حصول تأخير نسبي بسيط في تقدم سير العمل يعود لوجود عدة عوائق تقتضي ازلتها من قبل وزارات ومؤسسات حكومية اخرى مثل الاشجار الحرجية، خط مياه الهيدان، واستملاكات الاراضي والتتظييم، واعسدة كهرباء، واعتراضات مواطنين، وقد قامت وزارة الاشغال العامة والاسكان بواجبها بهذا الخصوص من حيث التنسيق المسبق ودفع التكاليف المترتبة على ذلك وهي الان بصدد استكمال ازالة باقي العوائق.

وبالرغم من ذلك فقد اولت الوزارة اهتمامها بالموضوع من حيث المتابعة الحثيثة من اجل تسريع العمل لتغطية التأخير الناجم عن المعوقات اعلاه، وذلك بعمل التشوينات والتحضيرات اللازمة وزيادة ساعات العمل من اجل إنجاز المشروع وفق برنامج العمل المقرر بالاضافة لاهتمام الوزارة بالتحاول للالزمة لتسهيل حركة النقل وقد طلبت الوزارة من المقاول تقديم برنامج عمل معدل لتلاشي التأخير وقد قدم المقاول هذا البرنامج وقام بتزويد الموقع بالمعدات والالات اللازمة وسوف تقوم الوزارة بمتابعة تطبيق هذا البرنامج المعدل ليتم انجاز المشروع ضمن مدة العطاء.

واقبلوا الاحترام،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان  
المهندس عبدالهادي المجالي

هكذا من الأشغال



## معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالمجيد الاقطش.

الدكتور عبدالمجيد الاقطش

شكراً معالي الرئيس.

كان يوماً مشرقاً جميلاً نتحدث فيه أشعة الشمس عن فال حسن وغد مشرق، هذا اليوم الذي بدأت فيه البات المقاول البدء بتنفيذ الطريق ما بين مادبا وعمان. تلك الطريق التي كانت أمنية للمواطنين في محافظة مادبا، وتحققت تلك الامنية والحمد لله. وسار العمل بشكل جيد وأوشكت الطريق على الانتهاء. والرد على سؤالي جاء بعد ستة اشهر تقريباً، إلا أن هنالك أمراً قد حدث لا بد من الإشارة اليه. حيث أن الجزء الذي انتهى من الطريق قد سمح للسيارات بالسير عليه في اتجاه واحد أحياناً وفي اتجاهين أحياناً أخرى هذا الأمر أدى الى وقوع العديد من الحوادث القاتلة، فبعلاً قدم المواطنون في محافظة مادبا قرايين لهذه الطريق قبل أن تفتح بشكل رسمي. انني أناشد الحكومة بشكل عام ووزارة الاشغال بشكل خاص أن لا تتحول الفرحة ومشاعر الفرح لدى الاهالي في محافظة مادبا الى أحزان مؤلمة وهم يقدمون تلك الضحايا نتيجة عدم الاهتمام من قبل المتعهد المقاول بعدم وضعه إشارات إرشادية ولوحات للسلامة العامة في المرور، وكذلك المداخل الجانبية.

وختاماً أقول فإن هذا يدفعنا أيضاً الى أن

نذكر الجوانب الايجابية، حيث أن الاجابة التي وردت من معالي وزير الاشغال على سؤالي المذكور مبررة ومقبولة. ويغفر لوزارة الاشغال والمقاول المنفذ أن الطريق ولحمد لله تنفذ بشكل جيد حسب المواصفات والمقاييس، وهذا مما يدفعنا مرة أخرى للأمل... وشكراً للجميع.

معالي رئيس المجلس

البند الذي يليه

السيد الامين العام

١٦. كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة (٤٩٩٥) تاريخ ١٩٩٦/٦/٣، جواباً على السؤال رقم (١٩٩) المقدم من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٣١٩/٣٢/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٥/٢٣

معالي وزير الصناعة والتجارة

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٩٩) تاريخ ١٩٩٦/٥/٩ والمقدم من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة الموقرة/معالي وزير الصناعة والتجارة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال:

١- هل شركة الاجنحة العربية شركة حكومية ام خاصة.

٢- اذا كانت خاصة من هم المساهمين فيها.

٣- هل يتم اعفاؤها من جميع الرسوم والضرائب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبدالمجيد العزام

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : م ش/٣١/٤٩٩٥

التاريخ: ١٩٩٦/٦/٣

معالي رئيس مجلس النواب

شور لكتاب معاليكم رقم ١٣١٩/٣٢/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٣ ومرفقه السؤال رقم (١٩٩)

تاريخ ١٩٩٦/٥/٩ الموجه من معالي النائب الدكتور عبدالمجيد العزام.

أرجو ان اعلم معاليكم بان شركة الاجنحة العربية مسجلة في سجل الشركات ذات المسؤولية المحدودة تحت رقم (٣١٦) بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢٩ براسمال مقداره (٢,٢٣٢,٩٤٠) دينار/حصة وان الشركاء في الشركة ومقدار حصصهم كما يلي:-

اسم الشريك	مقدار الحصة/دينار
١- الملكية الأردنية	١,٩٤٢,٦٦٠
٢- حكومة سلطنة عمان	٢٦٧,٩٥٠
٣- صندوق ادخار موظفي الملكية الاردنية	٢٢,٣٣٠

المجموع

٢,٢٣٢,٩٤٠

وحسب عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة المحفوظ لدينا فان الشركة غير معفاة من الرسوم والضرائب.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي ابوالراغب

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالمجيد العزام.

الدكتور عبدالمجيد العزام

شكراً، أكتفيت برد معالي وزير الصناعة والتجارة وشكراً.

هكذا من أهل

## معالي رئيس المجلس

شكراً لك، البند الذي يليه.

## السيد الامين العام

١٧. كتاب معالي وزير المياه والري رقم (١٥٩٤٣) تاريخ ١٠/٢/١٩٩٦، جواباً على السؤال رقم (٢٧٨) المقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٢٨٨/٣٣/١٦/٣

التاريخ : ١٩٩٦/٩/١٦

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (٢٧٨) تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢ المقدم من سعادة النائب السيد مفلح اللوزي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

## معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: حول اقبال الصرف الصحي الى بعض الاحياء داخل تنظيم منطقة الجبيهة والتي لم يشملها لحد الآن وهي متداخله مع الاحياء التي شملها ربط المجاري وكذلك منطقة شفا بدران وجميعها منظمة تنظيمياً هيكلية داخل حدود امانة عمان الكبرى. راجياً المعرفة التامة عن ما جرى لهذا المطلب حين ردكم على هذا السؤال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

مفلح اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المياه والري

سلطة المياه

الرقم : س م/١٤/١٠

التاريخ: ١٩٩٦/١٠/٢

## معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: خدمات الصرف الصحي/الجبيهة

إشارة الى كتاب معاليتكم رقم

٢٢٨٨/٣٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٩/١٦

بخصوص السؤال رقم (٢٧٨) تاريخ

١٩٩٦/٨/٢٢ المقدم من سعادة النائب مفلح

اللوزي.

أرجو إعلام معاليتكم بأن سلطة المياه قد أنهت

أعمال الدراسة والتصميم لخدمات الصرف

المنطقة مشمولة ومرتبطة بالصرف الصحي اسوة بالجيران. ومن هنا المحافظة على الصحة والسلامة العامة.

وشكراً معالي الرئيس

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، معالي وزير المياه.

## معالي وزير المياه والري

شكراً معالي الرئيس.

شكراً لسعادة النائب الزميل أبو صالح، نحن جابرينا الاخ أبو صالح بكل امانة، الموضوع بالنسبة لوزارة المياه حاضراً للتنفيذ عند وجود الاموال اللازمة لهذا التنفيذ، وهي مطروحة في جدول المشاريع لسلطة المياه. واعتقد أنه من المشاريع المهمة لمنطقة الجبيهة، نعم، لكن الموضوع موضوع تمويلي ونحن في صدد بحث الموازنة في أوائل السنة، وإن شاء الله سوف يصيب هذا المشروع بعض التصيب.. وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

شكراً، السؤال الذي يليه.

## السيد الامين العام

١٨. كتاب معالي وزير التمييز رقم (١١٧٨٤) تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٢، جواباً على السؤال رقم (٢٦٨) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

الصحي في الجبيهة والمناطق المجاورة حيث يلزم لذلك تنفيذ شبكات صرف صحي بطول ٧٦ كم وبكلفة تنفيذية مقدرة بـ ٣,٨ مليون دينار وتقوم سلطة المياه بالبحث عن التمويل المناسب للتنفيذ.

واقبلوا الاحترام.

وزير المياه والري

سمير فرحان قعوار

## معالي رئيس المجلس

الاستاذ مفلح اللوزي.

السيد مفلح اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

اتقدم بالشكر الى معالي وزير المياه والري على رده بالنسبة الى المقصود من السؤال حول شمول الاحياء المتبقية من مدينة الجبيهة وكذلك شفا بدران بالصرف الصحي الذي مضى عليه مدة طويلة وهو على هذه الحال لحين اتمام الدراسة. وعندما انجزت الدراسة وضعت على المخططات نقول الوزارة بلسان معاليه عند رد معاليه على السؤال يقول التنفيذ لحين توفر المخصصات. علماً بأن هذه الاحياء مضى عليها مدة طويلة وهي تدفع ضريبة المجاري منذ مدة تجاوزت المبلغ المطلوب والمقدر للتنفيذ. مما جعلنا للمرة الثالثة نطالب بلسان اهالي المنطقة وسكانها والجواب لم يتغير ليسمع المواطن المتأمل بالجواب الكافي والمقنع متى تصبح

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ٢٠١٦/٣٣/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٨/١٩

معالي وزير التموين

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم  
(٢٦٨) تاريخ ١٩٩٦/٨/٦ المقدم من سعادة  
النائب السيد فواز الزعبي.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هابل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٨/٤

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي  
وزير التموين الاكرم للاجابة عنه خلال المدة  
المحددة في النظام الداخلي.

نص السؤال: هل جرى قبول حمولة باخره  
من الذرة تبلغ عشرة الاف طن بينما تشير  
التقارير ان الكمية التي فيها غير صالحة

للاستهلاك البشري والحيواني وما مصير  
الحمولة وكيف تم التصرف بها وما هو اسم  
الشركة التي تم الشراء منها واسماء الشركاء.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فواز الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

الرقم : ١١٧٨٤/١٦/١٠/٩

التاريخ: ٢٢ آب ١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة لكتاب معاليكم رقم ٢٠١٦/٣٣/١٦/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٨/١٩ بخصوص السؤال رقم  
٢٦٨ المقدم من سعادة النائب فواز الزعبي  
وللمره الثانيه.

ولاحقاً لكتابي رقم ١١٤١١/١٦/١٠/٩ تاريخ  
١٩٩٦/٨/١٥ والمعطوف على كتاب معاليكم  
رقم ١٨٩٣/٣٣/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٦/٨/٥  
ومرفقه سوال سعادة النائب فواز الزعبي رقم  
٢٥٢ بخصوص صلاحية الذرة المستوردة  
لحساب الوزارة.

ارجو معاليكم العلم بأن الوزارة لم تستورد  
في الآونة الاخيرة سوى الباخرتين المذكورتين  
المشار اليهما في كتابي اعلاه الذي تم بموجبه  
اجابة سعادة النائب عنهما علماً ان الوزارة لم

تستورد أي شحنة ذرة كميتها عشرة الاف طن  
منذ أكثر من عشر سنوات.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير التموين

المهندس منير صوبر

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التموين

الرقم : ١١٤١١/١٦/١٠/٩٠

التاريخ: ١٥ آب ١٩٩٦

معالي رئيس مجلس النواب

اشير لكتاب معاليكم رقم ١٨٩٣/٣٣/١٦/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٨/٥ ومرفقه السؤال المقدم من  
سعادة النائب السيد فواز الزعبي.

ارجو معاليكم العلم بأن الوزارة لا تقوم  
بطرح أي مادة في الاسواق ما لم تظهر  
صلاحيتها للاستهلاك البشري او الحيواني اما  
بخصوص مادة الذرة مقصود سوال سعادة  
النائب.

ارجو ان ابين انه وردت للوزارة باخرتين  
نره موردين بموجب عطاء رقم ١/٩٦/٥٠  
الاولى CONTINENTAL SPIRIT وتحمل ٥٠  
الف طن صالحه للاستهلاك الحيواني بموجب  
التقرير المخبري الصادر عن مختبرات وزارة  
الزراعة رقم م/٩٦٢/٣٣/٣ تاريخ ٩٦/٥/١١

والمنظم بموجب المعاملة الجمركية رقم  
٩٦/١/٨٦٧٦ والثانية TOSCANA وتحمل ما  
كميته ٥٠ الف طن والمورده بموجب المعاملة  
الجمركية ٩٦/١/١١٦٨٣ تاريخ ٩٦/٥/٢٨ وهي  
صالحة للاستهلاك الحيواني بموجب التقرير  
المخبري الصادر عن مختبرات وزارة الزراعة  
رقم م/١٤٩٢/٣٣/٣ بتاريخ ٩٦/٧/١٥.

راجياً العلم والاطلاع.

واقبلوا فائق الاحترام

وزير التموين

المهندس منير صوبر

المرفقات/التقارير الصادرة عن مختبرات وزارة  
الزراعة والمشار اليها اعلاه والتي تبين صلاحية  
الذرة للاستهلاك الحيواني.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة المالية

دائرة الجمارك

مركز جمرك العقبة

الرقم : ١٣٥٢٠/٣/٩

التاريخ: ١٩٩٦/٧/٨

رئيس قسم المختبرات البيطرية/عمان

أرسل إليكم بواسطة وزارة التموين/مندوبها  
للتخليص عينة عدد (اثنان مغلف ذرة صفراء)  
مختومة وموقعة من قبل الموظف المختص من  
ارسالية الباخرة TOSCANA المستوردة بموجب



راجياً التكرم بالإيعاز لمن يلزم لتحليلها وبيان ما يلي:-

١- مدى صلاحيتها للاستهلاك الحيواني.

٢- مدى صلاحيتها من مركبات الافلاتكونين

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مدير جمرک العقبة

**المملكة الأردنية الهاشمية**

**وزارة الزراعة**

مديرية البعيطرة

### اسم المختبرات البيطرية

عَمَّسِي

## طلب فحص عينات يملرية

التاريخ : ١٠/٧/٩٩٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عدوما

محمد المختار

فقد استلمت

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

**الملاجات والمفاحات المستعفة**

النص المطاوع : هذه بيتا للاعتيادك المبراني

اسم الرسل : جبريل العلي المركز :

**التوقيع: .:**

قسم المختبرات البيطرية

عمار

الرقم : ١٢٣/٢/٢٥ ١٩٩٢

التاريخ ١٥/١٧/١٩٩٧

فصلت و بطور : -

أرجو اعلامكم بأن نتيجة العينة الواردة منكم بتاريخ / / ١٩٩٠ ، كالآتي :-

١ - العينة العشوائية الخالية من المكونات المرحلية والمطويات الخاطئة

٢ - العينة الموزعة خالصة من مركبات ذوم الاثلاثوكسين

٢ - بناء عليه تعتبر اللجنة المرحلة الحالة للاعتياد المرحلي .

هذا من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية  
دائرة الجمارك  
الرقم : ٧٧٤٥/٣/٩  
التاريخ: ١٩٩٦/٤/١٧

رئيس قسم المختبرات البيطرية/عمان  
أرسل إليكم بواسطة وزارة التموين/مندوبها  
للتخليص عينة عدد (٣ مغلف ذرة صفراء)  
مختومة وموقعه من قبل الموظف المختص من  
ارسلانيه البخارة CONTINENTAL SPITRIP

هكذا من الشاهد

المستوردة بموجب المعاملة الجمركية رقم  
٩٦/١/٨٦٧٦ ت عقية تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٦.  
راجياً التكرم بالإيعاز لمن يلزم لتحليلها وبيان  
ما يلي:-  
١- مدى صلاحيتها للاستهلاك الحيواني.  
٢- مدى خلوها من مركبات الأفلاتوكسين  
علماً بأن البضاعة وصلت بتاريخ  
١٩٩٦/٤/١٦ ونفقات التحليل تعود على صاحب  
العلاقة.  
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام  
مدير جمارك العقبة

## المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الزراعة  
مديرية البيطرة  
قسم المختبرات البيطرية  
عمان

## طلب فحص عينات بيطرية

رقم الحالة : ٦٤٥ التاريخ : ١٩٩٦/٤/٢١  
اسم صاحب العينة وعنوانه : ٩٦/١/٨٦٧٦ المدين  
نوع العينة : ذرة صفراء  
نوع الحيوان : عددها :  
عدد الحيوانات في المزرعة : عمر الحيوان :  
عدد الرقيقات :  
الاعراض المرضية : عدد الحيوانات المصابة :

الملاحظات والتلحاحات المتبعة :

الحسن المطلوب : ملامتها للاستهلاك الحيواني  
اسم المرسل : جمرع العقبة  
لتوقيع : المركز :

## قسم المختبرات البيطرية

عمان

الرقم : ٩٦٩ / ٢٢/٢/٢٥

التاريخ : ١١ / ٥ / ١٩٩٦

أرجو اعلامكم بأن نتيجة العينة الواردة منكم بتاريخ / / ١٩٩٦ كالآتي :-  
١ - العينة المرسلة خالية من البكتيريا المرضية والطفيليات الخطيرة  
٢ - العينة المرسلة خالية من مركبات مبيد الآفات وكسرين  
٣ - بناءً عليه تعتبر العينة المرسلة سالمة للاستهلاك الحيواني .

معالي رئيس المجلس

الاستاذ فواز الزعبي

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس / الزملاء الافاضل،،،

اشكر معالي وزير التموين على رده

وتصويبه لسوالي المتعلق بغطاء الذرة الصفراء

رقم ١/٩٦/٥٠ والبالغ كميته (١٠٠) ألف طن.

إلا انني أسجل تحفظي على ما ذهب اليه

معالي الوزير من ان الكمية صالحة للاستهلاك

البشري، حيث أشار تقرير مختبرات وزارة

الزراعة وهي الجهة المخولة بفحص العينات

رقم م ١٢٠٣/٣٣/٣ تاريخ ٩٦/٦/٨ عدم

صلاحية كميات الشحنة الثانية للاستهلاك

الحيواني المحملة على الباخرة (توسكانا) لتلوثها

بالفطريات الضارة، وأذكر معاليه ان التقرير قد

نصح بمعالجة هذه الكمية بالمواد المضادة

للفطريات، واعادة فحصها مرة أخرى، وكذلك

طالب إستيضاح ديوان المحاسبة رقم (٣٤١)

لسنة (١٩٩٦) رفض هذه الكمية لعدم صلاحيتها

وخاصة بعد عملية التعقيم.

ويؤكد ذلك المداولات التي تمت بخصوص

عملية التعقيم وتحميل المتعهد نفقات ذلك كما هو

بالمذكرة الداخلية رقم (٢٠٩٨٦) تاريخ

١٩٩٦/٧/٨ الموجهة لمدير الشؤون القانونية،

كذلك كتاب معاليكم رقم (٩٦٩٩/١/٩٦/٥٠)

تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٠ والموجه لشركة دروزة

التجارية والمتعلق بتحقيق مبلغ (١٦٠٥٩,١٤٥)

ديناراً على الشركة جراء عمليات التعقيم (تعقير)

على باخرة الذرة المذكورة.

ولا أعرف هل يعني هذا ان مادة الذرة كانت

صالحة، وان عمليات التعقيم قد انتهت كل عوامل

فساد هذه الكمية، تلك الكمية التي تأكلها

الحيوانات التي عليها نتغذى، بحيث تعود كل

هذه السموم والمواد المقيمة الى اجسادنا

لنتجرعها) دون رحمة من المطلعين العارفين

اصحاب القرار، والطامة الكبرى يا سيدي ان

مدير دائرة في وزارة التموين معاليه يبعث

بكتاب آخر لنفس شركة للتوريد رقم

١٠٩٥١/١/٩٦/٥٠ تاريخ ٩٦/٨/٨ يطلب من

خلاله مبلغ (١٣) ألف دينار فقط بدل مصاريف

عملية تعقيم نفس الباخرة، ونفس الكمية، وهنا

اتساءل ما هو سر هبوط المبلغ من (٦٦) ألف

دينار) الى (١٣) ألف دينار؟، ولماذا هذا التسامح

العظيم في اموال الدولة، ومن هو صاحب

القرار، ولماذا هذه القرارات المتناقضة، وكيف

تتم عملية التقدير ومن هو المخول بذلك، واين

دور شركات المعايينة وكيف لا تقوم بواجبها

وكيف تصدر المواد بدون فحص في منطقة

التصدير؟

ان ما ذكر يدل على ان الشحنة غير صالحة

للاستهلاك الحيواني والبشري وان عمليات

التعقيم قد أجريت، وهذا بالطبع مخالف لما ذكره

معاليه في كتاب الرد على سوالي وهنا أحول هذا

الموضوع لمعاليه للتأكد من نفقات اعمال

التعقيم.

معالي الرئيس / الزملاء النواب،،،

لم يبق شيء يمس حياة المواطن إلا وأصابه

لسوء، وان نسبة كبيرة من المواد تصاب

بجربى عليها اعمال التعقيم، فوق كل الضرر

مضر، وكله في جوف المواطن فمن يرحم هذا

الدولان ويدلّع عنه.

سؤال اطرحه على مجلسكم الكريم وعلى

ضماترك الحية...وشكراً

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير التموين

معالي وزير التموين

شكراً معالي الرئيس

اعتد بالنسبة للسؤال الذي وجهه سعادة

النائب فواز الزعبي بأنه يتحدث عن كمية ١٠

ألف طن ثم استيرادها، وكان الرد الاول بأنه لم

ثم وزارة التموين باستيراد كمية ١٠ آلاف طن

بل باستيراد ١٠٠ ألف طن مقسمة على

شحتين، ٥٠ ألف لكل شحنة، ونفس النائب في

رده قبل قليل أجاب على نفسه بالنسبة للاسئلة

حيث ان المادة عندما وصلت الى ميناء العقبة

ثبّن وجود بكتيريا عليها فتم الطلب من صاحب

الملاكة المستورد أن يقوم بتعقيم هذه المادة،

ولنا بتعقيم المواد المرسله بموجب الشحتين.

ونم فحص المادة بعد التعقيم أيضاً وتبين

صلاحية المادة للاستهلاك الحيواني بموجب

تقرير وزارة الزراعة المذكور والمرفق والذي

أشار له سعادة النائب. أما بالنسبة لموضوع

التعقيم وكلف التعقيم فيوجه الى المتعهد كلفة

أولى وبطلب منه كفالة حسب قيمة التعقيم

المتوقعة ومن ثم يأخذ منه كفاله بمبلغ معين.

فيما بعد عندما تتم عملية التعقيم وننتهي من

الموضوع ويثبت صلاحيته للاستهلاك البشري

يوجه للمتعهد لتسديد المبلغ الحقيقي الذي كلفته

عملية التعقيم وهذا ما يتم.

وكان في سؤال سابق وكان ردي، بأن أي

مواد تصل الى العقبة بعد هذه المدة الطويلة من

الشحن التي تستغرق احياناً (٤٥) يوم و (٥٠)

يوم ولا بد ان تظهر هناك اصابات حشرية ولكن

يتم تعقيمها ويتم فحصها والتعقيم لغايات التحقق

من الاستهلاك البشري وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، السؤال الذي يليه

السيد الامين العام

١٩. كتاب معالي وزير التعليم العالي رقم

(٨١١٥) تاريخ ١٩٩٦/٥/٢٦، جواباً على

الاسئلة ذوات الارقام (١٨٢، ١٨٣، ١٩١)

المقدمة من سعادة النائب الدكتور محمد

عويضة.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٣١

هكذا من الأشهر



## معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي الموقر للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال: كيف تمت ترقية د. حلمي الساري على بحثه بعنوان (المعرفة الاستشرافية - دراسة في علم اجتماع المعرفة) مع ان اللجنة المكلفة من القسم بدراسة بحثه قد اثبتت ان البحث مسروق ٦٠٪ من رسائله الدكتوراه.

كما ان الابحاث الاخرى التي رقي بها بعضها لم يحكم عليها وبعضها لم ينشر ولم يثبت الباحث قابليتها للنشر حسب التعليمات ومع ذلك تمت ترقيته.

اضف الى ذلك ان المذكور في ملفه شكاوى اخلاقية من زوجته وفي مركز أمن صويلح.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي

وزير التعليم العالي المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال: لماذا نسب قسم الاجتماع في الجامعة الاردنية بعدم التجديد لكل من د. ابراهيم ابو عرقوب و د. غازي الصوا مع انهما قد جدد لهما عبر عدة سنين ونسب القسم بتثبيت د. غازي الصوا ونقل د. ابراهيم ابو عرقوب الى فئة أ.

وما هي الضغوط التي مورست على القسم لتغيير قناعاته مع تزويدي بسيرة كل منهما الذاتية وسيرتهما اثناء عملها في الجامعة الاردنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٦/٣/٣١

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير التعليم العالي المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي

نص السؤال: عين د. عبدالمهدي السوداني في قسم الاجتماع بالجامعة الاردنية منذ سنين وركي الى رتبة استاذ مشارك.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٠٢١/٣١/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير التعليم العالي

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٣) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبد الباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٠٢٦/٣١/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير التعليم العالي

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٩١) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.

أرجو تقديم صورة عن شهادته الماجستير. وأرجو تقديم صورته عن شهادته الدكتوراه.

وأرجو مخاطبة الجامعة التي تخرج منها لمعرفة حصوله على هاتين الشهادتين وتزويدي بما تبده الجامعة المتخرج منها. وأرجو تزويدي بسيرته الذاتية وسيرته اثناء عمله في الجامعة الاردنية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم: ١٠٢٠/٣١/١٦/٢

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير التعليم العالي

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٨٢) تاريخ ١٩٩٦/٤/١٧ المقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة.

يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبد الباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالانابة

هكذا من الأشهر

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

عبد الباقي جمو

رئيس مجلس النواب بالاتابة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة التعليم العالي

الرقم : ٨/٨١١٥

التاريخ: ٩ محرم ١٤١٧هـ

الموافق : ١٩٩٦/٥/٢٦

معالي رئيس مجلس النواب

تحية طيبة، وبعد ،

فاشير الى كتابكم ذات الأرقام

١٠٢٠/٣٠/١٦/٣ ، ١٠٢١/٣١/١٦/٣ ،

١٠٢٦/٣١/١٦/٣ ، بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٠،

المتضمنة الاسئلة ذات الأرقام والتواريخ المبينة

ادناه والموجهة من سعادة النائب محم عويضة:

١- السؤال رقم (١٨٢) بتاريخ

١٩٩٦/٤/١٧.

٢- السؤال رقم (١٨٣) بتاريخ

١٩٩٦/٤/١٧.

٣- السؤال رقم (١٩١) بتاريخ

١٩٩٦/٤/١٧.

لبحث "يكم برد الجامعة الأردنية في كتابها

رقم ٨٤٥٤/٢٢/١/١٢ بتاريخ ١٩٩٦/٥/٢٠.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير التعليم العالي

رئيس مجلس التعليم العالي

الدكتور عبدالله النصور

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

الجامعة الاردنية

رئاسة الجامعة

الرقم : ٨٤٥٣/٢٢/١/١٢

التاريخ: ١٤١٧/١/٣هـ

الموافق : ١٩٩٦/٥/٢٠

معالي وزير التعليم العالي

تحية طيبة، وبعد ،

فاشير الى كتابكم ذي الرقم ٦٨١٥/٢/٨

المؤرخ ١٩٩٦/٤/٢٤، ومرفقاته صور عن

كتاب معالي رئيس مجلس النواب والاسئلة

الموجهة من سعادة النائب الدكتور محمد

عويضة.

وأرجو أن أبين ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق بالسؤال الأول فإن الجامعة

تتظر في تجديد مدة تجربة أعضاء هيئة التدريس

حسب الأصول دونما الحاجة لممارسة أي

ضغوط.

ثانياً: فيما يتعلق بالسؤال الثاني، فإن ترقية

الدكتور حلمي ساري تمت حسب الانظمة

وتزويدي بما تفيد الجامعة، أرجو تزويدي بسيرته الذاتية.

هل هذا استفهام عن امر يجمله؟ أم تدخل في الشؤون التنفيذية ونحن نطالب يومياً بفصل السلطات لا يعني اعتداء على الاخرى.

السؤال هو استفهام بعد ان تصل الاستفهام اذا اردت الادانة انتقلت الى الاستجواب.

سيدي الرئيس هذا في المادة (١١٤)، في

المادة (١١٧) سيدي الرئيس لا يرسل السؤال الى

الوزير، يبلغ الرئيس السؤال الى الوزير اذا

توفرت في السؤال شروطه، انا اتمنى سيدي

الرئيس ان نعرف هل هذا سؤال ينطبق عليه

حكم النظام الداخلي ام انه محاولة الحصول على

اوراق ووثائق تتعلق بموظف والأمر في هذا ان

نحتفظ بسيرته لحين التحقيق والتحقيق له

مصادره وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

البند الذي يليه

السيد الامين العام

٢٠. كتاب معالي وزير الاشغال العامة

والاسكان بالوكالة رقم (٨٥٠٤) تاريخ

١٩٩٦/٦/١١، جواباً على السؤال رقم (١٩٧)

المقدم من سعادة النائب الدكتور بسام العموش.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٣١٧/٣٢/١٦/٣

التاريخ: ١٩٩٦/٥/٢٣

والتعليمات، وما يلزم من تمحيص الأبحاث وغير ذلك.

ثالثاً: فيما يتعلق بالسؤال الثالث فإن الدكتور السوداني يحمل -حسب ملفه- درجتي البكالوريوس والدكتوراه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الجامعة

الدكتور فوزي غرابيه

معالي رئيس المجلس

الدكتور محمد عويضة معتمد عن الجلسة،

نظرة نظام استاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابده

سيدي الرئيس أنت وصي على تطبيق النظام

الداخلي، السؤال هو استفهام العضو من رئيس

الوزراء او الوزراء عن امر يجمله هذه أولاً.

لوفي شأن من الشؤون التي تدخل في

اختصاصه، او على رغبة في التحقق من

حصول واقعة وصل علمها اليه او استعلامه عن

نية الحكومة في امر من الامور، اذن فالأمر هو

استفهام هذا الاصل به.

أرجو ان يفهمي معالي الرئيس السؤال التالي

المقدم من احد الزملاء وكل الاحترام لذلك

الزميل، أرجو تقديم صورة عن شهادة

الماجستير، أرجو تقديم صورة عن شهادة

الدكتوراه أرجو مخاطبة الجامعة التي تخرج

منها لمعرفة حصوله على هاتين الشهادتين

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان  
أبحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم  
(١٩٧) تاريخ ١٩٩٦/٥/٩ والمقدم من سعادة  
النائب الدكتور بسام العموش.  
يرجى الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة  
القانونية.

واقبلوا الاحترام،،،

م. سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الأردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
التاريخ: ٦ ذي الحجة ١٤١٦ هـ  
الموافق: ١٩٩٦/٤/٢٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى  
الحكومة/معالي وزير الأشغال العامة والإسكان  
للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام  
الداخلي.

نص السؤال: أرجو بيان الملابس التي تمت  
بخصوص عطاء أبنية المسافرين والقادمين في  
معبر الشيخ حسين؟ وأين تم الاعلان عن  
المطاء؟ ومن الذين تقدموا من الشركات؟ وهل  
التكلفة التي اعلن عنها تكلفة منطقية؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. بسام العموش

## وزارة الأشغال العامة والإسكان

معالي رئيس مجلس النواب الأكرم

إشارة إلى كتاب معاليكم رقم ١٣١٧/٣٢/١٦/٣ تاريخ ٩٦/٥/٢٣ ومرافقه السؤال  
رلم (١٩٧) تاريخ ١٩٩٦/٥/٩ المقدم من معادة النائب الدكتور بسام العموش والمتضمن  
الاستفسار عن عطاء أبنية القادمين في معبر الشيخ حسين نرجو معاليكم التفضل بالعلم بما  
يلسي:-

أولاً:- تم عقد اجتماع في وزارة النقل بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠ وبحضور مندوبي كافة  
الجهات المعنية بتشغيل المعبر حيث تم تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان  
بتجهيز معبر الشيخ حسين لاستقبال حركة السيارات الخاصة والحافلات اعتباراً من  
تاريخ ٩٦/٤/٢٨ ، ومرافق طيا لمعاليتكم محضر الاجتماع المذكور اعلاه .  
(مرافق رقم ١) .

ثانياً:- تم اعداد الدراسات والتصاميم اللازمة لجناح القادمين من قبل مهندسي وزارة  
الأشغال العامة والإسكان وعرضها على عطفة مدير الأمن العام وأخذ الموافقة  
عليها بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢ وبناء عليها تم اعداد جداول الكميات والمواصفات  
للأزمة من قبل المختصين في هذه الوزارة تمهيدا لطرح عطاء التنفيذ .

ثالثاً:- نظرا لصفة الاستعجال واستنادا للمادة (٥/ب) من نظام الأشغال الحكومية رقم  
(٧١) لسنة ١٩٨٦ والمادة (٨/ب) من تعليمات العطاءات الحكومية الصادرة  
بموجبها قامت دائرة العطاءات الحكومية بدعوة الشركات المحلية لتأدية اسماؤهم  
واستخراج عروضهم الفنية والمالية لتنفيذ مركز القادمين في معبر وادي  
الأردن/جسر الشيخ حسين وذلك بموجب كتابي رقم خ/٩٤/١/٩٤ تاريخ ٩٦/٤/٤  
والمرافق طيا لمعاليتكم صورة عنه ودعوة العطاء المرفقة به . (مرافق رقم ٢) .

- ١- شركة نجار الصناعية لتجارية .
- ٢- شركة الأبنية الجاهزة .
- ٣- شركة ليا متساوس .
- ٤- الشركة الأردنية للأشغال المعدنية .
- ٥- شركة نجم للهندسة والتجهيزات .

هكذا من الأهل



رابعاً:- تقدم للعطاء بتاريخ ٩٦/٤/٦ لشركات المحلية التالية :

- ١- ائتلاف شركة الابنية الجاهزة والشركة الاردنية للاشغال المعدنية .
- ٢- شركة لجار للصناعية للتجارية .
- ٣- شركة نجم للهندسة والتعهدات .

كما ونرجو معاليكم التفضل بالعلم ان السادة شركة البيا هاوس قامت بالاعتذار عن المشاركة بالعطاء لعدم توفر المواد اللازمة وذلك بموجب كتابهم رقم جو ٩٦/٣٠/٤٠ بتاريخ ٩٦/٤/٦ والمرفق طياً لمعاليكم صورة عنه.(مرفق رقم ٣).

خامساً:- تم فتح العروض المالية المقدمة من الشركات المذكورة بالبلد السابق من قبل لجنة العطاءات المركزية بتاريخ ٩٦/٤/٦ وتشكيل لجنة فنية لدراسة العروض المقدمة .

سادساً:- قامت اللجنة الفنية بتاريخ ٩٦/٤/٦ بدراسة العروض الفنية والمالية المقدمة واعداد تقرير فني بذلك والمتضمن ان الاسعار المقدمة من السادة ائتلاف شركة الابنية الجاهزة والشركة الاردنية للاشغال المعدنية وهو صاحب اقل الاسعار المتقدمة للعطاء مرتفعة اخذين بعين الاعتبار مدة التنفيذ والبالغة عشرون يوماً وقامت اللجنة بتشسيب لمفاوضة المناقص صاحب اقل الاسعار لتزول اسعاره .

سابعاً:- تم بتاريخ ٤/٧ مغاضة الائتلاف من قبل مدير دائرة العطاءات الحكومية ومدير دراسات الطرق والمهندسين المختصين بالوزارة حيث تم تخفيض قيمة العرض المالي المقدم ليصبح (٥٥٠.٠٠٠) خمسمائة وخمسون ألف دينار بدلاً من (٦٥١٣٩٧) ستة مائة وواحد وخمسون ألف وثلاثمائة وسبعة وتسعون دينار .

ثامناً:- استناداً لاحكام المادة ٢١-أ من نظام الاشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته تم تشكيل لجنة فنية لدراسة العروض المقدمة من الشركات الثلاثة المذكورة بالبلد الرابع اعلاه وذلك بموجب كتابي رقم ٥٣٢٧/٩٦/٣٩ بتاريخ ٩٦/٤/٩ والمرفق طياً لمعاليكم صورة عنه . (مرفق رقم ٤) .

تاسعاً:- قامت اللجنة الفنية المذكورة بالبلد الثامن بدراسة العروض الفنية للمقدمة واعداد تقرير بذلك والمتضمن انه لا بد من الموافقة على اسعار الائتلاف بعد المفاوضة حيث انه بغير ذلك يتوجب اعادة طرح العطاء واعطاء المدة الكافية والمعقولة للتنفيذ مما يتعارض مع موعد الانجاز المطلوب في ٩٦/٤/٢٨ ومرفق طياً لمعاليكم صورة عن التقرير المذكور . (مرفق رقم ٥) .

هكذا من المأمول

عشرأ:- بموجب كتابي رقم ٥٣٢٥/٩٦/٣٩ تاريخ ٩٦/٤/٩ الموجه لدولة رئيس الوزراء الاقخم والمتضمن الطلب من دولة الرئيس بعرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر لتلزم الائتلاف بتنفيذ الاعمال بقيمة اجمالية (٥٥٠.٠٠٠) خمسمائة وخمسون ألف دينار وذلك حتى تتمكن هذه الوزارة من توقيع الاتفاقية مع الائتلاف مرفق طياً لمعاليكم صورة من الكتاب المذكور . (مرفق رقم ٦) .

احدى عشر:- بناء على رد دولة رئيس الوزراء الاقخم بكتابه رقم ٣-٦-٣٦٩٣/١١ تاريخ ٩٦/٤/١١ والمتضمن موافقة مجلس الوزراء الموقر على تلزم الائتلاف المذكور بتنفيذ الاعمال المطلوبة بقيمة اجمالية (٥٥٠.٠٠٠) خمسمائة وخمسون ألف دينار وبتكليف معالي وزير المالية بتأمين المخصصات اللازمة لذلك مرفق طياً لمعاليكم صورة من الكتاب المذكور . (مرفق رقم ٧) .

اثني عشر:- بناء على ما تقدم سابقاً قام الائتلاف السادة شركة الابنية الجاهزة، والشركة الاردنية للاشغال المعدنية بانجاز الاعمال المطلوبة (مباني ومظلات للمعبر الشمالي) وذلك بموجب الاتفاقية الموقعة معه وبمدة (٢٠) عشرون يوماً .

واقبلوا فاتق الاحترام ،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان بالوكالة  
المهندس سمير قعور

نسخة/لعطوفة الامين العام .  
نسخة/لمدير دراسات الطرق .

المرفقات:

- ١- محضر الاجتماع المنعقد في وزارة النقل بتاريخ ٩٦/٣/٣٠ .
- ٢- كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ع/٩٤/١/٤ تاريخ ٩٦/٤/٤ .
- ٣- كتاب السادة شركة البيا هاوس رقم جو ٩٦/٣٠/٤٠ تاريخ ٩٦/٤/٤ .
- ٤- كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٥٣٢٧/٩٦/٣٩ تاريخ ٩٦/٤/٩ .
- ٥- تقرير اللجنة الفنية للمشكلة بكتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان (مرفق رقم ٤) .
- ٦- كتاب معالي وزير الاشغال العامة والاسكان رقم ٥٣٢٥/٩٦/٣٩ تاريخ ٩٦/٤/٩ .
- ٧- كتاب دولة رئيس الوزراء الاقخم رقم ٣-٦-٣٦٩٣/١١ تاريخ ٩٦/٤/١١ .

مرفوع رقم ١

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية السورية

وزارة النقل

الرقم : ١٤٢٤ / جـ  
تاريخ : ١٩٩٦/٢/٢٠  
المراتب :

معدني وزير الأشغال العامة والإسكان  
معدني وزير الصحة  
معدني وزير الزراعة  
عطوفة رئيس هيئة الأركان المشتركة  
عطوفة مدير دائرة المخالفات العامة  
عضوة مدير الأمن العام  
عطوفة مدير الدفاع المدني  
عضوة مدير عام دائرة التجمعات  
سعادة نائب شركات التشغيل

أرفق ضيفاً بمحضر اجتماع معالي الجهات ذات العلاقة بموضوع مصرع وادي الأردن  
( قسح حسين ) بتاريخ ١٩٩٦/٣/٣٠ .

أرجو شكرهم بالأخذ والإيماء بإجراء ما ترونه منسباً علماً بأن تاريخ النشر متفق  
للمركبات عبر هذا التعبير سيكون كالتالي : -

- الحافلات السياحية اعتباراً من تاريخ ١٩٩٦/٤/١
- السيارات الخاصة اعتباراً من تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٨
- حافلات النقل العام اعتباراً من تاريخ ١٩٩٦/٥/٥

والقبول وفق الاحترام .

المهندس ناصر قوزي  
وزير النقل

هكذا من الأهل

محضر اجتماع  
مدير وادي الأردن  
( حيدر الشيبه حسين )  
١٩٩٦/٢/٢٠

بناءً على كتاب معالي وزير النقل رقم ١٠٧٣/١٦/١٠ تاريخ  
١٩٩٦/٣/٢٠ المتضمن الدعوه لحضور اجتماع في وزارة النقل بهدف  
التأكد من جاهزية كافة الجهات ذات العلاقة لتشغيل المعبر في الوقت المحدد  
والمستوى المطلوب .

عقد الاجتماع في وزارة النقل حضره مندوبي الجهات المعنية  
( مرفق قائمة بالسماء الحضور ) تم خلاله التأكد على ضرورة الإسراع في  
الاجراءات من أجل تشغيل المعبر في التاريخ والساعات المحددة التي اتفق  
عليها في محضر اجتماع لجنة النقل المشتركة المنعقد في عمان بتاريخ  
١٩٩٦/٣/١٨ وبعد تناول الموضوع من جميع جوانبه اتفق على ما يلي :

نولاً: تكليف وزارة الأشغال العامة والإسكان بالتقييم بالاتي : -

- ١- تهيئة وتعبيد المساحة الواقعة في الجهة الجنوبية من الموقع الحالي  
( موقع الجيش ) على أن لا تقل المساحة المعبدة عن عشرة دونمات  
وتكليف ممثلي الأشغال العامة والأمن العام بإجراء كشف ميداني يرم  
الأحد الموافق ١٩٩٦/٣/٢١ على الموقع لتحديد موقع المساحة  
المذكورة والمستلزمات الضرورية للموقع

٢. تأمين المظلات اللازمة والخدمات مثل المقاعد والحمامات .

٣. إنشاء طريق يربط الجسر العالي بالمساحة المذكورة في ( اولا )  
وتأمين المداخل والمخارج اللازمة لذلك .

١. إنشاء قاعة واسعة لاجهزة التفتيش الجسماني وتفتيش الحشائيب  
بمساحة لا تقل عن ( ١٠ x ٥ م ) يفصل من تلك القاعة غرفة صغيرة  
للتفتيش الجسماني الحسي .

٥. قيادة سباح لفصل حركة القادمين عن المغادرين .

ثانيا: تتأكد على دائرة الجمارك تأمين وتجهيز اللوحات وتحديد مواقع  
وأنية تركيبها وكذلك تأمين الكوادر المتخصصة واتعدد اللازمة .

ثالثا: تكثيف مديرية اندفاع المدني باتشاء وحدة للدفاع المدني مع  
متطلباتها ( سيارة اسعاف والطفايات اليدوية كحد ادنى ) .

رابعا: تكثيف وزارة الصحة بتأمين الخدمات الصحية اللازمة للمعبر على  
مدى ساعات دوام المعبر من الساعة ( ٦:٣٠ صباحا - ١٠ مساء )  
باستثناء ايام الجمعة والسبت حيث يكون الدوام في المعبر من  
الساعة ( ٨ صباحا الى ٨ مساء ) .

خامسا: تقوم وزارة الزراعة بزيادة الكادر المتواجد حاليا والاجهزة اللازمة  
في ضوء تطور حركة نقل البضائع .

سادسا: تكثيف نقابة شركات التخليص بالتجهيز للمرحلة القادمة المتعلقة  
بنقل البضائع بالشاحنات .

سابعا: تطلب من اتحاد شركات التأمين بتجهيز كل ما يلزم للقيام بعمليات  
التأمين اللازمة على المركبات القادمة الى الاردن .

ثامنا: تطلب من جميع الجهات ذات العلاقة بتأمين الكوادر البشرية  
ومستزمات العمل لتكون جاهزة لمباشرة بتشغيل المعبر حسب  
التوزيع المتفق عليها في اجتماع لجنة النقل المشتركة بتاريخ  
١٨/٣/١٩٩٦

هكذا من الأهل



## دائرة العطاءات الحكومية

مرفق رقم ٢

معالي وزير الأشغال العامة والإسكان

الموضوع: استكراج عروض للقيام بتنفيذ مركز  
القلمين في معبر وادي الأردن (الشيخ حسين)

بناءً على مذكرة معاليكم بتاريخ ١٩٩٦/٤/٣ والمتضمنه طلب استكراج عروض لتنفيذ مركز القلمين في معبر وادي الأردن (الشيخ حسين) ونظراً لصلة الاستعجال واستعداداً للملاء (د/ب) من نظام التشغيل الحكومي رقم (٧١) لسنة ١٩٨٦ والملاء (د/ب) من تعليمات العطاءات الحكومية الصادره بموجب.

تسبب لمعاليكم الموافقة على استكراج عروض للقيام بإكمال العطاء موضوع البحث من الشركات المبينه تالو :-

- ١- شركة نجلر الصناعية التجارية .
- ٢- شركة الابنيه الجاهز .
- ٣- شركة الباملوس .
- ٤- شركة الاردنيه لتشييد المباني .
- ٥- شركة نجم الهندسه والتعهدات .

وتفضلوا بقبول لائق الاحترام ، ، ،

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية  
المهندس ناصر فلاح المداحه

لوائق على التسبب اعلاه.

وزير الأشغال العامة والإسكان  
المهندس عبد الهادي المجالي

هكذا من الأشغال

## السادة

الموضوع: العطاء المركزي رقم (٩٦/٣٩) الخاص بإنشاء  
مباني ومطلات للقادمين في معبر وادي  
الأردن (جسر الشيخ حسين)

تدعكم دائرة العطاءات الحكومية للاشتراك في هذه المناقصة لتنفيذ المشروع موضوع البحث ،  
راجياً منكم مراجعة هذه الدفتر لاستلام الوثائق اللازمة في حال رغبتكم بالاشتراك في هذه المناقصة  
اعتباراً من يوم الخميس الموافق ١ / ٤ / ١٩٩٦ وفق لآتي :-

١- وصف العمل  
إنشاء مباني ومطلات للقادمين في معبر وادي الأردن (جسر الشيخ حسين) حسب المخططات  
والمواصفات المعدة .

- ١- لن ينظر بالعروض التي تتضمن أية شروط أو تحفظات مخالفة لشروط دعوة العطاء .
- ٢- ثمن نسخة المناقصة الواحدة ( ١٠٠ ) دينار غير مستردة .
- ٣- تقدم كفاية الدخول في المناقصة في ظرف منفصل مغلق ولا توضع ضمن ظرف العرض المالي  
وتكسر هذه الكفاية باسم صاحب العمل بالإضافة لوثيقته ويجب أن تكون مطابقة للتمودج  
( ب - ٣ ) الوارد في الجزء الثاني من دفتر عقد المقابلة مع الإشارة الى انه في حالة مخالفة  
نص الكفاية عن نص هذا التمودج ، فإن العرض المالي المضي لن يفتح وسيعاد الى صاحبه .
- ٤- تودع العروض في صندوق العطاءات لدى دائرة العطاءات الحكومية في موعد انقضاء الساعة  
الثانية عشر ظهراً يوم الموافق ١ / ٤ / ١٩٩٦ .

مدير عام دائرة العطاءات الحكومية  
المهندس ناصر فلاح المداحه

إدارة جـ ٤٠/٢٠/٩٦  
التاريخ ١٩٩٦/٤/٤

السادة المحترمون  
وزارة الأشغال العامة  
عمان - الأردن  
-----

الموضوع : عطاء مباني جافزة ومظلات معننية لمعبر جسر الشيخ حسين

تحية طيبة وبعد،

نشكركم على دعوتكم لنا للمشاركة في العطاء المذكور أعلاه، ونرجو التفضل بالتعلم بأنه بعد دراسة المخططات المقدمة منكم والتعرف الى ماهية العمل المطلوب وتفاصيله، وبالرغم من رغبتنا الأكيدة في تقديم خدماتنا لكم والتعاون معكم لإنجاز هذا المشروع في أقصر سرعة، إلا أنه لايسنأ إلا أن نعتذر عن المشاركة في هذا العطاء لعدم توفر المواد اللازمة له في الوقت الحاضر كما لا نستطيع تجهيزها ضمن فترة قصيرة .

أملين أن يكون ذلك في مقودونا في مناسبة أخرى،

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير،،،

شركة البيا هانوس



المهندس مناصر الخوري  
مدير إدارة المشاريع

مرفق رقم ٤ وزارة الأشغال العامة والإسكان

١٩٩٦/١٢/١١  
١٩٩٦/١٢/١١  
١٩٩٦/١٢/١١

السادة : م. ناصر المداحه  
م. عبد المجيد الكباريتي  
م. محمود مراد

الموضوع : تلزيم أعمال تنفيذ معبر مركز القادمين والمغادرين في  
معبر وادي الأردن الشمالي ( جسر الشيخ حسين)

استناداً لأحكام المادة ٢١ - أ من نظام الأشغال الحكومية رقم ٧١ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته .

أمرت تشكيل لجنة فنية منكم لدراسة العروض الثلاث الاصلية المرفقة والمقدمة من :-

- ١- ائتلاف الشركة الاردنية للأشغال المعننية وشركة الابنية الجافزة .
- ٢- شركة نجم للهندسة والتجهيزات .
- ٣- شركة تجار الصناعية .

راجياً تقديم التقرير الفني بالسرعة الممكنة وموافاتي به لاستكمال اجراءات التلزيم موضوع البحث.

واقبلوا تحياتي،،،

وزير الأشغال العامة والإسكان  
المهندس عبد الحادي المجالي

هكذا من الأهل

## مرفق رقم ٥

تقرير فني

للطاء المركزي رقم ٢٩ / ٩٦ الخاص بإنشاء مركز القادمين  
والأبنية الجاهزة والمظلات في معبر وادي الأردن / جسر الشيخ حسين

إشارة إلى كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم ٢٩ / ٩٦ / ٥٣٢٧ تاريخ  
١٩٩٦ / ٤ / ١ المتضمن تشكيل لجنة فنية لدراسة العروض المشاركة بالطاء موضوع البحث ، يرجى  
العلم ان اللجنة قد قامت بما يلي :-

### ١- وصف العمل

إنشاء ابنية جاهزة بمساحة مقدارها حوالي ٢٧٨٤ م<sup>٢</sup> ومظلات معدنية بمساحة مقدارها  
حوالي ٢١٤٥٢ م<sup>٢</sup> وذلك للمعبر الشمالي / جسر الشيخ حسين وكذلك إنشاء اعمال الكهرباء  
والميكانيك والارصفة حول المباني .

٢- استلمت اللجنة ثلاث عروض من الشركات التالية :-

١- ائتلاف الشركة الاردنية للأشغال المعدنية وشركة الابنية الجاهزة .

٢- شركة تجر "صناعية" .

٣- شركة نجم تهفوسة والتجهيزات .

٣- قامت اللجنة بتدقيق العروض مالياً وكانت قيمتها قبل وبعد التدقيق كما يلي :-

اسم الشركة	القيمة قبل التدقيق بالدينار	القيمة بعد التدقيق بالدينار
١- ائتلاف الشركة الاردنية للأشغال المعدنية وشركة الابنية الجاهزة	٦٥١ ٣٩٧	٦٥١ ٣٩٦
٢- شركة نجم تهفوسة والتجهيزات	٦٩٩ ٣٠٠	٦٩٩ ٣٠٠
٣- شركة تجر "صناعية"	٧٣١ ٠٩٢	٧٢٢ ٦٩٢

٤- ملاحظات حول العرض المقدم من ائتلاف الشركة الاردنية للأشغال المعدنية وشركة

### الابنية الجاهزة :-

١- الائتلاف صاحب أقل الاسعار

٢- الاسعار الاخرى مغلقة

٣- أرفق بعرضه مخططات ومواصفات فنية للأبنية الجاهزة والاعمال الاخرى .

١- طلب المقاول أن يكون تاريخ المباشرة بتاريخ تسليم الموقع مجهزة بالطبقة الاخيرة من  
البس كورس دون أي عوائق وأن يتم اعطاء التصاريح الامنية للدخول للموقع لموظفيه  
وعائلته وأبنته قبل المباشرة وبعد الالتحاق على المواصفات والمخططات المقدمة .

٥- اشار المقاول بأن سعره المقدم هو بالمقنوع ولا يقبل باعتبار المساحة الاخرى للبند  
قابل للتجزئة والتنقص وأن يتم احتساب الاسعار على شمولية السعر للبند المختلفة  
لثلاثة الاعمال الخارجية .

٦- أرفق المقاول بعرضه اتفاقية ائتلاف مبدئية تشير الى التكافل والتضامن لتنفيذ اعمال  
المشروع .

٧- أرفق المقاول بعرضه مواصفات فنية لـ :-

- الاعمال الصحية والمجاري

- الابنية الجاهزة

- المظلات المعدنية

- الاعمال الكهربائية

٨- ملاحظات حول المواصفات الفنية المقدمة من المقاول:

أولاً: ملاحظات اللجنة حول مواصفات الاعمال الصحية :-

١- استبدال السيولونات من P.V.C بسيولونات كروم

٢- لم يحدد المقاول نوع المفاسل سواء كانت محلية أو مستوردة

٣- بين في المخطط ان عدد خزانات المياه هي ( ٤ ) فقط ولم يحدد حجم

كل واحد منها علماً بأن وثائق الطاء تطلب توفير ( اربعة ) خزانات

لحجم ٣م<sup>٢</sup> لكل خزان لدورات المياه وتوفير خزانات للمباني الاخرى

وبالاعداد المناسبة مع الاشارة الى ضرورة توصيل المبني رقم ( ٨ )

( تبديل ارقام السيارات ) بشبكة مياه ومجاري .

ثانياً: ملاحظات اللجنة حول مواصفات الاعمال المدنية :-

١- تقدم المناقص بتفاصيل اشغاليه للقواعد ورقاب الاعددة وترى اللجنة ان

تعتمد هذه المخططات من قبل الاجهزة المعنية في الوزارة في حال

الاحالة على هذا المقاول .

٢- التزام المقاول في حالة الاحالة عليه بتكديس وتركيب وتشغيل جميع

المواد اللازمة لعمل المشروع .

٣- تفصيل الكاونتر المقدمة من المقاول غير مناسبة وترى اللجنة التزام

المقاول بتكديس مخطط جديد للوزارة لاعتماد في حال الاحالة عليه .

هكذا من المأهول



وكذلك بالنسبة لتفاصيل المباني حيث يجب مناقشتها مع المقاول من قبل الوزارة .

### ثالثاً: ملاحظات حول مواصفات الابنية الجاهزة :-

- ١- ورد تحت البند ( ٤ ) من المواصفات ان سماعات الواح الفاير المعني ١,٥ ملم وتجب ان تكون ١,٥ سم حسب ما ورد في وثائق العطاء .
- ٢- ورد تحت البند ( ٥ ) من المواصفات ان ارتفاع الواح الجدران الخارجية والداخلية ٢,٤٤ سم بينما يجب ان يكون الارتفاع الصافي من البلاط الى السقف ٣,٠ م ويطلب من المقاول الالتزام بذلك .
- ٣- ورد تحت البند ( ٦ ) من المواصفات ان المناخل للشبابيك ستكون من الفاير جلاس بينما ورد في وثائق العطاء يجب ان تكون من الالمنيوم لذلك يطلب من المقاول الالتزام بذلك .
- ٤- ورد تحت البند ( ٧ ) من المواصفات ان الابواب ستكون ٨٤ × ٢٠ م وتري اللجنة ان يطلب من المقاول الالتزام بان تكون الابواب ٢,١٠ × ١,٠ -

### رابعاً: ملاحظات اللجنة حول مواصفات اعمال الكهرباء :-

- ١- ورد تحت البند ( ٤ ) ان وحدات الانارة لكافة الغرف والمطلات ستكون من الفلورسنت ٣٦ × ٢٠ واط مع عاكس وتري اللجنة التزام المقاول في حالة الاحالة عليه تقديم وحدات اارة ٦٠ × ٦٠ سم بداخلها ( ٤ ) لمبات ومن النوع الذي يركب في الاسقف المعلقة .
- ٢- حدد المقاول في البند ( ٨ ) ورقم ( ١ ) انواع المكيفات وحدد اعدادها على المخطط وتري اللجنة الزام المقاول في حالة الاحالة عليه تقديم دراسة للوزارة للتكليف لاعتمادها والتأكد من مناسبتها وكفايتها .
- ٣- بين المقاول على المخطط المقدم من قبله توزيع الكشافات وتري اللجنة ان عددها غير كاف ويجب الزام المقاول في حالة الاحالة عليه بتقديم دراسة كافية واعتمادها من قبل المهندس المشرف .

### د- ملاحظات حول العرض المقدم من السادة شركة تجار الصناعية :-

- ١- لم يقدم المقاول وصلاً للمواصفات لكافة الاعمال .
- ٢- صاحب ثاني اقل الاسعار .

هكذا من المراحل

وكذلك بالنسبة سدصيل المباني حيث يجب مناقشتها مع المقاول من قبل الوزارة .

### ثالثاً: ملاحظات حول مواصفات الابنية الجاهزة :-

- ١- ورد تحت البند ( ٤ ) من المواصفات ان سماعات الواح الفاير المعني ١,٥ ملم وتجب ان تكون ١,٥ سم حسب ما ورد في وثائق العطاء .
- ٢- ورد تحت البند ( ٥ ) من المواصفات ان ارتفاع الواح الجدران الخارجية والداخلية ٢,٤٤ سم بينما يجب ان يكون الارتفاع الصافي من البلاط الى السقف ٣,٠ م ويطلب من المقاول الالتزام بذلك .
- ٣- ورد تحت البند ( ٦ ) من المواصفات ان المناخل للشبابيك ستكون من الفاير جلاس بينما ورد في وثائق العطاء يجب ان تكون من الالمنيوم لذلك يطلب من المقاول الالتزام بذلك .
- ٤- ورد تحت البند ( ٧ ) من المواصفات ان الابواب ستكون ٨٤ × ٢٠ م وتري اللجنة ان يطلب من المقاول الالتزام بان تكون الابواب ٢,١٠ × ١,٠ -

### رابعاً: ملاحظات اللجنة حول مواصفات اعمال الكهرباء :-

- ١- ورد تحت البند ( ٤ ) ان وحدات الانارة لكافة الغرف والمطلات ستكون من الفلورسنت ٣٦ × ٢٠ واط مع عاكس وتري اللجنة التزام المقاول في حالة الاحالة عليه تقديم وحدات اارة ٦٠ × ٦٠ سم بداخلها ( ٤ ) لمبات ومن النوع الذي يركب في الاسقف المعلقة .
- ٢- حدد المقاول في البند ( ٨ ) ورقم ( ١ ) انواع المكيفات وحدد اعدادها على المخطط وتري اللجنة الزام المقاول في حالة الاحالة عليه تقديم دراسة للوزارة للتكليف لاعتمادها والتأكد من مناسبتها وكفايتها .
- ٣- بين المقاول على المخطط المقدم من قبله توزيع الكشافات وتري اللجنة ان عددها غير كاف ويجب الزام المقاول في حالة الاحالة عليه بتقديم دراسة كافية واعتمادها من قبل المهندس المشرف .

### د- ملاحظات حول العرض المقدم من السادة شركة تجار الصناعية :-

- ١- لم يقدم المقاول وصلاً للمواصفات لكافة الاعمال .
- ٢- صاحب ثاني اقل الاسعار .

ر- ملاحظات حول العرض المقدم من السادة شركة نجم للهندسة والتعهدات :-

١- لم يكتم المقاول وصفاً للمواصلات لكافة الاعمال .

٢- صاحب اعطى الاسعار .

### الخلاصة

مما تقدم يتضح ان الاسعار المقدمة من كافة المشاركين بالعطاء تعتبر مرتفعة جداً وتتجاوز ضعف الكلفة لمثل العمل المطلوب فيما لو تم تنفيذ المشروع في مدة معقولة . ونظراً للتوجهات الشفوية بالاجاز المشروع قبل ٢٨ / ٤ / ١٩٩٦ بحيث يكون المركز جازماً لاستقبال القادمين وحيث أن صاحب اقل الاسعار تتلاه الشركة الاردنية للاسفلت المعدنية وشركة الابنية الجاهزة قد قبل بتزويل مائة الف دينار من سعره المبين تحت البند ( ج ) اعلاه ، وحيث انه لا بد من ايجاز المشروع في الموعد المحدد اعلاه ، فانه يتضح انه لا بد من الموافقة على اسعار الائتلاف حيث انه بغير ذلك يتوجب اعادة طرح العطاء واعطاءه المدة الكافية والمعقولة للتنفيذ ولكن هذا يعارض مع موعد الاجاز المطلوب في ٢٨ / ٤ / ١٩٩٦ . لذا ترى اللجنة وضع هذه الحقائق والمعطيات امام مجلس الوزراء الموقر لاتخاذ القرار المناسب بالخصوص .

مرافق طياً جدولين بالاسعار الانفرادية المقدمة من المشاركين بالعطاء .

م. ناصر فلاح المدادحة

م. عبد المجيد الكباريتي

م. محمود مراد

٤٤

٤٦/٢٨

٤٦/٢٨

هكذا من المأهول

وزارة الاشغال العامة والاسكان

مرفق رقم ٦

٤٦/٢٨/٩٦ - ٤٦/٢٨/٩٦ - ٤٦/٢٨/٩٦

### دولة رئيس الوزراء الافخيم

الموضوع : العطاء المركزي رقم ٣٩ / ٩٦ بخصوص انشاء

مبنى القادمين والمغامرين في معبر وادي

الاردن الشمالي ( جسر الشيخ حسين )

شركة امر العامة ٢٠ - أوالعامة ٢١ - أمن نظام الاشغال الحكومية رقم ( ٧١ ) لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته . ونظراً لتضرورة التصور في تجهيز مركز حدود معبر وادي الاردن الشمالي - جسر الشيخ حسين بتبني الجاهزة والمعدات المعدنية وتجهيزه لاستقبال القادمين والمغامرين قبل تاريخ ٢٨ / ٤ / ١٩٩٦ . فقد تم تشكيل لجنة فنية لدراسة العروض المستحقة من ثلاث شركات محلية لتقاولات من المختصين بالعمل معطوب لهذه الغاية وتبين أن صاحب اقل الاسعار بين المشاركين بتقديم عروض هو شركة الشركة الاردنية للاسفلت المعدنية وشركة الابنية الجاهزة وسعر اجسائي مقداره ( - ٣٩٧ - ٦٥٩ دينار ) . وحيث أنه يتضح أن الاسعار الانفرادية مرتفعة ، فقد تم استعاء الائتلاف ومفاوضته ونتيجة لمفاوضات قبلنا بتجارت الاعمال بقيمة اجمالية مقداره ( - ٥٥٠٠٠٠ دينار ) خمسمئة وخمسون الف دينار .

بناءً على ما تقدم وتبين من توقيع الاتفاقية مع الائتلاف المذكور اعلاه وتم مباشرة بالعمل لاجاز المشروع قبل ٢٨ / ٤ / ١٩٩٦ ، أرجو دوتكم التكرم بعرض الموضوع على مجلس الوزراء الموقر لتزويد الائتلاف تنفيذ الاشغال بقيمة اجمالية مقداره خمسمئة وخمسون الف دينار والايجاز برصد هذا المبلغ اضافاً الى مائة الف دينار لتغطية تكاليف تزفيت الساحات في المعبر المذكور .

وتفضلوا دوتكم بقبول فائق الاحترام ...

وزير الاشغال العامة والاسكان

المهندس عبد الحمادي المجالي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رئاسة الوزراء  
الرقم ١٠٠٠٠  
تاريخ ١٠٠٠٠  
المكان ١٠٠٠٠

.....

• 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10

١٩٩٦ - تعاقبات بشكل من توقيف العقابية لعدد من كرتي وقد ٩٦'٧٩ تحت رخص  
بشأن مسمى القادريين والمؤدبين في ذاتي الأردن الشعبي (حيدر سليمان حنون) مع التلاعب  
بشركة الأردنية للاستغلال التجارية وشركة الاندية الخافرة وولدت لعمارة العالم بالحداد  
الحداد في سنة ١٩٦٨ (المؤلف: حيدر سليمان حنون) بالحداد بالحداد  
الحداد لخدمة عمالية منار (٢٠٠٠) (حيدر سليمان حنون) بالحداد بالحداد  
وغير سابقه ما بين هذا النوع بالحداد في (١٠٠٠) ملكة لحداد وديار لحداد في  
رئيس المؤرخ

معالي رئيس المجلس

الدكتور بسام العموش معتذر عن الجلسة،  
البند الذي يليه، الردود على الاقتراحات برغبة  
هي فقط لعلم المجلس.

السيد الأمين العام

#### ٤- الردود على الاقتراحات برغبة

١. كتاب معالي وزير التنمية الاجتماعية رقم

(۱۸۵۰) تاریخ ۱۹۹۶/۳/۴، جواباً علی

الاقتراح برغبة رقم (٢٩) المقدم من سعادة

القائب السيد ضيف الله المومني.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الأردنية الهاشمية .

## مجلس النواب

التاريخ: ١٩٩٥/١٢/٢٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة الاردنية الهاشمية

## رئيس الوزراء

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

## التائب

**ضيف الله المومني**

## صندوق المعونة الوطنية

## الادارة العامة

الرقم : ص م/م/١/١٨٥٠

التاريخ: ١٤/١٠/١٤١٦هـ

الموافق : ٤/٣/١٩٩٦م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ٣١١/٣٠/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ الموجه الي ومرفقه الاقتراح الموجه اليكم من مساعدة النائب ضيف الله المومني بشأن اعادة النظر في الاسس المعتمدة لمنع الاعانات لاسر الفقيرة في صندوق المعونة الوطنية.

فانتی ارجو توضیح ما یلی:

١. ان موازنة الصندوق للعام الحالي وضعت على أساس تعليمات المعونة والتأهيل المعمول بها حالياً وأن أي تعديل على هذه الاسس سيترتب عليه انفاق مالي كبير تعجز موازنة الصندوق لهذا العام عن مواجهته.

٢. ان الصندوق اذ يلبي احتياجات معظم الاسر والافراد المدرجة تحت الفئات:

أ - غير القدرة على العمل وتصبح قدرة على العمل عن طريق التأهيل الجسماني أو المهني.

ب - غير القادرة على العمل ولا يمكن  
تأهيلها جسمانياً أو مهنيًا كالمسنين وأسره  
والجيزة وأسره وأسرة المسجونين والمطلقات  
والمهجورات.. الخ.

44

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١١/١٢/١٩٩٦

لا يمكنه الدخول في مجال تقديم العون للحالات المؤهلة والقادرة على العمل، وذلك لوجود مؤسسات أخرى ترعى مثل هذه الحالات كصندوق التنمية والتشغيل ومؤسسة الاقراض الزراعي ومؤسسة رعاية أموال اليتام.

ج - أما في مجال رعاية الاعاقات الشديدة للأسر الفقيرة وغير القادرة على تقديم الرعاية لابنائها المعاقين فإن ادارة الصندوق بصدد وضع الاسس اللازمة لذلك لاعتمادها من قبل مجلس الادارة من أجل البدء بالانقاع من المبلغ المرصود بموازنة الصندوق لهذه الغاية.

د - لقد استعرض مجلس إدارة الصندوق عند وضع الموازنة لهذا العام موضوع المعونة النقدية المتكررة، وقرر ان تكون موازنة الصندوق هذه موازنة تأهيل وذلك للحد من المعونة المتكررة بالتدبر المستطاع لما لهذه المعونة من مردود سلبي على الاسر القادرة على البحث عن مصادر دخل أخرى، وذلك بالركون الى هذه المعونة بدلاً من السعي لإيجاد فرص عمل أو مصدر دخل ثابت يتلائم واطواها.

والسلام عليكم ورحمة الله،،

**وزير التنمية الاجتماعية**

**رئيس مجلس ادارة صندوق المعونة الوطنية**

## حماد ابو جاموس

السيد الامين العام

٢. كتاب معالي وزير النقل رقم (٩٠٢)

تاریخ ۱۰/۳/۱۹۹۶، جواباً علی الاقتراح



هكذا من أهل

برغبه رقم (١٤) المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٢٨/١٢/١٤١٦ هـ  
الموافق: ٢٠/١٢/١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة  
أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: نظراً لتفاقم مشكلة المواصلات بين محافظة جرش والعاصمة عمان، ومن جرش وجامعة العلوم والتكنولوجيا، فأبني أقترح أن تقوم الحكومة بالتنسيق عدد الباصات التابعة لمؤسسة النقل العام على خط جرش عمان، تبرز جامعة العلوم والتكنولوجيا وخصوصاً في ساعات الصباح الأولى من كل يوم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

سليمان السعد

نائب محافظة جرش

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ٥/شعبان/١٤١٦ هـ  
الموافق: ٢٧/١٢/١٩٩٥ م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: يشكو المواطنون الاردنيون الذين يقيمون في رومانيا للدراسة أو العمل أو للزيارة وكذلك غيرهم ممن يريدون زيارة بلدنا الاردن، يشكون لعدم وجود رحلة للملكية الأردنية الى بخارست وإذا أرادوا الحجز على الرومانية فقد يحتاجون الى شهرين مسبقاً، فأقترح تسيير رحلة الى بخارست اسبوعياً ولو على سبيل المرور الى غيرها من العواصم الأوروبية أو حتى الامريكتين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم: ٩٠٢/٩/١١٠

التاريخ: ١٠/٣/١٩٩٦ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٣٠٣/٣٠/١٧/٣ تاريخ ١٠/٢/١٩٩٦ ومرفقه الاقتراح برغبة رقم (١٤) تاريخ ٢٤/١٢/١٩٩٥ المقدم من سعادة النائب سليمان السعد بخصوص طلب تسيير عدد

اليهم استقرار نفسي ويدفعهم للعمل الجيد لصالح بلدياتهم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

النائب

خالد عبدالنبي العجارمة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم: ٣٤٩٦/٤/١٢/٥١

التاريخ: ١٨/١١/١٤١٦

الموافق: ٦/٧/١٩٩٦ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى الاقتراح المقدم من سعادة النائب السيد خلد عبدالنبي العجارمة رقم (٣٤) تاريخ ٧/٢/١٩٩٦ والمتعلق برواتب التقاعد لروساء البلديات.

لقد نصت المادة (٢٢) من قانون التقاعد المدني رقم (٣) لسنة ١٩٨٧ فقرة (د) على ما يلي:-

"بالرغم مما ورد في الفقرة (ب) من هذه المادة يجوز للمتقاعد المدني أو العسكري الذي يعين رئيساً لبلدية أو رئيساً للجنة بلدية أو رئيساً لمجلس قروي ان يجمع بين راتبه التقاعدي والراتب الذي يتقاضاه من تلك الرئاسة".

واقبلوا فائق الاحترام،،،

رئيس الوزراء

السيد الامين العام

من الباصات التابعة لمؤسسة النقل العام على خط جرش/عمان، جامعة العلوم والتكنولوجيا وخاصة في ساعات الصباح الاولى من كل يوم. أرجو التكرم بالعلم بأن قانون مؤسسة النقل العام لا يعطيها الحق بتسيير حافلاتها على هذا الخط كونه خارج منطقة امتياز المؤسسة، وكذلك لا يوجد لدى المؤسسة امكانية في الوقت الحالي لتسيير حافلاتها على الخط المذكور، علماً بأن لجنة السير المركزية والفرعية تستطيع منح تصاريح للقطاع الخاص لخدمة هذا الخط.

واقبلوا الاحترام،،،

المهندس ناصر اللوزي

وزير النقل

السيد الامين العام

٣. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٣٤٩٦) تاريخ ٦/٤/١٩٩٦، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٣٤) المقدم من سعادة النائب السيد خالد عبدالنبي العجارمة.

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر:

نص الاقتراح:

ان لا يوقف راتب التقاعد عن رؤساء البلديات باعتباره من خدمات سابقة عسكرية أو مدنية وعلى غرار مجلس النواب ولأنهم منتخبين من الشعب وليسوا موظفين وهذا سيؤدي إلى تحسين أوضاعهم المالية مما يعني

٤. كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم (٦٢٥٨) تاريخ ١٩٩٦/٤/٢٣، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٣٥) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين.

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح:

ضرورة إخراج مشروع طريق القطرانة الكرك والقاضيين بتحويله الى أربعة مسارب والزام الحكومة بتنفيذه نظراً للحاجة الماسة اليه الطريق الحالي سيء وضيق وخطر ولا يفي باحتياجات المحافظة المسرب يخدم جميع مدن وقرى المحافظة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور نزيه عمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٣/شوال/١٤١٦هـ

الموافق: ١٩٩٦/٣/٣م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض بعض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: إن الطريق الذي يربط غرب اربد بقرى كفر جاز وسما الروسان. وإن كان طريقاً زراعياً ولكنه طريق يخدم حركة التنقل ويختصر المسافة وهو يعاني من حالة خلل فاحشة، جعلته أشبه بغير سالك لذلك أقترح إعادة تعبيده تحقيقاً للأهداف الذي فتح من أجلها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الأشغال العامة والإسكان

الرقم : ٦٢٥٨/٣٠٠/٢١

التاريخ: ١٩٩٦/٤/٢٣م

الموافق: ١٤١٦/١٢/٥هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : اقتراح برغبة رقم (٣٥).

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٨٣٤/٣٠/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٦/٠٣/٣١م بخصوص الاقتراح برغبة رقم (٣٥) المقدم من سعادة النائب

الدكتور نزيه عمارين بخصوص طريق الكرك/القطرانة.

أرجو معاليكم العلم بأنه قد تم طرح عطاء جزء من الطريق بطول ٦,٤ كم ابتداء من تقاطع

القطرانة باتجاه الكرك ويتضمن العمل إنشاء طريق باربعة مسارب مع جزيرة وسطية وبكلفة

حوالي ٤ مليون دينار وقد تم فتح العروض بتاريخ ١٣/٤/١٩٩٦م ومن المتوقع لحالة

العطاء خلال الشهر القادم، علماً بأن الوزارة ستقوم بأعمال الصيانة اللازمة للطريق القائم بصورة مستمرة.

واقبلوا فائق الاحترام،،،

وزير الأشغال العامة والإسكان

المهندس عبدالهادي المجالي

السيد الأمين العام

٥. كتاب معالي وزير الطاقة والثروة

المعدنية رقم (٢١٥٤) تاريخ ١٩٩٦/٥/١٢،

جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٤٣) المقدم من

سعادة النائب السيد عبدالمنعم أبو زنت.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

التاريخ: ١٣/١٠/١٤١٦هـ

الموافق: ١٩٩٦/٣/٣م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي

على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: أقترح ضرورة إكمال إنارة

الشوارع في ضاحية الياسمين.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

عبدالمنعم أبو زنت

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

الرقم : ٢١٥٤/١٦/٣/٦

التاريخ: ١٩٩٦/٥/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراح برغبة رقم (٤٣) المقدم

من سعادة النائب عبدالمنعم أبو زنت

لاحقاً لكتابه رقم ١٦٧٩/١٦/٣/٦ تاريخ

١٩٩٦/٤/٩ بخصوص الاقتراح برغبة رقم

(٤٣) المقدم من سعادة النائب عبدالمنعم أبو زنت

بخصوص اضاءة الشوارع في ضاحية الياسمين.

أرجو معاليكم التكرم بالعلم ان امانة عمان

الكبرى قد افادت بكتابتها رقم ٦٨١٥/٢/٩ تاريخ

١٩٩٦/٤/٢٠ مرفق صورة عنه ان عدد

الوحدات التي يتم تركيبها في ضاحية الياسمين

ضمن حدود منطقة بدر بلغ (١١٩) وحدة انارة

ولم يبق في ذلك الموقع سوى (٢٢) عمود

بدون وحدات انارة. وسيتم حث الامانة على

تركيب وحدات الانارة المتبقية، علماً بأن هناك

اتفاقية بين الامانة وشركة الكهرباء الاردنية

تنظم امور انارة الشوارع العامة ووزارة الطاقة

ليست طرفاً في هذه الاتفاقية.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

وزير الطاقة والثروة المعدنية

الدكتور هاشم احمد الدباس

هكذا من الأهل

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
امانة عمان الكبرى  
الرقم : ٦٨١٥/٢/٩  
الموافق: ١٩٩٦/٤/٢٠

معالي وزير الطاقة والثروة المعدنية  
تحية طيبة وبعد،،،  
ارجو ان اعلم معاليكم بأن عدد وحدات  
الانارة التي تم تركيبها في ضاحية الياسمين  
الكائنة ضمن حدود منطقة بدر بلغ (١١٩) وحدة  
انارة علماً بأنه لم يبق في ذلك الموقع سوى  
(٢٢) عامود بدون وحدات انارة.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

ع/امين عمان  
الدكتور مدوح العبادي  
المهندس سالم سوادحه

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة الطاقة والثروة المعدنية  
الرقم : ١٦٧٩/١٦/٣/٦  
التاريخ: ١٩٩٦/٤/٩

معالي رئيس مجلس النواب  
الموضوع : الاقتراح برغبة رقم (٤٣) المقدم  
من سعادة النائب عبدالمنعم ابو زنتب إشارة الى

كتاب معاليكم رقم ٧٣/٣٠/١٧/٣ تاريخ  
١٩٩٦/٣/٢٥ ومرفقه صورة عن الاقتراح  
برغبة رقم ٤٣ المقدم من سعادة النائب  
عبدالمنعم ابوزنتب بخصوص إكمال اضاءة  
الشوارع في ضاحية الياسمين. ارجو معاليكم  
التكرم بالعلم أن امانة عمان الكبرى قد اعلمتنا  
بأنه قد تم تركيب أكثر من ١٠٠ وحدة انارة في  
شوارع ضاحية الياسمين وسيتم تركيب وحدات  
انارة اخرى في حال توفر مخصصات وستقوم  
الوزارة بمتابعة الموضوع مع امانة عمان  
الكبرى.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

وزير الطاقة والثروة المعدنية  
د. هاشم أحمد الدباس

السيد الامين العام  
٦. كتاب معالي وزير الداخلية رقم  
(٧٠٠٢٨) تاريخ ١٩٩٦/٨/١، جواباً على  
الاقتراح برغبة رقم (٢٥) المقدم من سعادة  
النائب الدكتور احمد الكوفحي.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
مجلس النواب  
التاريخ: ٥/شعبان/١٤١٦هـ  
الموافق : ١٩٩٥/١٢/٢٧م

دولة رئيس مجلس النواب

الموضوع: الاقتراحات برغبة  
ارجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي  
على المجلس الموقر:

نص الاقتراح: يشكو المواطنون الذين  
يراجعون بعض دوائر السير لتحديد موعد اداء  
لفحصها العملي بقيادة المركبات من تأخر  
المواعيد المحددة لثلاثة أشهر أحياناً، الأمر الذي  
يتطلب ايجاد حل لهذه القضية عن طريق  
مضاعفة اللجان، وتمديد الدوام أو بما تراه تلك  
الدوائر المختصة مناسباً.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. احمد الكوفحي

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
وزارة الداخلية  
الرقم : س/٧٠٠٢٨  
التاريخ: ١٩٩٦/٨/١

معالي رئيس مجلس النواب

إشارة لكتاب معاليكم رقم ٣١٠/٣٠/٧/٣  
تاريخ ١٩٩٦/٢/١٠ ومرفقه الاقتراح برغبة  
رقم (٢٥) تاريخ ١٩٩٦/١/١٥ المقدم من سعادة  
النائب الدكتور احمد الكوفحي، بموضوع تنمر  
المواطنين من تأخر مواعيد اداء الفحص العملي  
لقادة المركبات.

ارجو معاليكم التلطف بالعلم بأنه قد تم دعم  
ورغد القوى البشرية العاملة في مركز ادارة  
ترخيص السواقين والمركبات وكافة الاقسام  
بالمحافظات اضافة الى اتخاذ كافة الترتيبات  
اللازمة للمتقدمين للفحص الفني من طالبي  
الحصول على رخص السوق بحيث أصبح  
باستطاعة أي مواطن انتهاء معاملته والحصول  
على رخصة السوق بنفس اليوم الذي يراجع فيه  
تلك الادارة واقسامها، كما وانه نتجه النية لاتخاذ  
مزيد من الترتيبات الخاصة بهذا المجال لتسهيل  
وتبسيط اجراءات معاملات المواطنين.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

د. عوض خليفات

وزير الداخلية

معالي رئيس المجلس  
أرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة  
والصلاة ثم نعود لاستئناف الجلسة.  
- وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة ثم  
عادت بعد ذلك للانعقاد-  
- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس  
بسم الله الرحمن الرحيم  
نعود لاستئناف الجلسة، السيد الامين العام  
جدول الاعمال.

السيد الامين العام  
يضاف على جدول الاعمال تحت البند (٥)  
ما يلي:-



## ٥- الكتب الواردة:-

١. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (٢٢٦٠) والمتضمن مشروع قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اناداركو الاردن المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ١٢٦٠/١١/٥٨

التاريخ : ١٤١٦/١١/٥ هـ

الموافق : ١٩٩٦/٣/٢٤ م

## معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم بـ (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اناداركو الاردن/المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦)، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/٣/١٩، مع الاتفاقية الملحقه له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

منشروع  
قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦  
دون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج  
بين  
سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية  
وشركة اناداركو الاردن/المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة اناداركو الاردن / المنبثقة عن شركة اناداركو الامريكية لسنة ١٩٩٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية المشاركة في الانتاج والمقودة في عمان بين سلطة المصادر الطبيعية وشركة اناداركو الاردن والموقع عليها بتاريخ ١٩٩٦/٣/٥ والملحق بهذا القانون صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاه منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٩٦/٣/١٩

هكذا من المأهول

## الأسباب الموجبة لعقد إتفاقيات التنقيب

عن البترول مع شركة انا داركو

كان الأردن ولا يزال يعتمد اعتماداً رئيسياً على استيراد النفط الخام ومشتقاته لتأمين إحتياجاته من مصادر الطاقة اللازمة لمواكبة أي تطور اقتصادي تصبو إليه الدولة، ولقد أصبحت فاتورة النفط التي تدفعها الدولة تشكل ومنذ سنوات عديدة عبئاً ثقيلاً على كامل الإقتصاد الأردني، الأمر الذي حدا بالدولة ومنذ منتصف هذا القرن بالتقيام بمحاولات جادة لإيجاد مصادر محلية للطاقة عن طريق التحري والتنقيب عن النفط في معظم أراضي المملكة سواء كان بواسطة الشركات الأجنبية أو بواسطة سلطة المصادر الطبيعية، وبهذا الصدد أرجو أن أبين ما يلي:

- من المعروف أن أعمال التنقيب عن البترول، إنما وجدت، ذات كلفة عالية تحتاج إلى رؤوس أموال طائلة، ويكتنفها عنصر مخاطرة مرتفع، وتحتاج إلى نفس طويل وتكنولوجيا متقدمة ومعقدة لا بد من مواكبتها باستمرار.

- لقد حاولت الحكومات الأردنية المتعاقبة ومنذ الخمسينيات اجتذاب شركات النفط العالمية للإستثمار في التنقيب عن النفط في المملكة ولم تنجح إلا بإجتذاب عدد قليل من الشركات لم تتم بعملها بشكل متواصل نتيجة للظروف السياسية التي مرت بها المنطقة. مثل شركة اينا ناقفا اليوغوسلافية التي انسحبت عام ١٩٧٠

- في أواخر السبعينيات وعندما تصاعدت أسعار النفط العالمية لأعلى مستوى لها، ومع توالي الإكتشافات النفطية الضخمة في الدول العربية المجاورة ودول العالم الأخرى، حاولت الحكومة جاهدة وعن طريق سلطة المصادر الطبيعية اجتذاب بعض الشركات العالمية للتنقيب عن البترول في المملكة، لكنها لم تفلح بذلك نتيجة لعدم وجود المعلومات الجيولوجية الكافية. لذلك وعدم توفر المعلومات ذات العلاقة بمؤشرات الإحتمالات النفطية الممولة في المملكة. لذا فقد

نأت هذه الشركات عن التذوم للمملكة للإستثمار في التنقيب عن النفط، وذهبت إلى الدول المجاورة حيث عنصر المخاطرة أقل واحتمالات الإكتشاف فيها أكثر.

- في اوائل الثمانينات ولغاية الآن، ونتيجة لاجسام الشركات عن التذوم للأردن، بادرت الحكومة ممثلة بسلطة المصادر الطبيعية بتنفيذ المشروع الوطني للتنقيب عن البترول بتمويل من خزانة الدولة وبواسطة كوادز وطنية مدربة، حيث نجحت في اكتشاف كميات متواضعة من البترول في حقل حمزة، وبعض الشواهد النفطية في السرحان، والغاز الطبيعي في منطقة الرينة والذي ينتج ويستغل منذ مطلع عام ١٩٨٩ في توليد الطاقة الكهربائية والذي ساهم بحوالي ١٨٪ من مجموع الكهرباء المولدة في المملكة. وقد أنفقت الدولة اموالاً على هذا المشروع بلغت حوالي ١٢٠ مليون دينار. كان يمكن توفيرها أو جزء منها لو أن الشركات العالمية كانت قد استثمرت في هذا المجال في الأردن.

- هذه الإكتشافات والكم الهائل من المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والمسوحات الزلزالية التي وفرها المشروع الوطني الأنف الذكر، والتي لم تكن متوفرة في السبعينيات شجعت الشركات العالمية على الحضور إلى الأردن للإطلاع على المعلومات ودراساتها وتقييمها والرغبة في الإستثمار في مجال التنقيب عن النفط في المملكة، وقد تم عقد سلسلة من الإتفاقيات منذ عام ١٩٨٦ مع كل من:

• شركة أموكو	( Amoco )	الأمريكية
• شركة هنت	( Hunt )	الأمريكية
• شركة بتروفينا	( Petro Fina )	البلجيكية
• شركة هانبو	( Hanbo )	الكورية

وقد صدرت جميع هذه الإتفاقيات بقوانين وافق عليها مجلس الأمة، هذا بالإضافة الى اتفاقيات التعاون في مجال النفط مع بعض الشركات العالمية مثل شركة بتروكندا الكندية.

هكذا من الأهل

لقد استثمرت هذه الشركات ما يزيد على ٦٠ مليون دولار إلتق الجزء الأعظم منه داخل الأردن وفي توظيف العمالة الأردنية وتدريبها، وتوفير المزيد من المعلومات الهامة التي ساعدتنا جداً في برامجنا الإستكشافية اللاحقة وساعدت الشركات الأجنبية الأخرى في الاهتمام بالأردن كم منطقة استثمارية في هذا المجال.

- إن الحاجة إلى إجتذاب الإستثمارات الأجنبية إلى الأردن، والحصول على التكنولوجيا المتقدمة، وتوفير على خزينة الدولة وتشغيل الكوادر والموجودات المحلية لهي من أقوى المبررات لتوقيع مثل هذه الاتفاقيات مع شركة مثل أناداركو Anadarko المسؤولة عن أكتشافات نفطية ضخمة في الجزائر وخليج المكسيك، والتي ستفوق مبلغ ٢٠ مليون دولار امريكي في فترات الاستكشاف الأولى وستقوم باستئجار حفارات شركة البترول الوطنية، وخدمات الشركات المحلية المختلفة وتشغيل كوادر وطنية، وستحمل هذه الشركة كافة المسؤولية الفنية والمالية وعناصر المخاطرة لوحدها.

- إن الأردن ليس البلد الوحيد الذي تعمل فيه شركات البترول العالمية وعلى العكس من ذلك فإنه من البلدان القليلة في العالم التي تتولى فيها الحكومة مسؤولية التنقيب عن البترول فجميع الدول العربية وبدون استثناء تعمل فيها هذه الشركات وهي التي أكتشفت النفط في كل من مصر وسوريا والعراق وليبيا والجزائر وتونس والسودان وإيران بالإضافة إلى دول الخليج، ولا تزال هذه الشركات تعمل وتكتشف في جميع هذه الدول، كما أن العراق قد عقد حديثاً العديد من الاتفاقيات المماثلة مع شركات النفط العالمية وهم بانتظار فك الحصار عنه حتى يبدأون في العمل. وقد قامت الحكومة بتأسيس شركة البترول الوطنية لتعمل في منطقة الغاز ولكن هذه الشركة وبإمكاناتها المحدودة لا تستطيع القيام بأعمال الاستكشاف في كافة مناطق المملكة .

إنه لإتجاز عظيم للأردن أن يجتذب الشركات البترولية العالمية لتستثمر أموالها في أعمال التنقيب عن البترول في اراضيه المعروفة بصعوبة الإستكشاف فيها بسبب تعقيداتها الجيولوجية وارتفاع عنصر المخاطرة وبشروط تعاقديه جيدة ، وبمكس الدول الأثنة الذكر المعروفه باحتواء اراضيها على كميات هائلة من النفط ، وسهولة الإستكشاف فيها .

إن الاستمرار بالإتفاق من خزينة الدولة في هذا المشروع سوف يرهق الإقتصاد الأردني ويزيد من مشاكله وخاصة إذا أردنا تغطية جميع مناطق المملكة ببرامج الإستكشاف واختصار الوقت والتغلب على المعوقات التكنولوجية والمالية والإدارية التي تكتنف عملية التنقيب عن البترول من خلال مؤسسات الدولة. لكل هذه الاسباب مجتمعة فإن الحكومة تتقدم الى مجلس النواب الموقر للموافقة على هذه الاتفاقيات لما فيها من توفير ودعم للإقتصاد الوطني .

هكذا من الأشغال



معالي رئيس المجلس

للجنة الطاقة؟ يحال الى لجنة الطاقة.

السيد الامين العام

٢. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٢٠١)

تاريخ ١٩٩٦/١١/١٩، والمتضمن مشروع قانون الشركات لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ش ١/١٢٠١

التاريخ: ١٤١٧/٧/٨ هـ

الموافق : ١٩٩٦/١١/١٩

هكذا من الله

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليتكم بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع

(قانون الشركات لسنة ١٩٩٦) بشكله الذي اقره

مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ

١٩٩٦/١٠/٢٩، مع الاسباب الموجبة له رجاء

احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

## الاسباب الموجبة للتعديل

اولاً: تحقيق مبدأ اللامركزية والحد من الإجراءات الروتينية.

أ- تضمن القانون الجديد اناطة الموافقة على تسجيل كافة انواع الشركات باستثناء الشركات المساهمة العامة والتغيرات التي تطرأ عليها الى مراقب الشركات. بدلا من موافقة الوزير المواد (١١ و ٥٩ و ٨٠).

ب- تسجل الشركات التي تعمل في المنطقة الحرة لدى مؤسسه المناطق الحرة المادة (٢).

ج- تفويض الصلاحيات حيث تضمنت التعديلات حق الوزير لتفويض بعض صلاحياته لمراقب الشركات، وحق المراقب بتفويض صلاحياته لاي من موظفي مراقبة الشركات المادة (٢٩٠/ج).

ثانياً: تغطية النقص التشريعي في بعض جوانب قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩.

أ- نظراً للتوجه الحكومي بتحويل المؤسسات العامة الى شركات مساهمة عامة فقد تم تعديل بعض احكام التحويل حيث تم اختصار اجراءات مطولة لا لزوم لها واتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في تقديم الخدمات والاستثمارات في مجالات واضحة المادة (٨).

ب - تحارز العقوبات التطبيقية للقانون حيث انها كانت معرضة للاجتهاد والتفسير لما كان يكتملها من غموض ومن ذلك المواد (٩٢، ٧٤، ٧٢، ٧٢، ٨)

ج - استحداث نوع جديد من الشركات تسمى الشركات التي لا تهدف الى تحقيق الربح من احكام قانون الشركات ان هذا النوع من الشركات يرمى الى اعطاء الفرصة الى مجموعة من الأشخاص لاتخاذ شكل الشركة التجارية لتبسيط الاجراءات عليهم ولتلاقي التعديلات التي ياقونها اذا ما تم صياغة هذا المشروع كجمعية خيرية ولا سيما ان القانون الحالي قد عطل خطا حيدة في سبل تحديث النصوص وادخال مفاهيم عصرية وادوات حديثة كأدوات قانوني للاستثمار المادة (٧/د).

د - تطوير اجراءات الادارة المدعمة العامة ومعالجة التعديلات التي ظهرت من خلال التطبيق ومن هذا المجال فقد احدثت بعض التعديلات في القانون عدد من الاعضاء الرئيسة اهمها : إلغاء لجنة التأسيسات وذلك لتسهيل الاجراءات لتسجيل الشركات وزيادة واسمائها عن طريق طرح الاسهم للاكتتاب العام او الخاص المواد (٩٢، ٩٥، ٩٤)

هـ - نظم القانون الجديد (الشركات المدنية) وهي الشركات التي تؤسس بين أشخاص من اصحاب المهن كالمحامين والمهندسين، الاطباء، ملققي الحسابات، لا سيما من حيث صفة الشريك، وحالة وفاة احد الشركاء المادة (٧/ج).

و - يسمح التعديل بان يقوم شخص واحد بتسجيل الشركة ليملكها بالكامل لتصبح كالمؤسسة الفردية الا انها محدودة المسؤولية ويظل هذا الشخص ملزما باحكام الشركة المحدودة المسؤولية كاتباع اجراءات الاجتماعات والادارة ورفع راس المال وتخفيضه، ان مثل هذا التعديل يسمح للأفراد ان يستثمروا ويعملوا دون تعريض اموالهم الشخصية للمخاطر المصاحبة لاعمال الشركة ودون ان يضطروا لاستعمال اموال الآخرين في المشروع ورغم عدم رغبتهم بمشاركتهم وهذا ما نراه حاليا عندما نرى ان شخصا واحدا يملك (٩٩، ٩٩٪) من الحصص في الشركة وربما ابنه او زوجه او صديقه يملك اقل من (١٪) من الحصص المادة (٥٣/ب و ٩٠/ب)

ز - يسهل هذا التعديل اجراءات التسجيل بحيث يسمح للمحامي منظم عقد التأسيس ان يحصل بنفسه على توقيع المؤسسين عليه والحصول على الوثائق الثبوتية المطلوبة ومن ثم تقديمها للمراقب في هذا تدرج للاجراءات اذ قد يصعب احضار المؤسسين الى دائرة مراقبة الشركات في اوقات الدوام الرسمي لان المؤسسين قد يكونوا موظفين ايضا ولا يستطيعون ترك اعمالهم بسهولة مما يؤخر التسجيل، وتسريع التسجيل من الاسباب الرئيسية التي تشجع الاستثمار كما ان هذا التعديل يخفف العبء على الدائرة عندما يضطر عدد كبير من المؤسسين الحضور الى الدائرة للتوقيع او من يفوضه المواد (٩٢ و ٥٧ و ١١).

ح - جاء النص الجديد لينص صراحة على حق المساهم الاعتياري الخاص بان يمثل عدد من الاعضاء في مجلس الادارة بنسبة مساهمته في الشركة. وذلك تحقيقا للعدالة واسوة بما هو متبع بالنسبة للشخص الاعتياري العام

هكذا من الأهل

## ثالثا: تجنب الازدواج الضريبي واعطاء حوافز للشركات الناجمة :

١ - حيث تم الغاء الرسم المقرر للرسملة الذي هو بواقع (١٥٪) من قيمة الاحتياطي الاختياري او الارباح المدورة نظرا لان هذا الرسم يشكل ازدواجا ضريبيا على اعتبار ان الاحتياطي الاختياري والارباح المدورة هي عبارة عن مبالغ مقطوعة من ارباح الشركة المدفوعة عنها الضريبة اصلا علاوة على ذلك ان هذا الرسم يعيق عملية الرسملة التي تتم اصلا لدى الشركات الناجحة والتي يتوجب على الدولة رعايتها وتشجيعها لان في زيادة ارباح هذه الشركات اعادة استثمار لموجوداتها بما يقوى استثماراتها.

تم اضافة بند جديد بالنسبة للاحتياطيات يسمى احتياطي خاص بالانفاق الاحتياطيات الاخرى للشركات المساهمة العامة بما لا يزيد عن ٢٠٪ من ارباحها الصافية لاستعماله لاغراض الطوارئ او التوسع او لتقوية مركز الشركة المالي ومواجهة المخاطر التي تنهش لها بما تنفق والاعس المحاسبة المتعارف عليها وهذا يؤدي الى تقوية مراكز الشركات المساهمة العامة باعتبارها اوعية ادخارية نهم قاعدة عريضة من المساهمين اضافة الى اهمية هذه الشركات للاقتصاد الوطني بشكل عام المادة (١٩٣/ج)

ج - التعديل يتضمن نصوص تهدف الى ايجاد ميكانيكة سريعة وبسيطة عند تحديد علاوة الاصدار للشركات الراححة التي ترغب بزيادة رأس مالها. واعطيت صلاحية الموافقة عليها للوزير بناء على تنسيب المراقب بدلا من لجنة الاصدارات وذلك تسهيلا للاجراء، اضافة الى ان التعديل سوف يكون مستندا على عوامل السوق المادة (١١٨ - ١١٩).

## رابعا :

تعديل الاحكام الخاصة باتدماج الشركات وتحليل الاسس والاطر القانونية للاتدماج بين الشركات ومعالجة المشاكل القانونية التي تعترض هذا الموضوع الهام وتحافظ على حقوق المساهمين والغير ومعالجة تحويل المؤسسات العامة الى شركات تجارية يشارك فيها القطاع الخاص وكذلك تحويل الشركات من نوع لآخر.

وقد تناول القانون العديد من الاحكام التنظيمية الاخرى، المتعلقة بالاتدماج كما عالج الثغرات التي ابرزها التطبيق العملي للقانون الحالي المواد (٢٢٨ - ٢٤٥).

## خامسا :-

اما بخصوص الشركات الأجنبية العاملة وغير العاملة أو ما يسمى (المكاتب الإقليمية). فان القانون الجديد قد تضمن موادا لتنظيم تـبـيـئـيـلـها والحصول على الاعفاءات تضمن ضبط الامور ومنع التبادل أو الالتفاف - ومن ذلك السماح للشركة (وليس للشخص) باعفاء سيارة واحدة من الرسم الجمركي، ويحت تكون بسعة محرك معينة المواد (٢٤٦ - ٢٥٧).

## سادسا :-

١ يسمح التعديل لمؤسسي الشركة باعتماد السعر الذي يروه مناسباً فيما بينهم فالمؤسسين جميعهم يملكون قيمة المقدمات العينية (او يقرض عليهم ان يعلموا بها) فاذا لم يوافقوا عليها عندها لا يدخلون في تأسيس الشركة وفي العادة لا يتضرر احد غير المؤسسين من التقدير الخاطيء فالدائنين مثلا لا يعتمدون تقدير المؤسسين عند اتخاذهم قرار الاقتراض الا ان التعديل يترك للمراقب حق التحقق من صحة التقدير ان تواجد لديه شك بذلك المادة (١١٥، ٥٨).

هكذا من المأهول



ب - جاء هذا التعديل للسماح لشخص واحد ذو فكرة معينة أو حق اختراع بتسجيل الشركة والبدء بأعمالها ومن ثم حصاد ثمرة ما عمله بعرضها في وقت لاحق على جمهور المستثمرين حسبما يسمح به قانون الأوراق المالية، كذلك انظر التعليق المصاحب لتعديل المادة (٥٣) المادة (٩٠/ب).

ج - عدل القانون - كما ورد ادناه - ليمنع تقييد رأس المال والذي ثبت عمليا أنه يسبب اضطرابا بالمصلحة العامة بقيمة الاسهم المادة (٩٧) حيث اوجب تسديد القيمة الاسمية للسهم المكتسب به فعلا دفعه واحدا.

د - حذفت الداء المتعلقة بالادوية وترك الامر لنظام الشركة الاساسي و/أو قرار الهيئة العامة لتجديد كمية نفقة زيادة رأس المال وفيما اذا كانت هناك ادوية في ذراع الاسهم وطبيعة هذه الادوية المادة (١١٨ ، ١١٩)

هـ - جاء التعديل لإدخال القسوس الخاصة بهذا النوع من الشركات كشركة الاستثمار المشترك كما يلي:-

١ - يجب ذكر اسم المستثمر الاستثماري اذ ان المساهم سيساهم في الشركة بناء على شخص هذا المستثمر.

٢ - يجب استثناء شركات الاستثمار المشترك ذات الرأس المال المتغير من حدود رأس المال لكي يتمكن المستثمر من استعادة استثماره عند الطلب.

٣ - حددت قيمة الاسترداد.

٤ - ان الامر الوحيد الذي يهم المساهم في مثل هذا النوع من الشركات هو تشكيل مجلس الادارة وبالتالي لا داع لدعوة الهيئة العامة لأي سبب آخر.

٥ - ان ما يهم المساهم في شركة رأس المال المتغير هو استثماره فقط وليس المساهمين الآخرين، وقيمة استثمارهم وبالتالي يجب ان لا يطلع على سجل المساهمين.

٦ - ان قيمة الاسترداد الاسهم معقدة بلعسرار وبالتالي لا داع لاعادة تقديرها في حال الانسحاب المادة (٢١٥ ، ٢١٦).

و - جاء التعديل لتخفيض رأس مال الشركة إلى الحد المدفوع فعلا بدلا من اجبار الشركات على تسديد رأس المال (٩٥/ب/١).

سابقا:-

كما لا بد من الإشارة كما اسلفت أن القانون يتضمن نصوصا تتناغم مع القوانين الاقتصادية الأخرى (قانون الأوراق المالية) وخاصة مبدأ الانصاح كما ان القانون يمتاز بالشفافية والوضوح.

وفي نفس الوقت فلا القانون الجديد يتعامل مع الاوضاع الاقتصادية بما يضمن تشجيع الاستثمار والانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المنطقة.

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس

الدكتور همام.

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس. موضوع الشركات هو أحد مواضع العقود التي يتضمنها القانون المدني، لذلك هذا الأمر يجب أن يحال إلى اللجنة القانونية لما له علاقة فعلاً بقضايا القانون المدني.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

أنت تقترح إحالته للجنة القانونية، من مع إحالته للجنة القانونية؟ ما نجاح الاقتراح. يحال للجنة المالية؟ يحال للمالية. البند الذي يليه.

السيد الأمين العام

٣. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٢٠٣) تاريخ ١٩٩٦/١١/١٩، والمتضمن مشروع قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

رئاسة الوزراء

الرقم : ج م ١١٢٠٣/٢

التاريخ: ١٤١٧/٧/٨ هـ

الموافق : ١٩٩٦/١١/١٩

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث لمعالكم بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع (قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦) بشكله الذي أقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٦/١١/٥، مع الأسباب الموجبة له رجاء إحالته إلى مجلس النواب للنظر في قراره.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

## الاسباب الموجبة لمشروع قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦

مضى على تطبيق قانون الجمارك رقم (١٦) لسنة ١٩٨٣ ثلاثة عشر عاماً، ومن خلال التطبيق العملي لاحكامه تبين وجود بعض المواد التي تحتاج الى ايضاح وازالة للغموض الذي اكتنفها، ولهذا بادرت دائرة الجمارك الى اقتراح التعديل على هذا القانون، حيث تم الالتقاء مع الفعاليات الاقتصادية وسماع وجهات النظر المختلفة حول القانون واقتراحات هذه الفعاليات لاجراء مثل هذا التعديل.

وتتمثل الاسباب الموجبة للتعديل بما يلي :-

- ١ - استحداث بعض الاحكام القانونية وايضاح وسد بعض الثغرات القانونية في القانون الحالي وازالة اللبس والغموض التي ظهرت من خلال التطبيق لنصوصه.
- ٢ - مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية المتسارعة، واستخدام التطور العلمي في مجال العمل الجمركي، والذي من شأنه تسهيل وتبسيط الاجراءات الجمركية التي تنعكس على المناخ الاستثماري في المملكة وعلى إيرادات الخزينة بالنتيجة.
- ٣ - الأخذ بمبدأ تفويض الصلاحيات تشيياً مع اللامركزية الادارية التي تتطلب بطبيعتها اختصار كثير من الاجراءات الروتينية، مما يوفر الوقت والجهد والمال على المواطنين والخزينة.
- ٤ - توفير المزيد من الفرص للصناعات المحلية من خلال زيادة المهل الخاصة بالمواد التي تدخل تحت وضع معلق للرسوم للتصنيع والتصدير.

هكذا من الأهل

- ٥ - تحقيق معدلات حماية اكبر لبعض الصناعات الوطنية وذلك باستحداث مبدأ رد الرسوم الثابت على المواد الاولى التي تدخل في هذه الصناعات .
- ٦ - تبسيط الاجراءات الجمركية بما من شأنه تسهيل وتسريع انجاز المعاملات الجمركية .
- ٧ - الفصل بين المخالفات الجمركية وجرائم التهريب من حيث التكييف القانوني لكل منها .
- ٨ - تخفيض العقوبات على مرتكبي المخالفات الشكلية وتشديدها على المسؤولين من جرائم التهريب ، وذلك لخطورة هذه الجرائم على الاقتصاد الوطني والاخذ بمبدأ التدرج في فرض العقوبة تبعاً لجسامة الفعل .
- ٩ - اعادة ترتيب ابواب وفصول القانون لتنسجم مع بعضها البعض .

هكذا من الأهل

معالي رئيس المجلس  
يحال للمالية؟ يحال للجنة المالية.  
السيد الامين العام

٤. كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١١٢٦٨)  
تاريخ ١١/١٢/١٩٩٦، والمتضمن مشروع  
قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية  
لسنة ١٩٩٦.

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية  
رئاسة الوزراء  
الرقم : ش م ١١٢٦٨/١٢

التاريخ: ١٤١٧/٧/١٢ هـ  
الموافق: ١١/١٢/١٩٩٦ م

معالي رئيس مجلس النواب  
ابعث لمعالكم بـ (٢٠٠) نسخة من مشروع  
(قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال  
الخيرية لسنة ١٩٩٦) بشكله الذي اقره مجلس  
الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ  
١١/١٢/١٩٩٦، مع الاسباب الموجبة له رجاء  
احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.  
واقبلوا فائق الاحترام  
رئيس الوزراء



مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية لسنة ١٩٩٦ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- أ- تأسس في المملكة هيئة خيرية تسمى ( المؤسسة الملكية للتنمية والاعمال الخيرية ) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة ان تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة وايرام العقود والاقتراض وقبول التبرعات والهبات والوقف والقيام بالاجراءات القضائية وان تنيب عنها أي محام توكله لهذه الغاية ويمثلها الرئيس التنفيذي لدى جميع الجهات .

ب - يكون مركز المؤسسة الرئيسي في عمان ولها ان تنشئ فروعاً ومكاتب لها في داخل المملكة وخارجها لمساعدتها على تحقيق اهدافها .

المادة ٣- تعمل المؤسسة على المساهمة في اعمال التنمية والخير والبر وتطوير ودعم العمل الخيري والاجتماعي التطوعي .

المادة ٤ - يتولى ادارة المؤسسة والاشراف على اعمالها ورسم السياسة العامة لها مجلس امناء ويحدد عدد اعضائه ومدته وتعيين رئيس له بأرادة ملكية سامية .

ويجوز اضافة أي عضو الى المجلس او استبدال أي عضو فيه بغيره بالطريقة ذاتها .

هكذا من الأهل

المادة ٥- تتكون الموارد المالية للمؤسسة مما يلي :-

- أ- التبرعات والهبات والوقفات
- ب - ريع المشاريع والنشاطات التي تمارسها المؤسسة .
- ج - ريع الاموال المنقولة وغير المنقولة التي تملكها المؤسسة او الموقوفة عليها .
- د - أي مصادر اخرى تقرر بأرادة ملكية سامية .

المادة ٦- أ- يكون للمؤسسة رئيس تنفيذي وامانة عامة تحدد طريقة تعيينهم والصلاحيات المنوطة بهم بموجب تعليمات يصدرها مجلس الامناء .

ب - تكون للمؤسسة موازنة مستقلة يصادق عليها مجلس الامناء .

المادة ٧- تعفى المؤسسة وجميع المعاملات الخاصة بها من جميع الضرائب والرسوم والعوائد على اختلاف انواعها بما في ذلك ضريبة المبيعات والضرائب والرسوم البلدية .

المادة ٨- تحدد بتعليمات تصدر عن مجلس الامناء :-

- أ- الاجراءات المتعلقة بنشاطات المؤسسة .
- ب- اجتماعات مجلس الامناء والنصاب القانوني لها ولائحة القرارات فيها .
- ج - تحديد المهام والصلاحيات لمختلف اجهزة المؤسسة وطريقة تفويض هذه الصلاحيات .
- د - تشكيل اللجان وتحديد مهامها وصلاحياتها .
- هـ- الامور الادارية والتنظيمية والمالية المتعلقة بالمؤسسة والاشراف عليها .

المادة ٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

### الاسباب الموجبة

لمشروع قانون المؤسسة الملكية للتنمية

والاعمال الخيرية

بناء على التوجيه الكريم من صاحب الجلالة الملك المفدى بتنظيم اعمال البر والخير في اطار مؤسسي ضمن قواعد وتعليمات موضوعية تنترم بمبادئ العدل والمساواة بهدف الى تعميم الخير على المستحقين من ابناء هذا الوطن العزيز ، واقامة المشاريع التنموية ذات النفع العام لتحقيق المشاركة العادلة للمواطنين كافة في جميع انحاء المملكة في الثمرات المباركة لتلك المشاريع ، والعمل على ضمان الاستمرار لها .

فقد تقرر ان يتم ذلك كله من خلال مؤسسة ملكية للتنمية والاعمال الخيرية تنشأ بموجب قانون محاص ، يتولى ادارتها مجلس ابناء يختاره جلالة الملك حفظه الله ومن خلاله تقوم المؤسسة بتحقيق الاهداف المرسومة لها في اعمال الخير والبر والتنمية .

وتنفذا لذلك فقد تم اعداد مشروع القانون المرفق .

معالي رئيس المجلس  
يحال على لجنة العمل والتنمية الاجتماعية.  
البلد الذي يليه.

السيد الامين العام

٦. قرارات اللجنة المالية والاقتصادية:

١- قرار رقم (٣) تاريخ ١٢/٨/١٩٩٦،  
المتضمن مشروع القانون المعدل  
لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦.

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة المالية.

السيد علي الشطي مقرر اللجنة المالية

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس  
النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٦،  
برئاسة معالي المهندس سمير حباشة وبحضور  
مقررها سعادة السيد علي الشطي واصحاب  
المعالي والسعادة النواب السادة:-

د. هاشم الدباس، م. منير صوير، د. محمد  
عويضة، محمد الحيطي، سمير الفرح.  
وحضر اجتماع اللجنة معالي وزير الدولة  
للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب.  
كما وحضر اجتماع اللجنة معالي محافظ  
البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز  
وعطوفة مساعد محافظ البنك المركزي الأردني  
السيد أحمد عبدالفتاح.

ونظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل  
لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦، وبعد دراسة

مشروع القانون والاسباب الموجبة له، قررت  
اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة.  
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على  
قرارها.

• حكم خير • اللجنة المالية والاقتصادية  
امين عام مجلس • مجلس النواب  
الامة

### الاسباب الموجبة للتعديل

في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية في  
المملكة والحاجة الى تحديث التشريعات القائمة  
لتنفق مع تلك التطورات فقد دعت الحاجة الى  
تعديل قانون البنوك رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١  
ليتمكن البنك المركزي من السماح بالعمل  
لمؤسسات مصرفية تعمل وفق احكام الشريعة  
الاسلامية وبما ان النصوص الحالية للقانون لا  
تساعد على تحقيق هذا الهدف فقد وضع التعديل  
المرفق والذي تضمن:-

١- عدلت المادة (٢) من القانون الاصلي  
لاعطاء البنك المركزي امكانية ترخيص بنوك  
تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية استناداً  
لاحكام القانون وذلك حسب عقد تأسيسها والنظام  
الداخلي لمثل تلك البنوك - واللذين يوافق عليهما  
البنك المركزي.

٢- تضمنت المادة (١١) من القانون الاصلي  
الاعمال المملووع على البنوك المرخصة القيام  
بها والتي من اهمها المراجعة وتعني المتاجرة

هكذا من الأدلة

بالجملة أو المفروق وهذه الاعمال تعتبر جوهر أعمال البنوك الإسلامية، ولتمكين البنك المركزي من منح ترخيص لبنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية أضيفت الفقرة (ح) إلى المادة (١١) والذي بموجبها يسمح لمجلس إدارة البنك المركزي استثناء تلك البنوك من أي حكم من أحكام المادة (١١) من القانون.

السيد المقرر

مشروع قانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٦ قانون معدل لقانون البنوك.

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون البنوك لسنة ١٩٧١) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

القرار للمجلس الكريم، موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في القانون الأصلي

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك:-

تعني عبارة (البنك المرخص): الشركة التي

رخص لها

بتعاطي الأعمال

المصرفية وفق

أحكام هذا

القانون.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢- تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بالغاء تعريف عبارة (البنك

المرخص) الواردة فيها والاستعاضة

عنه بالتعريف التالي:-

تعني عبارة البنك المرخص:-

الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي اللذين يوافق عليهما البنك المركزي.

قرار اللجنة

موافقة كما وردت في المشروع

معالي رئيس المجلس

القرار مطروح للمجلس الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

شكراً معالي الرئيس.

أنا أوافق على المبدأ المطلوب ولكن أرجو من الحكومة الكريمة أن تقرأ المادة مرة أخرى، كأنها تقول هناك قانونان واحد شريعة إسلامية وواحد ضد الشريعة الإسلامية. (الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون)، هذه مرت. (كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية)، هذا الموضوع النقيض بمفهوم التناقض ولا ينطبق عليها أي قانون، من الذي سيقدر أنها تطبق الشريعة حقيقة أم لا؟ حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي الذي يوافق عليهما البنك المركزي. بمعنى أنها شركة مطلقة من أحكام قانون البنك المركزي، فقط العلاقة بينها وبين البنك المركزي هي علاقة عقد التأسيس ونظام داخلي.

أنا المبدأ أقره وأوافق عليه، لكنها صياغة قانونية لا تجوز أن تخرج شركة أو مؤسسة على حكم قانوني ويصبح العقد أو النظام الداخلي هو المرجعية.. شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الدكتور عبدالله العكايلة

الدكتور عبدالله العكايلة

يبدو أن التحفظ الذي أشار له معالي الزميل

عبدالرؤوف الروابدة فيه وجه حق، ولكن لو تأمل الزميل التعريف الذي نسخ والتعريف الجديد. كان التعريف الجديد يقول أنا أطلق العنان لفكرة البنك أن تشمل ما يلي، البنك الذي كان يرخص وفق أحكام قانون البنوك والشركة التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية. لكي لا يكون هنالك قانون واحد فقط اسمه قانون البنك الإسلامي، بمعنى إطلاق العنان وفتح الباب لبنوك وشركات إسلامية تحت تعريف مسمى البنك.

ولكنني أريد وجهة النظر التي أشار إليها أنا في نهاية المال لا بد أن نصل إلى قانونين، قانون للبنوك الإسلامية وقانون للبنوك العادية لتختار المصارف والشركات المالية أي القانونين تلتزم وفق أحكامه.

أنا مع هذا التوجه ولكن في هذا التعريف قصد منه المشرع أن يفتح الباب لبنوك وشركات إسلامية تحت مسمى البنك وليس فقط البنك الربوي.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ عبدالله اخو ارشيدة.

السيد عبدالله اخو ارشيدة

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما تفضل فيه معالي الزميل من ناحية مبدئية وتشريعية هو الصحيح، ولكن لو عدنا إلى قانون البنوك وقانون البنك المركزي لوجدنا أن هنالك شيئاً محذوراً على هذه البنوك وهو العمل بأسلوب المراهبة لأنها تخضع إلى قواعد



وقوانين وأنظمة مصرفية على مستوى العالم معروفة، فالاستثناء الذي وضعه المشرع كبلد إسلامي ويطبق وهو حقيقة واقعة لا مانع من إدغامه وإدخاله بأن تعطى الحرية، لكل بنك يتبنى الشريعة الإسلامية بأسلوب المراجعة.

لذلك وكما قال الزميل عبدالله العكايلة أتمنى أن يكون هنالك تشريع، وأن تكون هذه السنة الحميدة وأن نبتهد عن الربا إذا قبض الله لنا رؤوس أموال ومحسنين وزكاة وغيرها... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الدكتور الكوفحي

الدكتور أحمد الكوفحي

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أنا أريد ما قاله الزميل الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة، لأن الاصل قبل إضافة شركات تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية كان البنك الإسلامي قائم بامتياز قانون آخر، ولذلك المعنى هنا نصاً هو البنوك التي تتعامل بالربا، وهذه الاضافة تجعل الامر يخضع لقانونين، قانون الشريعة الإسلامية وقانون الرأسمالية. وأنا مع توجه أن تتسع دائرة الشريعة الإسلامية لكن أن نلغي دائرة الربا، فإذا لم يكن بالإمكان إنشاء الربا بقرار من مجلس النواب فعلى الأقل أن يوضع قانون خاص للبنوك الإسلامية يضاف الى البنك الإسلامي عشرات البنوك الاخرى على غرار البنك الإسلامي تندرج تحت أحكام الشريعة الإسلامية.

ولذلك أنا أريد أن الازدواجية في القانون لا تجوز، مرة على الشريعة ومرة لغير الشريعة يختلط الربا بالحلال وما اختلط الحرام بالحلال إلا غلب الحرام الحلال، فليبقى الحرام وحده وليكن الحلال وحده... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة

السيد المقرر

أنا أرى أن هذه المادة لا تخرج هذه البنوك من ضمن دائرة أحكام هذا القانون ولو أنها جاءت كلمة الاضافة وكان هناك قانون آخر. هذه الشركات تعمل ضمن هذا القانون لكن هذا القانون سيعطي استثناء لبعض البنوك التي ستعمل حسب الشريعة الإسلامية. هذا القانون لا يسمح للبنوك الربوية الموجودة حالياً أن توجد نافذة استثمارية تعمل من خلالها حسب الشريعة الإسلامية وحسب النظام الربوي، يعني بنظام مزدوج، ولكن هذا القانون يعطي المجال لبنوك تريد أن تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وحدها وليس وفق أحكام الشريعة الإسلامية والنظام الربوي.

ولكن إذا رأى الاخوان ان هناك حاجة لايجاد قانون ينظم عمل البنوك الإسلامية في الاردن فأنا لا أرى مانع في ايجاد هذا القانون... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

شكراً معالي الرئيس.

يبدو أنني لم أفهم بالشكل الذي أردت، أرجو أن لا يتشجع الكثيرون أن هذا القانون وضع من أجل البنوك الإسلامية، هذا ليس للبنوك الإسلامية. هذا قانون للبنوك الربوية التي تريد أن تفتح نافذة للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، لأن البنك الإسلامي له قانونه المنظم له، وإذا اشنت بنوك إسلامية أخرى فستعطى قوانينها، هذا قانون للبنوك الربوية.

فهل نحن نرغب أن تأتي بعض البنوك الربوية لتضع نافذة لها وتدعي أن هذه النافذة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، هل هذه إرادة المجلس؟ هذا الذي أردت أن أتحدث به. أرجو أن لا يمزج بين هذا القانون وبين الحديث عن البنوك الإسلامية، فهذا القانون ليس لها... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة أردت التوضيح لما تفضل فيه السيد المقرر وتوضيح ما تفضل فيه معالي أبو عصام، يا سيدي هذا القانون لا يعني على الإطلاق أنه سيسمح بفتح نافذة بنوك إسلامية ضمن مفهوم وأعمال البنوك الربوية أو البنوك المتصارف عليها الآن.

هذا القانون فقط لكي يسمح للبنك المركزي لتأسيس وترخيص بنوك إسلامية جديدة. نعم هذا هو التعديل، إذا كان هذا غير واضح في القانون فهذا يستوجب التعديل، لكن هذا هو المقصود تماماً... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر

يا سيدي ما فهمته من معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة يطالب بأن يكون هناك حكم، وهذا القانون طبعاً يخرج من هذا المجلس وهو صاحب الصلاحيات باصدار القوانين والتشريعات، أن يكون هنالك قانون يضمن عمل البنك. هذا البنك سيضمن عمله وجود نظام أساسي يخضع لمراقبة وموافقة البنك المركزي. لكن هذه الموافقة باعتقادي كونها نظام لا تمر على مجلس النواب ولا تمر على السلطة التشريعية.

في الظرف الحالي وجود نظام، النظام هو الوحيد الذي يضبط عمل البنوك الإسلامية لتعمل وفق هذا القانون. لكن ما نتمناه وأعتقد يتمناه الاخوان وجود قانون بحيث يكون خاضع لمراقبة مجلس الأمة يحكم عمل هذه البنوك.

معالي رئيس المجلس

الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

حسب ما ورد في التعديل المقترح لمادة القانون الأصلي، فإن البنك المركزي هو الذي سيوافق الآن، ولم تعد القضية قانون وإلما موافقة من البنك المركزي وفق هذا القانون، وهذه الموافقة تأتي إذا عدلت أي شركة أو بنك في نظامه الداخلي، فإذا عدل أي بنك من البنوك القائمة شيئاً من نظامه الداخلي ثم وافق البنك المركزي على هذا النظام فإن الأمر عندئذ يمكن أن يتعامل هذا البنك الربوي القائم وفق الشريعة الإسلامية إلى جانب ما كان يتعامل به من المعاملات الربوية.

هذا في الحقيقة إن حدث الإزدواجية في البنك الواحد لأن القضية لا تستلزم أكثر من تعديل النظام ثم بعد ذلك موافقة البنك المركزي. وأنا أظن أن هذا الأمر فعلاً عندما تجتمع هاتان القضيتان في بنك واحد بينما مثلاً البنك الإسلامي الذي لا يمكنه إلا أن يتعامل وفق قانونه، فأنا أتصور هذا عبارة عن محاولة لإتفاف على البنوك الإسلامية لإيجاد منافسة لها. وهذه البنوك التي تجمع أنواع المعاملات المختلفة ومنها المعاملة وفق الشريعة الإسلامية فعلاً ستؤدي إلى إقناع بعض الناس أن هذه البنوك لديها معاملات إسلامية، لكن في الحقيقة هذه البنوك مادامت أنظمتها تعمل وفق الانظمة الربوية فيجب أن تصون أموال الناس وأن لا نجعل أموال الناس تدخل بحجة أن هناك تطبيقاً

للشريعة الإسلامية وليس هنالك اعتماد ولا تطبيق للشريعة الإسلامية.

لذلك أنا أرى فعلاً عدم الأخذ بهذا التعديل والإبقاء على المادة كما وردت في القانون الأصلي... وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً الأستاذ سليمان السعد

السيد سليمان السعد

إن التخوف الذي أبداه الزميل الدكتور أحمد الكوفحي، صحيح إن اجابة معالي وزير المالية عليه، إلا أن الذي يخوفنا كذلك أنه ما زالت بعض البنوك الآن الربوية تقوم بفتح نافذه كما يسمونها حسب الشريعة الإسلامية، وأنا وافق من هذا الآن ذلك معمول به في البنوك الربوية في محافظة جرش وأدرك هذا جيداً، وبالتالي يأتي هذا القانون إذا وفق عليه تغطية لأعمال هذه البنوك الربوية لأنها مخالفة للقانون، ومن هنا يأتي دور هذا القانون ليعطي الأعمال التي تقوم بها هذه البنوك الربوية الآن، وهي تخالف بذلك قانون الشركات وتخالف نظامها الداخلي كذلك، ومن هنا نرجو من معالي وزير المالية أن يضع القيد اللازم لمنع هذه البنوك الربوية الحالية من أن تقوم بفتح نافذه كما يسمونها نافذه للتعامل في الشريعة الإسلامية وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ إبراهيم زيد

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

الحقيقة يجب أن يكون كلام معالي وزير المالية بعدم الخلط بين البنوك الربوية والبنوك الإسلامية كما هو حاصل الآن في البنك المركزي، يجب أن يكون هو الأساس، لأن الخلط يعني ضياع حقوق الناس وروغبتهم وأرادتهم وكرامتهم في عدم التحايل ليس على البنوك الإسلامية وإنما على الشريعة الإسلامية فهذا النوع من التحايل لا يقبله المجلس الكريم ولا تقبله عاداتنا ولا تقاليدنا ولا كراماتنا، ومن هنا التوضيح الذي تفضل به معالي وزير المالية يقتضي تعديلاً بحيث نضع الفرق ونضع مادة للبنوك الإسلامية التي تتعامل بالشريعة الإسلامية وحدها والبنوك الربوية كما كان في السابق ولا بأس أن تفتح بنوك إسلامية أخرى، وإن نشجع بنوك إسلامية أخرى، ونحن لا ندعو إلى الاحتكار، وإنما الذي نحذر منه هو الخلط بين بنك يتعامل بحسب الربا والحبية الثانية يقول لك بنك إسلامي فهذا اعتداء على عقيدة الناس وعلى كرامتهم وعلى أرائهم وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ عبدالعزيز جبر

السيد عبدالعزيز جبر

شكراً معالي الرئيس

في الحقيقة الذي يقرأ الأسباب الموجبة

للتعديل يطلع على حقيقة هذا التعديل، وأنه نريد من هذا التعديل أن يتمكن البنك المركزي من ترخيص أي شركة مصرفية، كالبنوك القائمة أن تتعامل أيضاً حسب المراجعة أو المضاربة الواردة في القوانين أو في الشريعة الإسلامية، نحن لا مانع عندنا الحقيقة ومن الضروري أن تبقى شخصية البنوك القائمة على هذا القانون كما هي، وإن يؤسس بنوك أخرى قائمة على أسس الشريعة الإسلامية حتى لا تكون هناك ازدواجية، وكما ورد في القرآن الكريم.

(ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة).

وكذلك لا نريد أن تكون شخصية البنك مزدوجة، كأنه يقول

ولله مني جانب لا أضيعه

ولله مني والخلاعة جانب

الحقيقة يجب أن تكون شخصية البنك واضحة تماماً أنه بنك يتعامل بكذا، أما أنه بنك يتعامل بالربا ثم يتعامل بالشريعة الإسلامية، وأريد أن أنه معالي وزير المالية والاخوة المختصين أن هنالك بنوك تعرض على المواطنين، مع أن القانون يمنع ذلك، أن تتعامل معهم بالشريعة الإسلامية وتعطيهم بالمرابحة والمضاربة وغير ذلك... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ نادر أبو الشعر

الدكتور نادر أبو الشعر

من الواضح أن النص الذي ورد في مشروع

هكذا من أهل

القانون لا يفي بالغرض المطلوب منه، فلذلك أنا أقترح سيدي الرئيس كصيغة توفيقية أن يتم تحديد البنك الذي يتعامل بالشرعية الإسلامية فقط في القانون من أن يستثنى من أي حكم من أحكام هذه المادة، أن نقول "فقط" للبنك الذي يتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد موسى النهار.

السيد عبد موسى النهار رئيس اللجنة المالية

شكراً معالي الرئيس

تجنباً لأي إلتباس فأنتني أقترح أن يشطب من القانون العبارة التالية أو تصبح العبارة كما يلي: - الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويهدف (كما وتشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية). تحذف هذه العبارة وتبقى الجملة سليمة ويزول اللبس.

معالي رئيس المجلس

إقتراحك مكتوب إذا أمرت، الدكتور الاقطش.

الدكتور عبدالمجيد الاقطش

شكراً معالي الرئيس

صدق صلى الله عليه وسلم (إن الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يقع فيه). إن هذه القضية من الأمور المستجدة في عالم الاقتصاد في هذه المرحلة، ولقد رأت البنوك التي تتعامل بالفوائد الربوية أنها بدأت تتراجع

أمام المؤسسات التي تعمل على أسس إقتصادية إسلامية. وكان نتيجة لذلك أن وقفت بعض الدول ضد هذه المؤسسات الإسلامية من أجل إفشالها، وفي مؤتمر عالمي عقد في الرياض عام ١٩٨٤ كان محور الحديث البنوك الإسلامية كبدل عن البنوك الربوية. تحدثت فيها من تحدث وكان على رأس من تحدث وأفتى بذلك مفتي المملكة العربية السعودية الشيخ بن باز، الذي رد على تلك الهجمة الشرسة من البنوك الربوية ضد البنوك الإسلامية بعدم النظر إلى هذه المؤسسات الإسلامية بالعين العوراء وأن تتاح لها الفرص من أجل التعامل على أرض الواقع.

نقول هنا في نهاية الحديث إذا استطاعت البنوك الربوية أن تفصل في التعامل بين التعامل على أساس إسلامي وبين التعامل على أساس ربوي فيكون ذلك جر قدم لهذه البنوك إلى عملية التفسير من التعامل الربوي إلى التعامل الإسلامي. وأما إذا كان ذلك نوع من التغطية من أجل إستقطاب رؤوس الاموال للأستثمار لديها بحجة رفع شعار التعامل الإسلامي فنحن لسنا مع ذلك. ولهذا لا بد من وضع النقاط على الحروف وأن يكون هناك قانون مستقل للبنوك الربوية وآخر للبنوك التي تتعامل بمبدأ الإسلام حتى لا يخدع المواطن لأننا نسال عن ذلك ولا نرجو أن نسال في الدنيا قبل الآخرة وفي الآخرة قبل الدنيا... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الزملاء الحديث كله عن المادة بشكل عام،

هناك فقط إقتراح من الدكتور نادر ابوالشعر أن يكون هناك فصل للبنك الذي يتعامل بالطريقة الإسلامية قانون خاص، غير هذا الحديث تعليقات على المادة. حبذا لو حصرنا الحديث في إقتراحات، إذا كان هناك إقتراح محدد لنستطيع أن نخرج بإقتراحات محددة الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة

شكراً معالي الرئيس

للمزملاء الحق الذين ذهبوا في سوء فهم هذا النص، لهم الحق في سوء فهمه لأن النص الحالي وخصوصاً الفقرة "ح" القادمة تطلق الباب أمام البنوك الربوية أن تفتح نوافذ استثمارية إسلامية في جو غير إسلامي. لذلك منعاً لهذا الالتباس وإراحة للمجلس والحكومة وحفاظاً على نظامنا المصرفي أقترح رد هذا المشروع وتعديل قانون البنك الإسلامي بكلمة واحدة فقط ليصبح قانون البنوك الإسلامية وننتهي من كل هذا الغلط... وشكراً.

أصوات

نشئ على ذلك.

معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور النصور.

معالي وزير التعليم العالي

معالي الرئيس، أريد أن أؤكد العبارة الأولى والمداخلة الأولى التي تفضل بها معالي النائب الدكتور عبدالله العكايلة. والحقبة كل الاخوان يتحدثوا في المنطق التالي، إذا أنا فهمت النقاش، فالحديث هو كما يلي: - نحن نريد التوسع

بالبنوك التي تعمل على الطريقة الإسلامية، لم أسمع أحداً يعارض التوسع بالعمل البنكي على الطريقة الإسلامية، لا يوجد أي معارضة لهذا، وهذا للقانون يهدف إلى هذا التوسع.

ثانياً: - كل المتحدثين قالوا لا نريد أن يكون خلط في بنك واحد ما بين العمل البنكي الربوي والإسلامي، لا نريد هذا الخلط. كل الذين تحدثوا بما فيه الاخ اخوارشيد ومعالي الاخ عبدالرؤوف الروابدة ومعالي الاخ نادر الظهيرات والاخ عبد موسى النهار والاقطش، لا نريد أن يختلط العمل الربوي في بنك واحد مع الإسلامي، ولذلك مشروع التعديل الذي ادخله الزميل نادر وتقريباً حكى بنفس الخطء تعديل الاخ عبد موسى النهار يفي بالغرض، قال معالي وزير المالية لا يوجد خلط ولا نريد نفاذه في البنوك الربوية تعمل على الشريعة الإسلامية لا نريد، نحن الحكومة لا ننتقح هذا وإذا كانت اللغة فيها غموض يقبل النص الذي تفضل به الاخ نادر وهو كما يلي، اذا سمحت لي ان اقراءه من النص:

الشركة التي رخص لها بتعاطي الاعمال المصرفية وفق احكام هذا القانون، كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل وفق احكام الشريعة الإسلامية دون غيرها.

يعني فقط الشريعة الإسلامية نحن نتحدث عن بنوك أخرى غير الربوية، فإذا اقترح أي نص يساعد على هذا الفصل نحن نقبل، نحن لا نريد الخلط أبداً.

هكذا من أهل



ولذلك أنا برأيي الاخ نادر اقترح التعديل المناسب، تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل وفق احكام الشريعة الاسلامية دون غيرها، فقط. فهذا شيء جيد ونقبل هذا التعديل.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

لحسن الصياغة، "نقط" ليست لذيذة لأنها جاءت بعد الشريعة الاسلامية، التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق احكام الشريعة الاسلامية. ويربح النص بهذه الصياغة أكثر، بالتعامل حصراً وفق احكام الشريعة الاسلامية.

معالي رئيس المجلس

إذن لدينا الاقتراح الذي يميز بين التعامل المحدد في الشريعة الاسلامية ولا يتيح الخلط بالتعامل بالطريقتين، طريقة الفائدة وطريقة الشريعة الاسلامية. الاستاذ فواز الزعبي.

السيد فواز الزعبي

شكراً معالي الرئيس.

اقترح ابقاء المادة كما وردت لأن أصحاب البنوك معروفين وهم يأخذوا موافقة.

معالي رئيس المجلس

موجود اقتراحك في النص. إذن اطرح الاقتراح الذي توافق عليه العديد من الزملاء باضافة كلمة حصراً لتحديد التعامل بالشريعة الاسلامية قبل كلمة الشريعة الاسلامية. من مع

هذا الاقتراح؟ واضح أغلبية. المادة ككل بعد التعديل؟ موافقة. تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر

المادة كما وردت في القانون الاصلي:

المادة ١١- أ - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يمنح أي عميل تسهيلات

ائتمانية أو كفالة يزيد مجموع

التزاماتها في أي وقت عن

٢٥٪ من رأسمال البنك

المدفوع في المملكة

واحتياطيه القانوني الا

بموافقة البنك المركزي

الخطية، ولا تطبق احكام هذه

الفقرة على التسهيلات

الائتمانية التي تمنح للحكومة

ومؤسساتها العامة.

ب - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يمنح أية تسهيلات ائتمانية

لعميل بضمانة سهمه في

البنك المرخص.

ج - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يمنح ائتمناً يزيد عن ألف

دينار لعضو في مجلس ادارة

البنك المرخص أو لأي

شركة من الشركات العادية

أو المساهمة الحرة

والديمقراطية خصوصية

المحدودة يكون للعضو

مصلحة فيها بصفته شريكاً

بنسبة تزيد عن ١٠٪ من

رأسمالها الا بموافقة البنك

المركزي الخطية.

كما لا يجوز لأي بنك

مرخص أن يمنح ائتمناً

لموظف أو مستخدم فيه اذا

كان هذا الائتمان يزيد عن

مجموع رواتبه في السنة الا

بموافقة البنك المركزي.

د - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يعمل منفرداً أو مشتركاً

في تجارة الجملة أو المفرق

لحسابه أو على أساس

العمولة بما في ذلك الاستيراد

أو التصدير الا لفرض

استيفاء ديون مستحقة.

هـ - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يساهم في أي مشروع

تجاري أو صناعي أو

زراعي أو أي مشروع آخر

أو أن يشتري أسهم وسندات

هذا المشروع بمقدار يزيد في

مجموع هذه المساهمات عن

٧٥٪ من رأس المال العامل

للبنك المرخص واحتياطيه

في المملكة. ويستثنى

الاستثمار في مؤسسات

التنمية الاقتصادية المحلية

التي يوافق البنك المركزي

على المساهمة فيها كما

تستثنى المساهمة الناتجة عن

استيفاء دين مستحق وعندئذ

يجب التخلص من هذه

المساهمة خلال مدة لا

تتجاوز سنتين.

و - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يمتلك عقاراً ما عدا ما

كان ضرورياً لإدارة أعماله

ولاسكان موظفيه وخدمتهم،

ولا يحول ذلك دون تأجير

البنك المرخص لقسم من

عقاره الذي يستعمله لأعماله

المصرفية شريطة الحصول

على موافقة البنك المركزي

كما لا يحول ذلك دون

امتلاك عقار وفاء لدين

مستحق شريطة التخلص من

هذا العقار خلال مدة

لا تتجاوز سنتين.

ز - لا يجوز لأي بنك مرخص

أن يمنح قروضاً أو سلفاً

لغايات إنشاء أو شراء عقار

سكني أو تجاري تزيد في

هكذا من الأهل

مجموعها عن ٢٠٪ من ودائع البنك المرخص الا اذا كان متخصصاً بالقروض العقارية وحصل على موافقة البنك المركزي.

المادة ٣ - تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي على النحو التالي:-  
اولاً:- بإضافة العبارة التالية الى مطلعها:-  
(مع مراعاة أحكام الفقرة (ج) من هذه المادة).  
ثانياً:- بإضافة الفقرة (ج) التالية الى آخرها:-  
ج - للمجلس أن يستثني البنوك التي يرخص له بالتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أي حكم من أحكام هذه المادة.

قرار اللجنة  
موافقة كما وردت في المشروع  
معالي رئيس المجلس  
قرار اللجنة بالموافقة مطروح للمجلس،  
الدكتور العكايلة.

الدكتور عبدالله العكايلة  
انسجاماً معالي الرئيس مع ما توجه له المجلس الكريم في الفترة السابقة، هنا هو مآل الفكرة الأساسية كلها. لذلك أقترح ما يلي للمجلس أن يستثني البنوك التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الإسلامية... واستعير نفس النص في الفقرة

السابقة، وحسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي. بهذا تستكمل الفكرة تماماً.

معالي رئيس المجلس  
يعني انسجاماً مع الاقتراح الذي صوت عليه المجلس.

الدكتور عبدالله العكايلة  
انسجاماً مع الاقتراح الذي وافق عليه المجلس قبل لحظات.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ اخو ارشيدة  
السيد عبدالله اخو ارشيدة  
شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة ما تفضل فيه معالي الزميل عبدالرؤف سابقاً وما تفضل فيه معالي الدكتور عبدالله العكايلة هذا ما كان يدور في خلدي، وهو وضع كلمة حصراً وإكمال الجملة بأنه حسب عقد التأسيس لأن البنك المركزي يريد أن يقرأ عقد التأسيس حتى لا يكون هناك إلتباس وتلاعب. ولؤيد ما قاله الزميل الدكتور عبدالله وهو توضيح قانوني جيد وممتاز... وشكراً.

معالي رئيس المجلس  
إذا ما فيه اقتراحات نخرج من هذا ونطرح الاقتراحات، النص كالتالي وأرجو أن تصححني دكتور عبدالله إذا أخطأت، الفقرة ج- للمجلس أن يستثني البنوك التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أي

السيد سليمان السعد  
أقصد أن لا يؤخذ بالمقترح.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابدة  
شكراً معالي الرئيس.

أرجو أن نكتفي بكلمة حصراً لأن هذا البنك قد رخص بموجب المادة السابقة ووفق نظامه الاساسي وانتهى الموضوع، أصبح مرخصاً. نحن الآن نتكلم عن إعفاءاته، وإضافة حصراً هنا فقط هي للتوضيح لكنها قائمة أو التي رخصت بموجب المادة السابقة.

لذلك أتمنى الاقتراح الذي قرأه معالي الرئيس يكتفي وهو التعامل حصراً دون إضافة أي كلمة أخرى... شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس  
شكراً لك، السيد حاتم الغزاوي.  
السيد حاتم الغزاوي  
بعد ما تفضل به معالي الاستاذ عبدالرؤف الروابدة اسحب اقتراحي.

معالي رئيس المجلس  
إنني أطرح إضافة كلمة حصراً للنص، من مع هذا الاقتراح؟ موافقة بالأكثرية. المادة بعد التعديل؟ موافقة. المواد التي عرضت ككل؟ موافقة. وهذا هو مشروع قانون معدل لقانون البنوك كما أقره مجلس النواب.

حكم من أحكام هذه المادة حسب عقد التأسيس. معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية  
أقترح للمجلس أن يستثني البنوك التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أي حكم من أحكام هذه المادة حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي للذين يوافق عليهما البنك المركزي كما ورد في الفقرة الأولى.

معالي رئيس المجلس  
الاستاذ حاتم الغزاوي.

السيد حاتم الغزاوي  
معالي الرئيس أنا اعتقد لو سبقنا تعبير حسب العقد التأسيسي أن يكون سابقاً لتعبير "من أي حكم من أحكام هذه المادة" كصيغة.

معالي رئيس المجلس  
إقترحك أن تقدم عبارة حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي قبل "من أي حكم من أحكام هذه المادة". الاستاذ سليمان السعد.

السيد سليمان السعد  
شكراً معالي الرئيس.

أنا أقترح شطب عبارة ونظامها الداخلي التي أوردها معالي وزير المالية لأن هذا يمكن أن يكون في المستقبل أيضاً تغيير...

معالي رئيس المجلس  
هذه غير موجودة، هذا مقترح.

هكذا من الأعمال

## مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦

قانون معدل لقانون البنوك

كما أقره مجلس النواب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون البنوك لسنة ١٩٩٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧١ المشار إليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بالغاء تعريف عبارة (البنك المرخص) الواردة فيها والاستعاضة عنه بالتعريف التالي:

تعني عبارة البنك المرخص:

الشركة التي رخص لها بتعاطي الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون كما تشمل الشركة التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الإسلامية حسب عقد تأسيسها ونظامها الداخلي الآتي يوافق عليهما البنك المركزي.

المادة (٣) تعدل المادة (١١) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: بإضافة العبارة التالية التي مظهرها:

(مع مراعاة أحكام الفقرة (ح) من هذه المادة).

ثانياً: بإضافة الفقرة (ح) التالية إلى آخرها:

ح : للمجلس أن يستثنى البنوك التي يرخص لها بالتعامل حصراً وفق أحكام الشريعة الإسلامية من أي حكم من أحكام هذه المادة.

د. محمد المصالحه

م. سعد هائل السرور

أمين عام مجلس النواب

رئيس مجلس النواب

## معالي رئيس المجلس

السيد الأمين العام القرار الذي يليه.

السيد الأمين العام

٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٦/٨/١٢ والمتضمن مشروع قانون توحيد الرسوم

والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦.

معالي رئيس المجلس

السيد مقرر اللجنة المالية.

السيد المقرر

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٦ برئاسة معالي المهندس سمير حباشنة وبحضور مقررها سعادة السيد علي الشطي وأصحاب المعالي والسعادة النواب السادة:-

د. هاشم الدباس، م. منير صوير، د. محمد عويضة، محمد الحنيطي، سمير الفرح.

وحضر اجتماع اللجنة معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية السيد محمد الذويب.

كما وحضر اجتماع اللجنة معالي وزير المالية الدكتور مروان عوض وعطوفة مدير عام دائرة الجمارك السيد نظمي العبدالله وعطوفة مدير عام مؤسسة تشجيع الاستثمار الدكتور طالب الرفاعي. ونظرت اللجنة في (مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفي عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها لسنة ١٩٩٦).

وبعد دراسة مشروع القانون والأسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة بعد إجراء التعديل التالي على المادة (١):-

المادة ١ - شطب عبارة (مرور ثلاثة أشهر على تاريخ)

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

حكم خير

أمين عام مجلس الأمة

اللجنة المالية والاقتصادية

لمجلس النواب

هكذا من الأهل



الاسباب الموجبة لاصدار قانون توحيد الرسوم  
والضرائب التي تستوفي على البضائع المستوردة والمعاد تصديرها

- ١ - تستوفي دائرة الجمارك رسوم وضرائب متعددة على السلع المختلفة بقوانين وانظمة مختلفة ومن اهمها الرسوم والضرائب التالية:-
- أ . رسوم وضرائب تستوفي على البضائع المستوردة هي:-
- (١) رسوم التعريفه الجمركيه: تستوفي بموجب جداول التعريفه الصادره بالاستاذ لاحكام قانون الجمارك.
- (٢) ضريبة اضافية موحدة وضريبة الامانات الموحدة التي تجبى لصالح البلديات والجامعات:
- تستوفي بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ والنظام الصادر بموجبه رقم ٨٠ لسنة ١٩٦٦.
- (٣) ضريبة اضافية:
- تستوفي بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٩٦.
- (٤) رسوم الاستيراد:
- تستوفي بموجب نظام الاستيراد والتصدير رقم ٧٤ لسنة ٩٣.
- ب . رسوم وضرائب تستوفي على البضائع المصدرة وهي:
- (١) ١٪ رسم اضافي موحّد على البضائع الخاضعة لرسم معاينة الصادرات:
- يستوفي بموجب النظام رقم ٨٠ لسنة ٦٦ الصادر بموجب القانون رقم ٢٥ لسنة ٦٦.
- (٢) ١٪ رسم معاينة الصادرات:
- يستوفي بموجب قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٣.
- ٢ - ان صدور هذه الرسوم والضرائب بموجب قوانين وانظمة مختلفة يوجب على موظفي الجمارك ان يكونوا ملمين بهذه القوانين والانظمة جميعها وكذلك استثناءاتها المختلفة.
- ٣ - ان تطبيق هذه القوانين والانظمة بأن واحد يؤدي الى ارباك في العمل وزيادة في الوقت وتعقيد في الاجراءات.

هكذا من المأهول

- ٤ - علاوة على ما ورد اعلاه فان احتساب هذه الرسوم والضرائب يحتاج الى حيز كبير من البيان الجمركي.
- ٥ - ان صدور هذه الرسوم والضرائب بقوانين وانظمة مختلفة لا يعطي المرونة الكافية لاجراء اية تعديلات عليها تستوجبها الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية.
- ٦ - ان الرسوم والضرائب المشار اليها اعلاه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتعريفه الجمركيه ويمكن دمجها بالتعريفه الجمركيه دون أي تأثير على خزينة الدولة وهي تشكل ٦٥٪ من حجم الإيرادات التي تحصلها دائرة الجمارك.
- ٧ - لما تقدم فان دمج هذه الرسوم والضرائب في رسم واحد يضاف الى الرسم المفروض بجداول التعريفه الجمركيه ويستوفي معها وذلك باصدار مشروع القانون المرفق لتوحيد هذه الرسوم بحيث تفرض وتلقى وتعدل بالزيادة والنقصان بنفس الاجراء الذي يتم على رسم التعريفه والذي يحكمه قانون الجمارك اصبح ضرورياً.
- ٨ - يتطلب توحيد هذه الرسوم والضرائب الغاء الاحكام التي تنص عليها او على اعفاءاتها لانها:-
- أ - تستوفي بموجب احكام قانون الجمارك.
- ب - ستحدد الاعفاءات منها بجداول التعريفه الجمركيه.
- ٩ - ان توحيد الرسوم والضرائب الاضافية المختلفة يؤدي الى ما يلي:-
- أ - يسمح لدائرة الجمارك بالتمييز بشكل دقيق بين انواع السلع المختلفة مثل المواد الخام والسلع الوسيطة والسلع الاستهلاكية كما يسمح من خلال هذا التمييز بتحقيق معدل حماية معقول للصناعات المحلية.
- ب - يساعد على تطوير في الاجراءات الجمركية بحيث تستوفي هذه الرسوم والضرائب في بند واحد ووفق جدول واحد مما يؤدي الى اختصار في حجم البيان الجمركي، واعتماد موظف واحد للتصنيف والتكثيف في أن واحد واختصار عدة خطوات في عملية التخليص على البضائع في المراكز الجمركية.
- ج - يحقق الدقة في احتساب الرسوم مما يلغي العديد من المراجعات والمطالبات التي تتم بعد فترة طويلة من انجاز المعاملات الجمركية.
- د - ان مشروع القانون يلغي الكثير من الاجتهادات المتعلقة بتفسير القوانين والانظمة الخاصة بهذه الرسوم والضرائب على ضوء احكام قانون الجمارك.

هـ - يسمح بتطبيق اجراءات الادخال المؤقت ورد الرسوم والضرائب وكذلك اعادة الضرائب او الرسوم المستوفاة زيادة.....الخ من احكام تتعلق بالضرائب الجمركية تبعاً للاحكام الواردة في قانون الجمارك بالاضافة الى الاحكام المتعلقة بالاعفاءات القانونية.

معالي رئيس المجلس

ندخل في المشروع مباشرة إلا إذا كان هناك مخالفات.

السيد المقرر

مشروع قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩٦  
قانون توحيد الرسوم والضرائب التي تستوفى  
عن البضائع المستوردة والمعاد تصديرها  
المادة كما وردت في المشروع

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون توحيد  
الرسوم والضرائب التي تستوفى عن  
البضائع المستوردة والمعاد تصديرها  
لسنة ١٩٩٦) ويعمل به بعد مرور  
ثلاثة اشهر على تاريخ نشره في  
الجريدة الرسمية.

قرار اللجنة

المادة ١-

شطب عبارة (مرور ثلاثة اشهر على تاريخ)  
لتصبح المادة ١- على النحو التالي:

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون توحيد  
الرسوم والضرائب التي تستوفى عن  
البضائع المستوردة والمعاد تصديرها  
لسنة ١٩٩٦). ويعمل به بعد نشره  
في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح المجلس الكريم، الاستاذ  
عبدالرؤف.

السيد عبدالرؤف الروابدة

سيدي الكريم أرجو أن أختلف جذرياً مع  
اللجنة الموفرة، لأن تطبيق هذا القانون يستدعي  
إجراءات إدارية طويلة المدى من قبل الوزارة  
المختصة، إجراءات طويلة ومعقدة من قبل  
وزارة المالية/الجمارك.

وبالتالي فإن إعطاء أي مدة لهم لاتخاذ  
احتياطات لحسن التطبيق خير من تقصير هذه  
المدة، لأننا لم نزد ضرائب ولم ننقص ضرائب.  
وبالتالي إطالة المدة أو تقصيرها لا يضيف  
جديداً لحقوق المواطنين، وأتمنى أن تبقى المادة  
كما جاءت من الحكومة لحسن الإدارة... شكراً  
سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل

شكراً سيدي الرئيس.

اضافة للذي ذكره معالي الاخ ابو عصام أيضاً  
القانون يحتاج الى إصدار أنظمة ولا تستطيع  
الحكومة إصدار النظام قبل أن يكون القانون قد

تجميع الرسوم المفروضة على السلع والمواد  
المستوردة في قانون واحد. تصبح في توحيد  
الرسوم والضرائب التي تستوفى عن البضائع  
المستوردة والمعاد تصديرها. فأعتقد كما تحدث  
معالي الوزير لا حاجة لوجود مدة الثلاثة أشهر.

معالي رئيس المجلس

إن لم يكن هناك إقتراحات جديدة دعونا  
نطرح القضية للتصويت، الدكتور همام.

الدكتور همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس أريد أن أتساءل حول هذه  
المادة، أنه هل فعلاً توحيد الرسوم والضرائب  
يحتوي على رفع لبعض هذه الرسوم  
والضرائب؟ لأنه نخشى أن يكون فيه رفع مثلاً  
لضرائب أخرى كانت أقل ثم مع التوحيد سترتفع  
هذه الضرائب. فهل هناك ما يطمئنا أنه ليس  
هناك رفع لهذه الضرائب؟.... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

إذا سمحت سيدي الرئيس أريد أن اؤكد  
للنائب المحترم وللأخوة النواب أن هذا القانون  
ليس له أي أثر مالي لا في الزيادة ولا في  
النقصان، هو إجرائي ولتسهيل الاجراءات وكما  
ورد بالضبط في المبررات التي أرفقت مع هذا  
القانون. ليس هناك أي زيادة أو تخفيض لأي  
بنود أو رفع لأي بنود.

أقر بقواته الدستورية في السلطة التشريعية  
وتكون قد صدرت به الإرادة الملكية، أيضاً هذا  
يحتاج الى وقت لتطبيق القانون. لذلك الأفضل  
أن تبقى المادة كما وردت في المشروع...  
وشكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

يا سيدي أريد أن أؤكد أن هذا القانون له  
طبيعة مختلفة عن القوانين الأخرى التي تحتاج  
وقت وتحتاج استعدادات وأنظمة لتطبيقها.

هذا هو فقط لتوحيد رسوم قائمة وأؤكد  
للمجلس أنه نحن مستعدين لتطبيقه بمجرد نشره  
في الجريدة الرسمية. وبالتالي نتفق مع قرار  
اللجنة.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

السيد المقرر

كنت أود أن اتحدث بما تحدث به معالي  
وزير المالية أنه جرى الاتفاق ما بين اللجنة  
ومعالي وزير المالية والمختصين في وزارته  
بخصوص أنه لا داعي لوجود كلمة (مرور ثلاثة  
اشهر على تطبيقه) لأن الاخوان في وزارة  
المالية مستعدين لتطبيق هذا القانون. وأعتقد أنه  
لا يوجد هناك أية تعديلات أو حاجة لوجود  
أنظمة لتطبيق هذا القانون لأن القانون هو عبارة  
عن تطبيق لشيء موجود، وهو عبارة عن

هكذا من الأشغال

## معالي رئيس المجلس

شكراً، السيد المقرر.

## السيد المقرر

إضافة لما قاله معالي الوزير أن بعض المواد لا يمكن تعديلها أو زيادتها أو إنقاصها إلا بقانون والقانون لا يمر إلا من خلال مجلس النواب. القضية كل ما فيها عبارة عن تجميع الرسوم والضرائب الموجودة فعلاً في قانون واحد.

## معالي رئيس المجلس

أدلى قرار اللجنة أولاً للمجلس الكريم، من مع قرار اللجنة؟ واضح أكثرية. المادة التي تليها.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢-١- يستعاض عن الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون بحيث توحد وتستوفي مع رسم التعريفية الجمركية كرسوم واحد وهي:-

- الضريبة الإضافية الموحدة.
  - الأمانات الموحدة.
  - الضريبة الإضافية لسنة ١٩٦٩.
  - رسم الاستيراد.
- ب- بالإضافة إلى ما ورد في الفقرة

(١) من هذه المادة يستوفي عن المواشي المستوردة المبالغ التالية:-

١- ديناران عن كل رأس من الضأن

والماعز.

٢- عشرة دنانير عن كل رأس من

العجول.

## قرار اللجنة

المادة ٢-١- موافقة كما وردت في المشروع.

الفقرة ب- موافقة كما وردت في المشروع.

## معالي رئيس المجلس

أدلى قرار اللجنة أولاً قرار اللجنة في

المادة ٢/١، الاستاذ منصور بن طريف.

## السيد منصور بن طريف

شكراً معالي الرئيس

إذا كنا بصدد وضع رسوم فلماذا نحدد بالرقم المطلق ونحن نعلم أن تعديل القانون من الصعب، فلماذا لا نستعاض عن ذلك بنسبة مئوية وتكون الحكومة من خلال أنظمة قادرة ومن منطلق المرونة في مختلف الظروف والسياسات والاجراءات على تحقيق ذلك.

ثانياً:- يلاحظ أن الرقم المقترح قليل إذا ما علمنا أن الأردن يستورد حوالي ٥٠% من احتياجاته من المواشي للحوم. ومثل هذا المبلغ وخاصة في ضوء ارتفاع الكلفة على المنتج المحلي بعد ارتفاع أسعار الاعلاف لا يؤمن ما نقوله عن الشفافية والتي تعني المنافسة العادلة.

تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون، لحد الآن كلام حلو. الاستعاضة دائماً بشيء آخر، ما فيه (ب). نستعاض بماذا؟. وعندما تحدث عن الاستعاضة لم يتكلم سوى أنه قال (بحيث توحد وتستوفي). كيف توحد والقانون أصلاً قانون توحيد؟. هل هذا قرار إداري عملية التوحيد؟. بمعنى آخر أن موظف الجمرك سيحدد هذه الضرائب والرسوم ثم يجمعها ويوحدها، هو يستطيع أن يعملها بدون هذا القانون عندما يقطها.

أنا أعتقد أن الصياغة القانونية لهذه الفقرة جانبها التوفيق الذي نطلبه دائماً في التشريع، ولذلك لا أعتقد أن هذه الفقرة تؤدي الى النتيجة المطلوبة. والتوحيد لابد من النص عليه وفق الجداول المرفقة، أما (يستعاض عنها بحيث توحد)، فكيف يستعاض عنها بحيث توحد.

أتمنى أن أجاب على هذا السؤال البسيط إلا إذا كنت أخطيء اللغة العربية.

## معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

## السيد المقرر

يا سيدي (توحد) بأنها تجمع جميعها وتوضع مع رسم التعريفية الجمركية. (ويستعاض عنها) بأن يلغى اسمها، كانت اسمائها الضريبة الإضافية الموحدة، الأمانات الموحدة، الضريبة الإضافية لسنة ١٩٦٩ رسم الإيراد. أصبح

لماذا كنا نريد فعلاً من المزارع والمنتج المحلي أن يستطيع المنافسة لا نضع رسوم قليلة بحيث أنها تشجع على الاستيراد في مواجهة المنتج المحلي الذي لا يستطيع أن ينافس.

في ضوء ذلك أقترح على المجلس الكريم أن يستبدل المبلغ بـ ١٥% نسبة وتكون الحكومة هي التي تحقق ذلك... شكراً معالي الرئيس.

## معالي رئيس المجلس

إقترحك في الفقرة (ب) أخي منصور لما نوصّل للفقرة (ب) ذكرني فيه. السيد طلال عبيدات.

## السيد طلال عبيدات

شكراً معالي الرئيس.

حتى نحافظ على أسعار المواشي في بلدنا أقترح أن يستوفي عن كل رأس ضان مستورد عشرة دنانير وعن العجل المستورد عشرين دينار حتى يكون هنالك منافسة بين المواشي في البلد والمواشي المستوردة.. وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

إخواني الاقتراحات على المادة ٢/ب أرجو تأجيلها، نحن نطرح الان على المجلس المادة ١/٢، الاستاذ عبدالرؤف.

## السيد عبدالرؤف الروابده

من منطلق محدودية فهمي للغة العربية لم استطع أن أفهم المادة ١/٢. أنا أعرف هدف الحكومة توحيد الرسوم ولكن ليفتني المفتون، (يستعاض عن الرسوم والضرائب الإضافية التي

هكذا من الأشغال



اسمها الآن رسوم التعرفة الجمركية الموحدة.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

ما تفضل به معالي أبو عصام صحيح وأعتقد يمكن تدارك النص بتعديله كالآتي: "توحد الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون وتستوفى مع رسم التعرفة الجمركية كرسوم واحد وهي...."

معالي رئيس المجلس

الاستاذ اخوار شيدة.

السيد عبدالله اخوار شيدة

ما أثاره معالي الزميل الحقيقة من ناحية الصياغة اللغوية القانونية هو صحيح ١٠٠٪ لأنه يستعاض معناه استثناء، والاستثناء هنا يجب أن يكون له بديل. وما تفضل به معالي وزير المالية قريب من التصحيح، ولكن نحن هنا أمام لغة قانونية يجب أن تكون واضحة، قال معالي الوزير توحد. هنا نحن في حالة استثناء وتنظيم الاستثناء، كيف طريقة الاستثناء انفرادياً أم نضيفها الى كذا.

لذلك أنا اقترح يوحد استثناء الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام القوانين.... وتستوفى مع رسم التعرفة الجمركية. على أساس أننا نضع طريقة استثناء

هنا، نحن لا نحدث ضريبة ولا نلغي ضريبة إنما طريقة استثناء. وأعتقد هذا ما هدف اليه معالي الزميل عبدالرؤوف الروابدة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو

الصفة التي قرأها معالي وزير المالية هي صيغة صحيحة. توحد الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة المفروضة بمقتضى أحكام هذا القانون والأنظمة المذكورة في المادة (٨) من هذا القانون وتستوفى....

لأن الاقتراح الآخر الذي أشار اليه سعادة الزميل عبدالله ترد كلمة الاستثناء مرتين بدون ضرورة.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبد موسى النهار.

السيد عبد موسى النهار

شكراً معالي الرئيس.

في الواقع لدي استفسار كيف تستوفى تلك الرسوم، هل موظف الجمرع يقوم بجمع هذه الرسوم ويستوفىها دفعة واحدة أم يكون لكل مادة، رقم محدد ضمن جداول ومعايير محددة.

فاذا كان الموضوع هو عبارة عن جمع هذه الرسوم واستيفائها موحدة فنحن فعلاً ما عملنا شيء في القانون؛ فأريد أن استوضح عن هذه الناحية.

الشيء الثاني إذا كان أحد مكونات هذا الرقم

نقص أو زائد، لاختل هذا الرقم، هل الرقم النهائي أيضاً بالتالي يختل وينقص أو يزيد؟ هذا السؤال الذي أريد أن استوضحه.

معالي رئيس المجلس

السيد المقرر

السيد المقرر

ما تفضل به سعادة السيد عبد موسى النهار كيف تستوفى هذه الرسوم، هذه الرسوم هي عبارة عن نسب مئوية تستوفى، كل مادة لها نسبة مئوية. مثلاً الضريبة الإضافية الموحدة بنسبة ٥٪، الامانات الموحدة ١٠٪. هذه النسب تجمع جميعها مع بعض وتضاف الى رسم التعرفة الجمركية وتصبح كنسبة واحدة. مثل بئ ٥٪ و ١٠٪ تصبح مجموعها مثلاً ٥٠٪ وتستوفى عن أي سلعة خاضعة الى هذه النسب الموجودة حالياً.

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

شكراً معالي الرئيس.

بدلية معالي وزير المالية حل لي مشكلة اللغة وأنا شاكر له. الامر الثاني (توحد)، ليست مبني للمجهول، من الذي يوحدنا وكيف؟

الزميل مقرر اللجنة قال ستجيب ويغير رسم التعرفة، المادة لا تنص كذلك. سيبقى رسم تعرفة وستبقى الرسوم الإضافية لكنها أصبحت رقماً واحداً. لأن من يقرأ المادة (بحيث توحد

وتستوفى مع رسم التعرفة الجمركية) إذن نحن عن (مع)، مع يعني زائد.

أنا أقول من يوحدنا وكيف توحد؟ بمعنى آخر أن التوحيد صار قراراً إدارياً، يعني دائرة الجمارك ستقول البضاعة الفلانية عليها (٦) و (٣) و (٥) و (١٢) يصيروا (٢٢) إذن التعرفة الجمركية زائد ٢٢٪. هل المقصود قرار إداري لهذا التوحيد أم لا؟ لأن عملية التوحيد لم تتضح لدي هنا في هذه المادة... شكراً.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية

يا سيدي للأجابة على الاسئلة التي طرحت فيما كيف تجبى وكيف توحد؟ الحقيقة تمت الاجابة على ذلك في المبررات لهذا القانون وخاصة ما ورد في المادة (٩/ب) التي تقول (تستوفى هذه الرسوم والضرائب في بند واحد ووفق جدول واحد مما يؤدي الى اختصار حجم البيان الجمركي وإعتماد موظف واحد للتصنيف والتدقيق بعد ان كان أكثر من موظف يقوم فيها في آن واحد وإختصار عدة خطوات في عملية التخليص. ومعروف أن هذا سيقوم فيه موظف واحد الان بعدما كان يقوم به عدة موظفين ويضاف الى بند التعرفة الجمركية كرقم واحد.

معالي رئيس المجلس

تفضل بإقتراح استاذ عبدالرؤوف.

هكذا من المجهول

## السيد عبدالرؤوف الروابدة

تجمع الرسوم والضرائب الإضافية التي تتحقق على البضائع المستوردة بمقتضى أحكام القوانين والأنظمة كذا وتستوفي كنسب واحدة مع رسم التعرفة الجمركية.

## معالي رئيس المجلس

الشيخ عبدالباقي.

## السيد عبدالباقي جمو

أولاً إن قلت توحد أو تجمع فهي مبني المجهول، وما يأتي بعد المبني للمجهول نحن نعرفه أن نائب فاعل وهو في الحقيقة فاعل مرفوع وهذه قاعدة قد لا يفهمها الكثيرون. ومن الذي يوحد هو المسؤول الذي يجبي، وهذا ليس غريباً في اللغة العربية. لما يقول ضرب زيد لا نسال من الذي ضربه إنما نعلم أنه ضرب. وهذا التوحيد من صلاحية الجهة الرسمية المكلفة بتحصيل هذه الرسوم. والصيغة كما عدلت هي صيغة صحيحة وبلغية... وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

دعونا تخرج من هذا، لدينا اقتراحين، اقتراح أن تبدأ المادة ٢/١ بتجميع الرسوم...الخ. والاقتراح الآخر توحد الرسوم ثم تستمر المادة.

## السيد عبدالرؤوف الروابدة

لا أنا بدي أبرر رسالتي ما الفرق بين تجمع وتوحد، التوحيد لا يعني بنفس السعر صارت مع بعض واحدة، أنا قصدت تجمع وما فيه زيادة ونقص نتيجة ما قاله زميلي. عملية جمع طبيعية

٥٪ و ٣٪ و ٤٪ و ٦٪، للتوحيد قد يعني للزيادة وقد يعني النقص أما الجمع ما فيه زيادة ولا نقص.

## معالي رئيس المجلس

أطرح الاقتراحات، أطرح بداية اقتراح أن تبدأ المادة ٢/١ بتجمع الرسوم...الخ وتشطب كلمة (توحد) التي في آخر المادة. من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح. الاقتراح الآخر، طبعاً هذا على قرار اللجنة، بأن تبدأ المادة بكلمة توحد وتشطب من آخر المادة نفس الكلمة. من مع الاقتراح؟ يرفع الأيدي تعد الاصوات.

## السيد الأمين العام

(٣١) من (٤٩).

## معالي رئيس المجلس

ويقر التعديل، المادة ٢/١ ككل؟ موافقة. المادة ٢/ب. كان هناك بعض التعليقات لبعض الزملاء. الأستاذ طلال عبيدات انت اقترحت شيء؟ الأستاذ طلال عبيدات تفضل.

## السيد طلال عبيدات

حتى نحافظ على اسعار المواشي في بلدنا وخاصة بعد رفع سعر الاعلاف اقترح أن يستوفي عن كل رأس ضأن مستورد عشرة دنانير، وعن رأس العجل المستورد عشرين دينار حتى يكون هنالك تنافساً مقبولاً بين اللحوم المستوردة واللحوم البلدية..وشكراً

## معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ منصور بن طريف.

## السيد منصور بن طريف

شكراً معالي الرئيس.

دون الحاجة لأن أعيد مضمون المداخلة لكن الاقتراح بأن نستبدل الرقم المطلق بنسبة وأن تكون ١٥٪ من القيمة. ففي هذا مرونة وفيه أيضاً ما يحقق المبدأ الذي تفضل فيه الاخ طلال، بحيث يساعد على التناقص المتوازن للأنتاج المحلي.

## معالي رئيس المجلس

١٥٪ لليندين (١) و (٢)؟

## السيد منصور بن طريف

نعم يا سيدي.

## معالي رئيس المجلس

معالي الدكتور عبدالله النصور.

## معالي وزير التعليم العالي

معالي الرئيس الاصل في هذا القانون أنه لا ينظر في النسب، ما عدلنا شيء، نحن نوجد النموذج استجابة لقرارات اللجنة المالية في السنوات الماضية والخلص من عريشة البيانات الجمركية وتعدد الموظفين وتعدد التوقييع. فهذا هو تنظيمي وليس اقتصادي، ليس مقصود فيه انظر في سلامة النسب والارقام، هذا واحد.

ثانياً: نقدر كل التقدير الرغبة في حماية المزارع المحلي والمربي المحلي، لكن علينا أن نقر أيضاً المستهلك. لأنه إذا رفعنا بهذه النسب التي تفضل بها سعادة الزميل عبيدات ماذا يحصل للمستهلك؟ لازم تكون متوازن.

ثالثاً: - يخشى إذا رفعت الارقام بصورة ملفتة ان يتشجع التهريب لأنه دائماً الجمارك المتواضعة المعقولة تجعل التهريب غير مجدي. وكلفة رقابة هذا البند لحالة بكثير تتجاوز المنافع الاقتصادية.

من ناحية النظر في نسبة بدل أرقام مطلقة ساعتها في الجمارك بده يعاين كل خاروف أتني وكل عجل وبده يوزنه وبده يصير سلطة تقدير وهذا يستتبعها إدارة كبيرة وكلفة كبيرة وفساد أيضاً.

فترجو الإبقاء على القانون لأنه نحن نغير فقط النماذج والادارة، لذلك ليس مطروح إعادة النظر في الارقام... وشكراً.

## معالي رئيس المجلس

السيد المقرر.

## السيد المقرر

ما تفضل به معالي نائب رئيس الوزراء بالنسبة للفقرة (ب)، ورود الفقرتين دينايرين وعشرة دنانير نحن لم نورد شيئاً جديداً، الفقرتين كانوا موجودات في القانون السابق وبموجب قضية التوحيد الذي سنقوم فيها في هذا المشروع سنلغي المادة (٣) من قانون الضريبة الإضافية التي تنص صراحة على وجود هذين الرقمين. وإذا ما تم حذف هذه المادة سيتم حذف هذه الرسوم التي كانت مستحقة على المواشي وعلى العجول، فتم ورودها في مشروع القانون حتى لا يتم إلغاؤها. فنحن في هذا القانون لم نعدل ولم

هكذا من الأشهر

نضع نسب محل أرقام مطلقة ولم نزد ولم ننقص وبقيت الأرقام كما هي.

الهدف من القانون كما ذكرنا سابقاً هو توحيد الرسوم والضرائب في مادة واحدة، ولا يوجد هنا أي تعديل بالزيادة أو بالنقصان على هذه المواد الموجودة في مشروع القانون... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الأستاذ الزعبي.

السيد فوزي الزعبي

شكراً معالي الرئيس.

أريد ما ذهب إليه معالي نائب رئيس الوزراء، هناك تصدر موافقات حالياً بتصدير بعض المواشي إلى دول مجاورة، ويحصل مثلاً على رخصة تصدير عشرة آلاف ويخرج ثلاث أضعاف هذه الكمية، ويستوفي رسوم على العشرة آلاف ويخرج عشرين ألف تهريب لأن المعايير الجمركية أو الجهة المسؤولة لا تخرج وتعد هذه المواشي. لذا أريد التأكيد على الحكومة والضرب بيد من حديد لكي لا يتلاعبوا بأموال الخزينة.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ عبدالباقى.

السيد عبدالباقى جمو

الذي أردت أن أقوله أن الذي يطلب زيادة الرسوم يحرص على الخزينة، والذي يطالب بتخفيض الرسوم يحرص على أن تكون المصلحة العامة مقدمة على المصلحة الخاصة.

المستوردون عدد محدود من المواطنين، أما الذي تنعكس عليهم هذه الرسوم وهذه الضرائب هو الشعب كله. ولذلك لا أرى أن تزداد هذه الرسوم عن دينارين عن رأس الضأن والماعز وعشرة دنانير عن كل رأس من العجول ويبقى كما هو القانون.

معالي رئيس المجلس

إذا لم يكن هناك إقتراحات جديدة دعونا نطرح إقتراح الأستاذ منصور والأستاذ طلال عبيدات، الأستاذ إبراهيم زيد.

الدكتور إبراهيم زيد الكيلاني

شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة بعض الاخوان يخلطوا بين الماعز والعجول المستوردة وهي لها من يأكلها، يعني لما نستورد من استراليا أو غيرها هذه لها من يأكلها، واللحم البلدية لها من يأكلها، فلا تنافس بين البلدي وبين المستورد. وأي زيادة على المستورد تعني زيادة في السعر على المستهلك، وتعني زيادة في التهريب، وتعني زيادة في اللحوم الفاسدة التي اكتشفها معالي وزير التموين في الزرقاء وغيرها. ولذلك أقصو أن نوافق على المادة كما وردت.. وشكراً.

معالي رئيس المجلس

شكراً لغاية التوضيح أعطى أصحاب الإقتراحات الأستاذ طلال عبيدات ثم الأستاذ منصور.

السيد طلال عبيدات

يا سيدي أنا أعتقد وكل الاخوان يعتقدوا أي قانون يوضع في الدنيا كلها يأخذ بعين الاعتبار حماية المنتج المحلي. أنت الآن لما تبيع الخاروف بعد ثلاث أو اربع شهور بزمسين دينار ما جاب أعلاف لمة. أنا لما أألفي لحم بلدي دينارين وعشرين قرش اشتريه واضرب السوق المحلي. فلأزم يكون القانون لصالح المنتج المحلي.

معالي رئيس المجلس

الأستاذ منصور بن طريف

السيد منصور بن طريف

شكراً معالي الرئيس.

يا سيدي المبلغ الذي ورد الدينارين هو نقلاً عن قانون قديم، وهذا المبلغ محدد منذ فترة طويلة وحتى قبل تخفيض الدينار، ونحن نعلم كيف اختلفت الاسعار بعد انخفاض سعر الدينار. لذلك حتى من المنطلق المالي البحث والقيمة الدينار لا بد أن نفكر بمقدار هذه الرسوم إذا كنا ما بدنا نذهب إلى مبدأ النسبة.

يا سيدي كما يعلم معالي وزير الزراعة تأتي المواشي إرساليات وأحياناً تصل إلى خمسين ألف رأس في الإرسالية الواحدة. لذلك ما ذكره معالي نائب رئيس الوزراء ليس لموظفي الجمارك أن يقدر كل خاروف أو كل جدي، تأتي فتقوّر بقيمة إرسالية كاملة ويأخذ القيمة على هذا الأساس، وحسب التعليمات النافذة ٤٠ كيلو معدل وزن الرأس. يعني نحن نقول خمسة

قروش، خمسة قروش على المستورد كيف تمكن المنتج المحلي من أن ينافس؟. نحن نقول خلي صاحب الإنتاج المحلي ينافس، وأختلف مع جاري وصديقي الكيلاني بأنه يقول من يأكل اللحم البلدي لا يأكل هذا. عندما يكون هناك منافسة وعدم توازن في المنافسة يأكل من المستورد، أما عندما تكون الاسعار ليس بينها فجوة كبيرة يفكر أن يأخذ من الإنتاج المحلي.

لذلك أعود وأرجو من المجلس الكريم أن يفكر في النسبة التي اقترحتها وهي أن تزيد كثيراً على رقم الدينارين، وهي بالتأكيد أقل من الرقم الذي ذكره أخي طلال، وأرجو من الأخ طلال أن نوحّد الاقتراحين بالقتراح واحد بأن تكون النسبة ١٥٪.

معالي رئيس المجلس

تفضل استاذ عبدالعزيز.

السيد عبدالعزيز جبر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة المادة التي وضعتها الحكومة فيها رحمة للشعب والنواب يدهم يغلوا على الشعب، هذه اللحوم المستوردة ٩٠٪ من الشعب يأكلها ولا يستطيعوا أن يصلوا إلى اللحم البلدي، أيضاً ما عندنا منتجات كثيرة، كلها صدرت الاغنام البلدية. لذلك أنا مع المادة الاصلية وأرجو أن نصوت عليها... وشكراً.

معالي رئيس المجلس

أطرح الاقتراحات إذا سمحتوا، تفضل.

هكذا من الأشغال



## السيد المقرر

مع وجاهة ما تفضل به معالي الاخ منصور بن طريف، هو يتحدث عن قضية تعديل الرسوم المفروضة على المواشي والعجول. أنا يمكن شخصياً مع هذا الاقتراح، لكن أتمنى على زميلي أن يتقدم بمشروع قانون يتقدم به للمجلس ومن ثم يحول الى اللجنة المختصة ليتم تدارسه من قبل الزملاء في اللجنة، ومن ثم يحول الى مجلس النواب بهدف تعديل مشروع القانون في موضوع الرسوم والضرائب المتعلقة في هذا الموضوع.

نحن لا نبحث في موضوع تعديل الرسوم والضرائب، نحن نبحث في عملية توحيد الرسوم والضرائب الموجودة أصلاً ولا يجوز أي تعديل عليها لافي قضية الارقام المالية ولا الارقام المطلقة.

## معالي رئيس المجلس

شكراً، أطرح الاقتراحات للتصويت لنخرج من هذه القضية. هناك رأي بأن تكون ١٥٪ من نسبة القيمة كما اقترح الزميل منصور بن طريف. من مع هذا الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح. الاقتراح الآخر وهو الذي اقترحه الزميل طلال عبيدات بأن تكون على البلد (١) عشرة دنانير وعلى البلد (٢) ٢٠ دينار. من مع هذا الاقتراح؟ أيضاً لم ينجح الاقتراح. قرار اللجنة؟ واضح ويقر قرار اللجنة، المادة ككل؟ موافقة. المادة التي تليها.

## السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة ٣- يجري تحقيق واستيفاء الرسوم والضرائب المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وقيدتها إيراداً لحساب الخزينة، ويتم تخصيص جزءا منها سنوياً للبلديات والجامعات الأردنية الرسمية وتوزع عابداً بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية.

## قرار اللجنة

المادة ٣- موافقة كما وردت في المشروع. - وهذا نراس الجلسة، سماحة الشيخ عبدالباقى جمو النائب الاول لرئيس مجلس النواب-

## سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل أبو عصام.

## السيد عبدالرؤوف الروابدة

أولاً:- للرجع الى القانون، هو قانون توحيد الرسوم، وبالتالي لا يجوز فيها أي تغيير، هذه المادة غيرت المبدأ الاساسي في الضرائب والرسوم للبلديات والجامعات وترك ذلك الامر بيد الحكومة.

إن موضوع البلديات موضوع خطير وهام، أوضاعها الى خراب، والجامعات مديونيةها تجاوزت حدودها، أن يترك هذا الامر أن يجبي وزير المالية وهو صاحب الحق ودائماً اهتمامه

بصندوق الخزينة، لن يكون اهتمامه بالبلديات والجامعات بنفس القوة ولن يعطيها عزاً.

البلديات تتقاضى رقماً محدداً، والجامعات تتقاضى رقماً محدداً، حق الحكومة في التوزيع هو ضمن ذلك الرقم.

يعني الحصيلة إذا حسابات (٢٠) مليون للبلديات كيف توزعها؟ إذا حسابات للجامعات (١٠) مليون كيف توزعها؟ بهذا الشكل أنه بحثت الاجابة كاملة للخزينة ثم يخرج المال من الخزينة. لا من مجلس الوزراء فقد يوافق أو لا وقد يوافق أو لا. ولكنني لا أدان أنه يوماً ما سيعطي

هذه طريقة ليست حكومية، عندما فرضت كانت ضريبة للبلديات وضريبة للجامعات، تختلف عن الضريبة الحكومية. لا نريدها أن تتحد، أن تبقى حصة الجامعات والبلديات حصة منفصلة تجيبها وزارة المالية/الجمارك، بأسلوب موحد برقم موحد هذا حقها، لكن الحصيلة في صندوق خاص نعرف وراسته ويوزع كاملاً ولا يغط حق الجامعات ولا حق البلديات.

ولذا اقترح على اخواني النواب، وهم الذين خطبوا جميعاً حول ظروف الجامعات وكثيراً حول ظروف البلديات، أن لا يوافقوا على هذه المادة... شكراً سيدي الرئيس.

## سماحة نائب رئيس المجلس

في مطروحة للنقاش، هناك إقتراح وثني على هذا الاقتراح، هل هناك من يريد أن يتكلم أم تطرح الموضوع للتصويت. تفضل سليمان.

## السيد سليمان السعد

شكراً سماحة الرئيس.

بدلاً من أن نشطب هذه المادة، أنا مع الفكرة التي أوردتها معالي أبو عصام، نعدلها كما يلي:- بدل من أن نقول ( ويتم تخصيص جزء منها سنوياً) نقول ويتم توزيعها سنوياً على البلديات والجامعات الأردنية، ونشطب (بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزير المالية). بمعنى أن ما يحصل كله يوزع على الجامعات وعلى البلديات... وشكراً.

## سماحة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر.

## السيد المقرر

شكراً سماحة الرئيس.

يا سيدي نحن في اللجنة وافقنا على هذه المادة كونها تتعلق بموارد اضافية يتم توزيعها على الجامعات وعلى البلديات، ولا تتعلق بالمخصصات الرسمية التي تخصص للجامعات وللبلديات من الحكومة.

وباعتقادي أن توزيعها بقرار من مجلس الوزراء، واليوم كثير من الاخوان تحدثوا عن قضية توزيع البعثات ونطالب باعادتها الى الجامعات وأن لا نترك الى الجامعات. ووجود مجلس الوزراء في هذه القضية اعتقد أنه كذلك يوجد وزير التعليم العالي ووزير البلديات وهما لهم علاقة وصلة وثيقة بالجامعات والبلديات، واعتقد أنهم سيكونوا حريصين على توزيع هذه

هكذا من الأشغال

النسبة على الجامعات بنسب عادلة وحسب حاجة الجامعات وحسب مقتضيات الحاجة.  
سماحة نائب رئيس المجلس  
تفضل.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

سعادة المقرر يتكلم عن موضوع غير الذي نتكلم فيه والحقيقة جانبته أحياناً، أولاً لم يعد هناك رسوم للبلديات والجامعات بعد توحيد هذه الرسوم، لأن تلك الرسوم رسوم إضافية ألغيت، هذه ليست إضافة، لقد ألغيت تلك الرسوم.

أنا ما أطالب به سيدي الرئيس أن لا يكون من حق وزارة المالية أن تتدخل بحصة البلديات والجامعات لا من باب ولا من طاقة، هي وظيفتها تحصيل هذه الرسوم، توزيعها أنا أطلب أن يتم من مجلس الوزراء.

ولكن أنا أيضاً أقول المادة تصبح كالتالي:- ويتم توزيع حصة البلديات والجامعات الأردنية سنوياً بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعليم العالي في حالة الجامعات ووزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة في حالة البلديات. هذا هو منطق الأمور ولا توزع بتنسيب من وزير المالية. هذا الخطأ الذي نعتقده لأنه ينسب وزير المالية ما كان حصة الخزينة، ما كان حصة البلديات ليس من الخزينة وبالتالي لا دخل له به، وزير الشؤون البلدية والقروية هو المسؤول عن البلديات ومجلس التعليم العالي هو المسؤول عن الجامعات فهو الذي ينسب أسلوب التوزيع. أنا أحب أن أقول لأخواني في الحكومة

التي كنت عضواً بها تأخر توزيع حصة الجامعات أحد عشر شهراً لأن وزير المالية ما رضى بنسب، ومجلس التعليم العالي ينسب ذلك وهو مش راضى بنسب. وبقوا يأخذوا قروضاً ويأخذوا سلفاً على حساب ذلك، لماذا هذه الأمور تأتي وتدفع عنها فوراً... شكراً سيدي الرئيس.

سماحة نائب رئيس المجلس

الكوفحي.

الدكتور أحمد الكوفحي

شكراً سماحة الرئيس.

الحقيقة الاقتراح الذي تقدم به معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة جامع مانع ويحقق المصلحة للطرفين، لأن الأقدار على معرفة مصلحة البلديات في الجهاز التنفيذي هو وزير البلديات، والأقدر على معرفة حاجة الجامعات هو وزير التعليم العالي. ولذلك ينبغي أن يتم التنسيب من وزير التعليم العالي فيما يتعلق بالجامعات ومن وزير الشؤون البلدية والقروية فيما يتعلق بالبلديات... وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

السيد المقرر.

السيد المقرر

ما تحدث به معالي أبو عصام قال أنها هي الضرائب الإضافية الوحيدة التي سيتم التوزيع منها على الجامعات. أنا أقول أنها ليست الضرائب الإضافية الوحيدة أو الامانات الموحدة الوحيدة، بل هي الضرائب الإضافية المتعلقة بالمعاملات الجمركية، هنالك ضرائب إضافية

وزير ولا نقصد معالي الوزير الحالي، بأنه قد يجد أنه من مصلحة الخزينة أن يخصص جزءاً سيراً للبلديات وهي مناطق حكم محلي وبحاجة وهي مرهقة بالديون، وكذلك الأمر الجامعات الآن مدينة وتكلف كثيراً والرسوم مرتفعة. لذلك أنا مع الاقتراح سيما وأن القانون أحال هذا الموضوع إلى مجلس الوزراء في المادة (٧) بأن يصدر أنظمة لتطبيقه. أنا مع إضافة يوزع بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزارات المختصة، ليس وزير المالية لحاله. قد يطلب غداً وزير التربية والتعليم يطلب تخصيص كذا ووزير التعليم العالي يطلب للجامعات كذا. فلذلك الجهات المختصة وقرار الولاية لمجلس الوزراء يتخذ ما يشاء، يضع النسبة التي يراها... وشكراً.

سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل طلال.

السيد طلال عبيدات

طالما هناك خلاف في الرأي بين مقرر اللجنة وبين السيد أبو عصام، أرجو أن نسال مدير الجمر ك لأنه موجود بيننا حتى نخرج بنتيجة أنه هل هذه الإضافات بالنسبة لرسوم الجامعات ورسوم الجامعات ستوحد أم لا.

سماحة نائب رئيس المجلس

معالي أبو زهير.

معالي وزير التعليم العالي

سيدي المبدأ في هذا القانون نستذكره، أحب أن نستذكر المبدأ الذي أحاط بهذا القانون وهو لا

تستحق على معاملات العقار، على معاملات كثيرة جداً والامانات والمحاكم، وإنما هذه تتعلق بالضرائب الإضافية والامانات الموحدة المتعلقة بالمعاملات الجمركية فقط.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

يا سيدي اللي يحكيه سعادة المقرر ليس هو الصحيح، الـ (٢٪) التي تأخذها البلديات تأخذها مع الرسوم الجمركية، لا تتقاضى على العقار ولا تتقاضى على غيره. واردة البلديات ٢٪ من كل بضاعة مستوردة، بـ ٥٠٪ من غرامات النقل على الطرق، وقلبين عن كل لتر بنزين. هذا هو الذي على الرسم الجمركي يا سعادة الاخ علي.

سماحة نائب رئيس المجلس

أرجو أن لا يتكلم أحد من النواب إلا بأذن لأن هذا يقطع الطريق على الآخرين، ولو اتبعنا النظام لكننا أمرنا بشطب ما قيل بدون إذن. تفضل اخوارشيدة.

السيد عبدالله اخوارشيدة

شكراً سماحة الرئيس.

أرجو أن أبين للزملاء أن التتبع الذي أبداه معالي الزميل عبدالرؤوف أنا أوافق عليه، ولكن أقول للولاية العامة حسب الدستور في المادة (١١٤) هي لمجلس الوزراء، بموافقة الملك يضع أنظمة يراقب فيها تخصيص الأموال وإنفاقها وتنظيمها.

لذلك الشكوى التي يبدىها الزميل تختص بأنه هل وزير المالية لديه الرغبة أو مزاجية، أي

هكذا من الأشغال



زيادة في الضرائب ولا تغيير في جوهرها ولا في توزيعها، لا يوجد أي اتجاه لدى الحكومة ولا المجلس ولا اللجنة المالية. وليس المقصود أن وزير المالية يخفض حصص الجامعات، ولا المقصود أن يخفض حصص البلديات. وهذا الذي أقوله هو جزء من نقاش هذا المجلس لهذه التعشية سيرجع إليه أدي الاختلاف.

ولذلك هذه اللغة المكتوبة هنا يجب أن لا تؤثر على حصص الجامعات ولا البلديات. الآن موضوع استعادة النسب التي هي ٢٢ للبلديات، ٢٢ سوف يكون متعذر التمييز في القانون هكذا.

والله الذي جاء على لسان الزميل للناس الآن، يجب أن يكون بتدبير مشترك من وزير التعليم ووزير المالية، الاثنين، في حالة البلديات، ووزير التعليم العالي وزير المالية في حالة الجامعات، وأنا أفضل حقيقة مجلس التعليم العالي وليس شخص الوزير لأن الوزير ليس رئيس الجامعات، الوزير هو رئيس المجلس، وبالتالي أريد هذا النص كما تفضل به معالي الزميل عبدالرؤوف وثق عليه سعادة الزميل عبدالله آخر أرشيدة وآخرون. أي أن يذكر التسبب المشترك من الجهات التي ذكرتها، يعني وزير البلديات والمالية في حالة ومجلس التعليم العالي وليس الوزير ووزير المالية في الحالة الثانية... وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

الاخ هاني المصالحه

السيد هاني المصالحه

شكراً سماعة الرئيس.

الاقتراح الذي أريد أن أشير له ممكن يختصر جميع الاجراءات، وإقترحي أن يكون التوزيع بموجب نظام يقرره مجلس الوزراء. وبالتالي النظام، وبالتالي يكون قطعاً لأي التباس أو تخوف من قبل النواب... وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

شكراً الدكتور ابراهيم زيد.

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم

أنا أود إقترح معالي ابو زهير، أي أن نخفف الحديث ونصوت عليه وننتهي النقاش... وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

نقطة نظام أبا عصام.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

إذا دفع أحد بالتأجيل يقدم هذا الامر، أنا اعتقد أن هذا الامر خطير، وزير الشؤون البلدية والقروية ليس حاضراً، وأن نستشير حوله ويوجل البحث في هذه المادة الى جلسة قادمة لأننا نغير قاعدة بهذا القانون. نحن قلنا هذا قانون توحيد وليس تغيير، هذا القانون غير، كانت هناك واردات تأتي للبلديات والجامعات أصبحت للخزينة، هذا القانون غير ونحن قلنا لا نريد أن نغير، إذن هذا القانون مخالف القاعدة الاساسية. اطلب وأرجو تأجيل إقرار هذه المادة للجلسة القادمة... شكراً سيدي الرئيس.

سماعة نائب رئيس المجلس

ابوزهير.

معالي وزير التعليم العالي

سماعة الرئيس الحق لكم في طرح التأجيل أو صرف الجلسة أو فضها، بموجب النظام الداخلي هذا حقل، أما أن يحتج بأن معالي وزير البلديات غير موجود مما يقتضي إيقاف النقاش الحقيقة هذه بادرة غير واردة لأنه نحن نمثل وزير البلديات هنا، وهذا القرار هو قرار مجلس الوزراء، وهو قرار مجلس تنمية وهو ما نذكره لاجتماع في مجلس الوزراء. فمجلس الوزراء موحد لدى اقتراحه هذا القانون وموحد لدى قبوله بالتعديل الذي تفضل به معالي أخونا الكبير، المحترم عبدالرؤوف الروابدة. فلا يوجد إشكال، نحن نوافق على هذا التعديل بأن يكون تسبب مشترك من الجهتين اللتين تديران مرفقي البلديات والتعليم العالي.

أما إذا كان أراد معالي الزميل أن يضع تسبب هنا في القانون فهذا عودة عن هذه العملية الاصلاحية، ولا يوجد مبرر لتخوفه من أن ينسحق حق الجامعات أو البلديات لأنه نحن ندير تلك الأجهزة... وشكراً.

سماعة نائب رئيس المجلس

هل تعتقد يا أبا عصام أن وزير البلديات إذا رجع يتنير شيء؟ لا يتغير أي شيء لأن وزير البلديات وزير في الحكومة ووافق على هذا القانون، ولذلك تأجيل النظر اعتقد أنه تعطيل لأطال تحت.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

لا اعتقد أن لك الحق بالاجابة عني.

سماعة نائب رئيس المجلس

لم أجب عنك.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

أجبت، قلت إذا تعتقد أنه يغير لا يغير.

سماعة نائب رئيس المجلس

طيب جابوب أنت.

السيد عبدالرؤوف الروابدة

يمكن يغير رايه إذا عرف انني صبحت على البلديات وأنا أتمنى أن يغير رايه.

إذا سمحت سماعة الرئيس معالي وزير التعليم العالي لم يجب على النقطة التي أثيرتها هذا قانون توحيد رسوم حكومية، هذا قانون واسمحوا لي أن استعمل تعبير سلب رسوماً ليست للحكومة، اسمها رسوم بلديات ورسوم جامعات، سلبها وأدخلها للخزينة. هذا قانون خالف مبداه وهو توحيد رسوم حكومة، كيف توحيد رسوم حكومة بأن تسلب حق البلديات والجامعات وتدخله الخزينة ثم تخرجه بمزاجك.

الاصل أن السلطة التشريعية عندما قبلت أن تفرض هذا الرسم لم تقرضه للحكومة، فرضته للجامعات والبلديات.

الحكومة في مشروعها لم توحيد الرسوم، سلبت حق البلديات والجامعات وأعطته للخزينة وقالت بعدين أنا أكرم عليكم مثل ما بدي.

فأنا خلافي الاناس ما يصير التسبب هو

هكذا من الأشغال



نفطتي الرئيسية، أنا ليست نفطتي الرئيسية. على فكرة ليس أسمها رسوماً حكومية، هذه رسوم بلدية ورسوم جامعية كيف سلبت وغير مجالها؟.. شكراً سيدي الرئيس.

#### سماحة نائب رئيس المجلس

في الواقع لا يجوز أن يتكلم نائب في موضوع واحد أكثر من ثلاث مرات، فلذلك نطرح هذه الاقتراحات للتصويت وننتهي من هذه المادة. أما أن يبقى الكلام سجلاً بين الحكومة والمجلس ويتعدى حدوده هذا مضبغة للوقت. لذلك أرجو أن يوافق المجلس على طرح الاقتراحات، من يشي؟ عد الاصوات.

السيد الأمين العام

(٩) من (٤٢).

#### سماحة نائب رئيس المجلس

(٩) من (٤٢) ولم ينجح الاقتراح. اذا سمحت أبو عصام لا يجوز أن تخرج بدون إذن ويسجل عليك مخالفة. أي نائب لا يحترم المجلس ونظام المجلس يجب أن يوجه اليه اللوم والتنبية على أن لا يستهزيء بالمجلس، الخروج بدون إذن معناه أنه لا يحترم النظام. لا يجوز لأحد أن يخرج بدون إذن ولا يجوز أن يخرج لتعطيل التصائب، نحن هنا في عمل. تفضل دكتور الكوفي.

الدكتور أحمد الكوفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة بعد عبارة (إيراداً لحساب الخزينة) باستثناء مخصصات الجامعات والبلديات فتودع

في حساب خاص لكل منهما، فتكون العبارة مستوفية ويبقى الأمر على ما هو عليه.

#### سماحة نائب رئيس المجلس

أرجو كل من يقترح صيغة أن يكتب هذه الصيغة ويرسلها هنا حتى نطرح الاقتراحات كلها للتصويت. تفضل وزير المالية.

معالي وزير المالية

شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة ما ذكر عن أن هذه المادة تتعارض مع الروح الأساسية لهذا القانون، ما ورد في هذه المادة لا يتعارض على الإطلاق مع روح هذا القانون في أن وجد لتوحيد الرسوم. ووضعها بهذه الطريقة ليس تهرباً من مسؤولياتنا في أن الجامعات والبلديات تأخذ نصيبها، لكن وضع النسب يتعارض مع التوحيد، لأنه ابتداءً من تطبيق هذا القانون سيصبح رسم التعرف الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى بنداً واحداً مما يصعب معه فصل أي بند من بنوده، وبالتالي يصعب تحديد نسبة أو الحديث عن نسبة.

لذلك يأتي قرار مجلس الوزراء بناء على التنسيب، ما اقترح بالتنسيب مشترك اعتقد أنه يضع الأمور في نصابها ويضمن الأخوان بأن نصيب هذه الجامعات والبلديات سيأخذها مجلس الوزراء بعين الاعتبار بناءً على التنسيب المشترك كما أورد معالي أبو زهير. أما وضع أي نسبة معينة يتعارض مع التوحيد أصلاً لأنه

#### سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل.

#### السيد عبدالرحيم العكور

لماذا لا يبقى في حالة التنفيذ فعلاً وزير البلديات للبلدية ومجلس التعليم العالي؟ لا أدري لماذا نشرك وزير المالية؟، هذا مع العلم أن الجامعات الآن تعاني معاناة صعبة مع أن لها نص، ما فيه رئيس جامعة إلا ويقول وزير المالية يعطيني سلفة وكل السنة يظل يمدد لي في السلف.

يعني نحن نريد أن تأخذ حصصها الجامعات مباشرة دون الرجوع إلى وزير المالية ولا تخضع لإدارة وزير المالية. أنا لا أدري ما هي الفلسفة أنه لازم وزير المالية هو الذي يعطي الجامعات، تحت أي حق لا أدري؟؟؟

#### سماحة نائب رئيس المجلس

في الواقع نحن لسنا في صدد نزع صلاحيات وتغيير هذه الصلاحيات بالنسبة لوزير المالية، نحن يهمنا أن تصل هذه المخصصات للبلديات وللجامعات، وأي نص يضمن هذا الوصول فعلينا أن نقره وننتهي من هذا الموضوع. تفضل.

#### السيد المقرر

شكراً سماحة الرئيس.

يا سيدي ما يتعلق بهذه المادة بكل إختصار أن البلديات والجامعات كانت تتقاضى بعضاً من هذه الرسوم والضرائب الموجودة في هذه المادة. وكانت هنالك نسب محددة تتقاضى الجامعات

سيصبح رسم التعرف والرسوم الأخرى بنداً واحداً لا نعرف غيره... شكراً سيدي.

#### سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل أخوارشيدة.

#### السيد عبدالله أخوارشيدة

شكراً سماحة الرئيس.

الحقيقة ما تفضل به معالي وزير المالية هو ما كنت أود أن أقوله، لا أجد إستلاب لأية حقوق في هذا القانون. نحن كل ما عملناه في هذا القانون بأننا وحدنا استيفاء هذه الرسوم بقائمة واحدة وبموظف واحد، لم يعتدي القانون على أي حق. إنما التزم الذي أبداه الزميل، وأنا أئنه، ووضعه معالي نائب رئيس الوزراء هو الحق الصحيح. مادام نحن نحرص على حقوق البلديات والجامعات وحاجتها وهي مرافق هامة جداً فلذلك ما قدمه معالي أبو زهير هو الصحيح، وأرجو أن تصوت ولا داعي لفتح النقاش ما دام سقط الاقتراح بتأجيل الموضوع إلى جلسة قادمة... وشكراً.

#### سماحة نائب رئيس المجلس

اكتبوا إقتراحاتكم إذا سمحتم حتى نصوت عليها. تفضل ولو أننا نخالف النظام.

#### معالي وزير التعليم العالي

أنت لم تخالف النظام، من غير شر يا سيدي، الاقتراح هو التنسيب المشترك من معالي وزير المالية ووزير البلديات في حالة البلديات، ومعالي وزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي بصفته تلك في الحالة الثانية.

الأردنية بنسب معينة من بعض هذه الرسوم. عندما تم تجميع هذه الرسوم وتوحيدها في ضريبة واحدة وفي رسم واحد أصبح اسمها رسم التعرفة الجمركية وتم إدخال هذا الرسم مجتمعاً بمجمله ضمن إيرادات الخزينة، أصبح لزاماً أن يكون هنالك تنسيب من وزير المالية كونه هو الشخص المعني بالتنسيب بالصرف من إيرادات الدولة لأن هذه الإيرادات غير مخصصة بفصل ومادة لوزارة معينة حتى يكون الوزير المعني هو المسؤول عن الصرف منها. فلو كانت هذه الإيرادات مخصصة مثلاً لوزارة البلديات في فصل ومادة وزارة البلديات فيكون وزير البلديات هو المسؤول عن الصرف، ولكن كون هذه المبالغ ستورد إلى كبرياء عام فلا يمكن الصرف منها إلا بموافقة وزير المالية. وأعتقد أن قانون الموازنة الذي سيتم طرحه على المجلس تطرق إلى بعض هذه المواد الموجودة في القانون... شكرًا سماحة الرئيس.

سماحة نائب رئيس المجلس

السيد فواز.

السيد فواز الزعبي

شكرًا سماحة الرئيس.

ما قاله الزميل العكور صحيح، زرت رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا قبل أسبوعين وأخبرني بأن وزارة المالية قامت بتعطيل كل ما يلزم من إجراءات في جامعة العلوم والتكنولوجيا. أقتراح عند استئناف أي مبلغ لأي

جهة أن يرسل فوراً أو يوضح في حساب الجهة المعنية... وشكرًا.

سماحة نائب رئيس المجلس

تفضل أبو زهير.

معالي وزير التعليم العالي

يعني لا يوجد صحة للقول بأن وزير المالية عطل شأن من شؤون الجامعات، ولا وارد، ولا يوجد دولة في العالم يصير التنسيب من الوزراء كل واحد ينسب لقطاعه بدون تنسيب مشترك مع وزير المالية. كلما حافظنا على الضبط والربط كلما كان أصح وفيه حفاظ على مال الخزينة، وزير المالية هو جزء لا يتجزأ من قرار أي حكومة في الدنيا. ولذلك أرجو الرئاسة الجليّة أن تطرح للتصويت التعديل الذي تقدم به معالي الزميل الغائب الحاضر الذي روحه ترفرف فوق هذه القاعة، عبدالرؤف وهو بأن يكون التنسيب مشترك. ونحن نؤيده وما فيه مشكلة، فالرجاء طرحه للتصويت.

سماحة نائب رئيس المجلس

في الواقع كل نائب له حق أن يقترح وأن يناقش وأن يبدي رأيه والكلمة الأخيرة لمجلس النواب عند التصويت. ولذلك هنالك إقتراحات، إقتراح من الشيخ سليمان السعد (أقتراح شطب عبرة تخصيص) وهو كتب كما هو في القانون وفيه خطأ والكوفحي صحيح. (تخصيص جزء منها) واستبدالها بعبارة وتوزيعها، وحذف اللام في (البلديات) وشطب عبارة (وتوزع عليها).

والجامعات الأردنية الرسمية فتودع في حساب خاص لكل منهما). وتبقى العبارة التي بعدها. من يشي على هذا الاقتراح؟ تشي عليه. من يوافق على هذه الصيغة المقترحة؟ لم ينجح. الآن نطرح المادة كما وردت في المشروع.

أصوات

إقتراح الدكتور عبدالله.

سماحة نائب رئيس المجلس

أنت طلبت منكم ترسلوا اقتراحاتكم، تفضل.

معالي وزير التعليم العالي

يا سيدي الاقتراح بتنسيب مشترك من معالي وزير البلديات ووزير المالية في حالة البلديات، ووزير المالية ورئيس مجلس التعليم العالي في حالة الجامعة... وشكرًا.

سماحة نائب رئيس المجلس

من يوافق على هذا الاقتراح؟ موافقة. تفضل.

معالي وزير العدل

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة، تصحيح اللغة.

سماحة نائب رئيس المجلس

المبدأ أقر والصيغة تتولاها اللجنة وأقرر رفع الجلسة.

فتصبح المادة ويتم توزيعها سنوياً على البلديات والجامعات الأردنية الرسمية بقرار من مجلس الوزراء، وبقيّة الصيغة كما هي. من يشي على هذا الاقتراح؟ من يوافق على هذا التعديل؟ لم ينجح.

إقتراح ثاني من فضيلة الدكتور الكوفحي (تشطب عبارة ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للبلديات والجامعات الأردنية الرسمية) ويستعاض عنها بالنص التالي...

أصوات

يا سيدي فقد النصاب.

سماحة نائب رئيس المجلس

سأقرأ الاقتراح، القراءة تجوز أما التصويت لا يجوز، ناقصنا عضو. يا إخوان نحن نسجل على الشعب أننا نمثلهم ونضيق الوقت بدون فائدة. لماذا العجلة؟ انتظروا دقيقة.

الآن النصاب موجود، الحمد لله الذي أتم نصابنا بفواز.

الاقتراح الأول صوت عليه ولم ينجح، إقتراح فضيلة الدكتور الكوفحي (تشطب عبارة ويتم تخصيص جزء منها سنوياً للبلديات والجامعات الأردنية الرسمية ويستعاض عنها بالنص التالي باستثناء المخصصات السنوية للبلديات

- انتهت الجلسة -

د. محمد المصالحه

أمين عام مجلس النواب

سماحة الشيخ عبدالباقي جمو

نائب رئيس مجلس النواب

هكذا من الأشغال